



مؤشرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

أ.د. إيهاب مقابلة

دراسة

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

إعداد

أ.د. إيهاب مقابله

المحتويات

9مقدمة
	أولاً: منهجية قياس الأثر التنموي للخدمات المقدمة للمشروعات
12 الصغيرة والمتوسطة
	ثانياً: مؤشرات قياس أبعاد الأثر الاقتصادي والاجتماعي
17 للمشروعات الممولة
	ثالثاً: محددات الدور التنموي للمشروعات الصغرى والصغيرة
24 والمتوسطة
	رابعاً: واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
26
29 خامساً: صندوق التنمية والتشغيل
	سادساً: خصائص رواد الأعمال وأداء المشروعات قيد الدراسة
34
	سابعاً: نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات
54 قيد الدراسة
	ثامناً: محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة
71 من قبل الصندوق
86 ثامناً: النتائج والتوصيات
102 المراجع

تقديم

تعمل الدول العربية على دعم قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وذلك في محاولة للتقليل من تداعيات التحديات الاقتصادية وتقلب الظروف الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك التي تتعلق باختلالات سوق العمل، ومعدلات الفقر، وضيق القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرات التصديرية، وتباطؤ معدلات نمو الاستثمار المحلي من جهة، وعدم قدرة السياسات الحكومية في العديد من الدول على التقليل من حدة وآثار هذه التحديات والظروف من جهة أخرى. وقد أصبح هذا القطاع من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام لمنظومة المؤسسات التمويلية وغير التمويلية- الحكومية وغير الحكومية- الداعمة والراعية والممولة لهذا القطاع، ومستوى شمولية وتكامل الخدمات المقدمة ومستوى الكفاءة في تقديمها.

وفي إطار الحديث عن المؤسسات العربية والإقليمية الفاعلة في هذا المجال، يأتي المعهد العربي للتخطيط في مقدمة المؤسسات الداعمة والراعية لهذا القطاع، حيث يعمل المعهد على دعم كافة الجهود الإنمائية الهادفة إلى تطوير قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وعلى المستوى القطري، تأسست في الدول العربية العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتلبية احتياجات هذا القطاع من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي من شأنها دعم المشروعات الجديدة، وزيادة فرص توسع وتطوير المشروعات القائمة.

وفي هذا السياق، وفي ظل تنامي حجم الدور المطلوب من قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتنامي الأدوار المنوطة بالمؤسسات الداعمة والراعية والممولة له، ونظراً للحاجة الماسة لتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التوسع والتطوير وتحسين الخدمات المقدمة، فقد بات من الضروري دراسة وتقييم أداء هذه المؤسسات ودورها التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تقييم الأثر التنموي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها. وتهدف هذه الورقة بشكل رئيسي إلى تحليل أبعاد الدور التنموي والآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى كل من صاحب المشروع والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الكلي، كما تهدف إلى عرض محددات هذا الدور وآليات تعزيزه.

المعهد العربي للتخطيط

المقدمة

بدأ الاهتمام بقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يأخذ نمطاً متزايداً في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء لا سيما في العقدين الماضيين، ولا تكاد تخلو رؤية اقتصادية أو خطة اقتصادية واجتماعية من دور بارز لهذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة بشكل عام، وفي مواجهة الكثير من التحديات وعلى رأسها مشكلتي الفقر والبطالة. وقد زاد التركيز والاعتماد على هذا القطاع نتيجة لتنامي التحديات الاقتصادية وتقلب الظروف الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك التي تتعلق باختلالات سوق العمل، ومعدلات الفقر، وتراجع مستوى المعيشة، وضيق القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرات التصديرية، وتباطؤ معدلات نمو الاستثمار المحلي من جهة، وعدم قدرة السياسات الحكومية في العديد من الدول على التقليل من حدة وآثار هذه التحديات والظروف من جهة أخرى. وقد وصل اعتماد وتركيز العديد من الدول النامية على هذه المشروعات إلى أبعد الحدود لا سيما بعد تقييم وإدراك أهمية الدور الذي لعبته هذه المشروعات في وصول العديد من الدول المتقدمة إلى ما هي عليه الآن من تقدم وازدهار ورفاه.

لذا، فقد أصبحت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية، وبدأ هذا الاهتمام ينعكس على حجم وتنوع منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث بدأ ظهور العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات. وبدأت تظهر كذلك تشريعات وقوانين خاصة لرعاية هذه المشروعات وتنظيمها ودعم عمليات تأسيسها وتشغيلها وتطويرها، وأصبحت هذه المشروعات المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية التي تصدرها الكثير من الدول. ولم ينحصر الاهتمام بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والقطري، بل أصبحت محط اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والدولية، حيث أصبحت محط اهتمام العديد من التقارير الإقليمية والدولية. كما أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة.

وفي إطار الحديث عن المؤسسات العربية والإقليمية الفاعلة في هذا المجال، يأتي المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت في مقدمة المؤسسات الداعمة والراعية لهذا القطاع، حيث يعمل المعهد على دعم كافة الجهود الإنمائية الهادفة إلى تطوير قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات التدريبية والاستشارية وخدمات الدعم الفني والبحوث والدراسات لكافة شرائح المستفيدين في هذا القطاع وهم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من جهة، والعاملين في المؤسسات الداعمة والراعية والممولة لهذا القطاع من جهة أخرى. ويسعى المعهد وبالتعاون مع المؤسسات العربية الأخرى ومع مختلف الجهات ذات العلاقة في الدول العربية لتقديم كل ما يلزم لتنمية وتطوير قطاع ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر وتنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز وتفعيل سياسة التوظيف الذاتي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ودعم جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ظل الأهمية البالغة لريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ونظراً لما يلقاه هذه القطاع من اهتمام رسمي وعلى أعلى المستويات، فقد تأسست في غالبية الدول العربية العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية لتلبية احتياجات القطاع من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي من شأنها دعم فرص تأسيس المزيد من المشروعات الجديدة، كما تزيد من فرص توسع وتطوير المشروعات القائمة. ومن التجارب البارزة في هذا المجال - على سبيل المثال لا الحصر- تجربة كل من دولة الكويت (الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وسلطنة عمان (صندوق الرفد والهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وجمهورية مصر العربية (الصندوق الاجتماعي)، والمملكة العربية السعودية (الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (صندوق خليفة ومؤسسة محمد بن راشد)، والمملكة الأردنية الهاشمية (صندوق التنمية والتشغيل)، ومملكة البحرين (بنك البحرين للتنمية)، ودولة قطر (بنك التنمية) وغيرها.

وعليه، ونظراً للدور البارز الذي تقوم فيه المؤسسات التمويلية والمؤسسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتنامي حجم الدور المطلوب من هذه المؤسسات في ظل تفاقم بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً للحاجة الماسة لتحديد المرتكزات

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الأساسية لخطط التوسع والتطوير وتحسين الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات، فقد بات من الضروري دراسة وتقييم أداءها الإقراضى ودورها التئموى ببعديه الإقصادى والاجتماعى، إضافة إلى تقييم الأثر التئموى للخدمات التئمولبىة وغير التئمولبىة التى تقدمها. وبف إطار الحدبث عن المؤسسات الداعمة والممولة لهذا القطاع فى المملكة الأردنية الهاشمية، ببرز صندوق التئمية والتشغبل كلاعب أساسى باعتباره أبرز المؤسسات الحكومية العاملة فى هذا المجال حبث يعمل منذ تأسيسه على المساهمة فى زيادة معدلات التئشغبل والتقلبل من حدة الفقر من خلال ما يقدمه من خدمات إقراضبه وخدمات مساندة. وتبشر ببيانات عام 2015 إلى أن الصندوق قام بمنح قروض بقيمة 32 مليون دينار أردنى، وقد استفاد منها حوالي 7000 مشروع، وساهمت فى خلق نحو 9000 فرصة عمل.

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئبسى إلى تحليل أبعاد الدور التئموى والأثار الإقصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى كل من صاحب المشروع والأسرة والمجتمع المحلى والإقصاد الكلى، كما تهدف إلى عرض محددات هذا الدور وآليات تعزيزه وذلك بالاستعانة بتجربة صندوق التئمية والتشغبل فى المملكة الأردنية الهاشمية. وتتكون هذه الدراسة من تسعة أجزاء، يعرض الجزء الأول منهجية قياس الأثر التئموى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، بينما يعرض الجزء الثانى مؤشرات قياس أبعاد الأثر الإقصادى والاجتماعى. وبناقش الجزء الثالث محددات الدور التئموى للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. أما الجزأبن الرابع والخامس فىقدمان لمحة عن واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فى المملكة الأردنية الهاشمية وعرضاً حول صندوق التئمية والتشغبل. وبناقش الجزء السادس خصائص رواد الأعمال وأداء المشروعات قبد الدراسة، بينما يعرض الجزء السابع نتائج تقييم أثر المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والإقصاد. أما الجزء الثامن فىعرض العوامل المؤثرة فى الأثار الإقصادية والاجتماعية، وبناقش الجزء التاسع النتائج والتوصيات.

أولاً: منهجية قياس الأثر التنموي للخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في إطار الحديث عن الأسلوب الأمثل لتقييم أثر الخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، ظهرت هناك مدرستان تختلفان حول منهجية قياس الأثر. بمعنى، هل يتم التركيز في التقييم على من هم في مقدمة عملية التمويل (مؤسسات التمويل)، وهذه المدرسة تسمى ”Intermediary” School، أم على مَنْ هُمْ في نهاية عملية الاقتراض (المستفيدين من الفقراء وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، وهذه المدرسة تسمى ”Intended Beneficiary” School. أما المدرسة الأولى فتركز على قياس أداء مؤسسات التمويل من خلال عدة مؤشرات أهمها تلك التي تتعلق بالوصول إلى الفئات المستهدفة Outreach والقدرة على الاستمرارية Financial Sustainability، وفي حالة حساب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة التمويل تبين أنها جيدة وفي تحسن مستمر، فهذا دليل على وجود أثر إيجابي ومستمر لهذه المؤسسة مما يخلق الطلب المستمر على خدماتها. فعلى سبيل المثال، إذا كان الأداء المالي لصندوق التنمية والتشغيل (المملكة الاردنية الهاشمية على سبيل المثال) في تحسن مستمر وهناك تزايد مستمر في الطلب على الخدمات التي يقدمها، فهذا يعني أن أثر هذه الخدمات على المستفيدين إيجابي مما يدفع المزيد منهم للتوجه للصندوق (زيادة الطلب)، أو يجعل بعضهم يطلب هذه الخدمات أكثر من مرة. ويقصد بالوصول إلى الفئات المستهدفة Out-Reach تقديم الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء والعاطلين عن العمل (الفئات المستهدفة). ويبين الشكل رقم (1) أبرز مؤشرات الوصول إلى الفئات المستهدفة التي تستخدم في دراسات قياس الأثر .

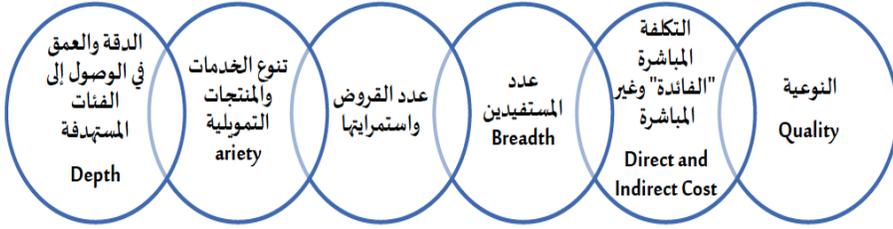
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الشكل رقم 1: أبرز مؤشرات الوصول إلى الفئات المستهدفة من رواد الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

عدد المستفيدين وعدد الإناث منهم	نسبة الإناث إلى المجموع الكلي للمستفيدين	عدد الفروع في المدن الرئيسية	عدد الفروع في الأرياف والمناطق البعيدة	عدد العاملين في المؤسسة	عدد القروض الفاعلة حالياً	رصيد القروض الحالية	معدل النمو في عدد القروض
حجم الرصيد القائم	حجم القرض (الحد الأعلى والأدنى)	متوسط القروض الممنوحة	نسبة متوسط حجم القرض إلى معدل الدخل الفردي	متوسط عمر القرض	متوسط سعر الفائدة	نسبة عدد القروض إلى عدد العاملين	متوسط التسهيلات الممنوحة لكل من العاملين.

وقد أشارت دراسات عديدة إلى أن الوصول إلى الفئات المستهدفة لا يعتمد على عدد القروض وعدد المشروعات الممولة فقط، وإنما يقاس بعدة مؤشرات تتعلق بمواصفات الخدمات المقدمة، كما هو مبين في الشكل رقم (2). أما بخصوص القدرة المالية والقدرة على الاستمرارية Financial Viabilty and Sustainabilty فتعني قدرة مؤسسات التمويل على تقديم الخدمات التمويلية بكفاءة وتكلفة منخفضة وقدرتها على تحقيق أرباح تمكنها من تحقيق استقلال مالي وإداري أي الاعتماد على الموارد المالية الذاتية. إن الكفاءة في تقديم الخدمات التمويلية يؤدي إلى زيادة فرص الاستمرارية في تقديم الخدمات. ويرى بعض المتخصصين أن استمرارية مؤسسات التمويل تعتمد بشكل رئيسي على قدرتها على تقديم الخدمات بشكل يفتح الفئات المستهدفة في التعامل معها ويزيد من الطلب على خدماتها، وبمعنى آخر " لو لم تكن الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ذات أثر إيجابي لما زاد الطلب عليها وبشكل مستمر ولما استطاعت الاستمرار".

الشكل رقم 2: مؤشرات الوصول إلى الفئات المستهدفة التي تتعلق بمواصفات الخدمات المقدمة



أما فيما يتعلق بالمدرسة الثانية، فقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن تقييم الأثر على مستوى المستفيدين هو الأكثر استخداماً خصوصاً من قبل الراغبين بإثبات أن الخدمات التمويلية تترك آثاراً إيجابية على المستفيدين تتعلق بمستوى الدخل والأصول ومستوى المعيشة. كما يلقي هذا الأسلوب تشجيعاً من واضعي السياسات الاقتصادية الذين يؤكدون على دور التمويل في خلق فرص العمل للفقراء والعاطلين عن العمل. أما في هذه الدراسة، فسيتم التركيز على قياس الأثر على مستوى المستفيدين من أجل قياس حجم الدور التنموي على كافة المستويات.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تبين أساليب قياس الأثر على مستوى المستفيدين، فقد أشارت إلى وجود منهجين لقياس أثر الخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل الميكروية، وهما المنهج الكمي Quantitative والمنهج الكيفي Qualitative. أما المنهج الكمي فهو معني بالقيم الرقمية والمؤشرات والمتغيرات والوحدات القابلة للقياس بالقيمة النقدية أو غيرها. وتعد الأدوات الكمية مفيدة عندما يوجه سؤال محدد إلى العينة قيد الدراسة بأكملها، ثم يقاس تكرار كل إجابة، وعندها يمكن أن توضح اتجاهات وسلوك العينة. وبالإضافة إلى هذا، يمكن للأدوات الكمية أن تزود بمعلومات عامة ذات صلة بمجتمع الدراسة الذي أخذت منه العينة، طالما كانت هذه العينة ممثلة للمجتمع وفقاً للأسس الإحصائية. وتبنى الدراسات الكمية أساساً على استبانة يتم تصميمها بدقة بحيث تسمح بتحويل النتائج إلى أرقام تسهل عمليات المقارنة. لكن المنهج الكمي يعاني من انتقادات تتعلق بالافتقار إلى القدرة على "التحقق" من أن الإجابات المقدمة دقيقة، وفيما إذا كانت تتماشى مع الحقيقة. وفي إطار المنهج الكمي، يمكن استخدام أسلوبين هما: (1) أسلوب الدراسات الطولية وذلك من خلال

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

إجراء مقارنة تجريبية بين الجماعات التي حصلت على منتجات وخدمات التمويل والجماعات التي لم تحصل عليها، وحيث يتم اختيار المشاركون بطريقة عشوائية، غير أن واقع معظم مؤسسات التمويل متناهية الصغر ومؤسسات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة يحول دون استخدام هذا الأسلوب. ولكن، ونظراً للصعوبة التي تكتنف استخدام الأسلوب السابق فإن المنهجية الأكثر استخداماً في المنهج الكمي هي ما يطلق عليه (2) الأسلوب شبه التجريبي، وهو يقوم على مقارنة النتائج المتحصل عليها في حالة الأفراد والمشروعات التي حصلت على تمويل لتأسيس مشروعات صغرى وصغيرة ومتوسطة - وفق مؤشرات مختارة- مع النتائج المتحصلة في حالة الأفراد غير المؤهلين الذين لم يحصلوا على التمويل. ويمكن إجراء هذا الأسلوب إما من خلال تقنية الانحدار المتعدد، أو من خلال مقارنة بين جماعات مناسبة إحصائياً، حيث يعتبر الأخير هو الأكثر شيوعاً في دراسات أثر التمويل. أما الأسلوب الثانى للمنهج شبه التجريبي فيقارن العملاء النشطين بالعملاء الجدد الذين لم يحصلوا على قرض بعد، وهو أسلوب أسهل من زاوية جمع البيانات، حيث إنه يعمل على قاعدة بيانات مؤسسات التمويل، ومن ثم يرشد التكاليف ويقلل على الانحياز المحتمل في اختيار غير العملاء. أما بخصوص المنهج الكيفي لقياس الأثر فإنه يستخدم نفس التقنيات المستخدمة في العلوم الاجتماعية. ويتطلب هذا المنهج معرفة واسعة بواقع المجتمع المحلي تساعد في تحليل النتائج ووضع النتائج في مكانها الصحيح. وهناك ثلاث أدوات رئيسية لإنجاز الدراسات وفقاً لهذا المنهج الشكل رقم (3).

الشكل رقم 3: أدوات المنهج الكيفي في تحليل الأثر التنموي

أسلوب المتابعة والملاحظة المباشرة	أسلوب دراسة الحالة	أسلوب المقابلات الشخصية
-----------------------------------	--------------------	-------------------------

ويتضمن أسلوب المقابلات وضع أسئلة مفتوحة، وإجراء مناقشات شبه موجهة، ومناقشات المجموعات المركزة حيث يقود شخص نقاشاً موجهاً حول مجموعة من الموضوعات ويسجل تكرار الإجابات. ويتضمن أسلوب دراسة الحالة ملاحظة المستهدفين في بيئتهم. ويمكن استخدام دراسات الحالة من أجل الاستكشاف المفصل لقضايا أو مسائل معقدة لا يمكن التعامل معها باستخدام أسلوب المقابلة. وبينما لا تكفى دراسات الحالة وحدها لتقييم الأثر،

فإنها يمكن أن تمثل أداة مساندة لأدوات منهجية أخرى أو لتقديم أمثلة منفردة. وفى الوقت الذى يستخدم المنهج الكيفي للحصول على المعلومات التى يصعب الوصول إليها عن طريق الاستبيانات وحدها، إلا أنه يؤخذ عليه أمرين. أولهما الاعتماد بشكل كبير على مهارة القائم بإجراء المقابلة وقدرته على تفسير النتائج بطريقة علمية وغير منحازة، فبدون هذه المهارات يمكن للملاحظات أن تصبح غير حقيقية وذات طبيعة استثنائية. أما القصور الثانى فيتمثل فى عدم استطاعة المنهج الكيفي فى دراسات أثر التمويل أن يحدد ما إذا كانت النتائج الملاحظة ذات صلة مباشرة بالتمويل أم لا، ومن ثم فإنه يقيم الروابط السببية أكثر من الأثر المباشر. أما فى هذه الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب يجمع بين المنهجين وذلك لأسباب فنية ومالية، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من خدمات صندوق التنمية والتشغيل حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين من هذه الخدمات وأسرههم وعلى مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلى كما تم استقراء آراءهم حول مستوى الرضا عن هذه الخدمات. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل واقع وأداء الصندوق منذ تأسيسه، إضافة إلى تحليل خصائص العينة والمستفيدين وربطها بعملية التقييم من أجل زيادة دقة وموضوعية النتائج ورشادة التوصيات،

وفى هذا الإطار، يمكن القول أن الأثر الإيجابي للقروض التى تمنحها المؤسسات التمويلية لتأسيس أو تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا يتحقق بمجرد ظهور هذه المشروعات والبدء بعملية تشغيلها، بل قد يحتاج هذا الأثر إلى وقت طويل ليبدأ بالظهور على مؤشرات قياس الأثر المتعارف عليها. ويختلف مستوى الأثر من فترة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ومن رائد عمل إلى آخر، وذلك تبعاً لعوامل خارجية وأخرى داخلية. ومن أبرز العوامل الخارجية التى تؤثر فى أداء المشروع وتؤثر كذلك بحجم الأثر الإيجابي للمشروعات الاستثمارية: بيئة الاستثمار، وحجم النشاط الاقتصادي والطلب الكلى، والظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وسهولة الوصول إلى التمويل والخدمات غير التمويلية فى الوقت المناسب، والمنافسة الخارجية وغيرها من العوامل. أما العوامل الداخلية التى قد تؤثر فى حجم الأثر فهي تلك التى تتعلق بالمشروع نفسه وخصائصه، وبصاحب المشروع وخصائصه (مهاراته وقدرته على إدارة المشروع والمحافظة على استمراريته)، والدقة فى استخدام القرض. ومن جانب آخر، تشير بعض الدراسات إلى أن أثر القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل

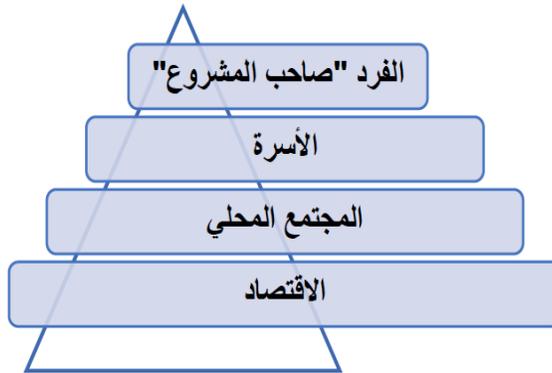
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها قد يكون سلبياً إذا ما تعثر المشروع لأي سبب (داخلي أو خارجي)، حيث قد يزيد القرض من مديونية العمل والمشروع ويستنزف دخله من أية مصادر أخرى.

وخلاصة القول أن أثر القروض المقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يتأثر بأية عوامل تؤثر على أداء هذه المشروعات، فكلما كان الأداء أفضل، فإنه حتماً سيكون الأثر على مستوى الفرد والأسرة والاقتصاد أكبر ولكن بمستويات متفاوتة تبعاً لحجم القرض والمشروع وغيرها من العوامل.

ثانياً: مؤشرات قياس وأبعاد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الممولة

وتشير العديد من الدراسات المتعلقة بالاستثمار وعوائده إلى أن الاستثمار في المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة- الصغرى والصغيرة والمتوسطة- له أثر إيجابي على عدة مستويات، كما هو مبين في الشكل رقم (4). وقد يكون هذا الأثر الإيجابي للاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحد من أبرز أسباب ظهور العديد من المؤسسات التمويلية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمويل هذه المشروعات. ويزداد الأثر الإيجابي للخدمات التي تقدمها المؤسسات التمويلية مع اتساع نشاطها، وزيادة عدد المشروعات الممولة، وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها، وتنوع وشمولية خدماتها ومستوى الكفاءة في تقديمها.

الشكل رقم 4: مستويات قياس الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

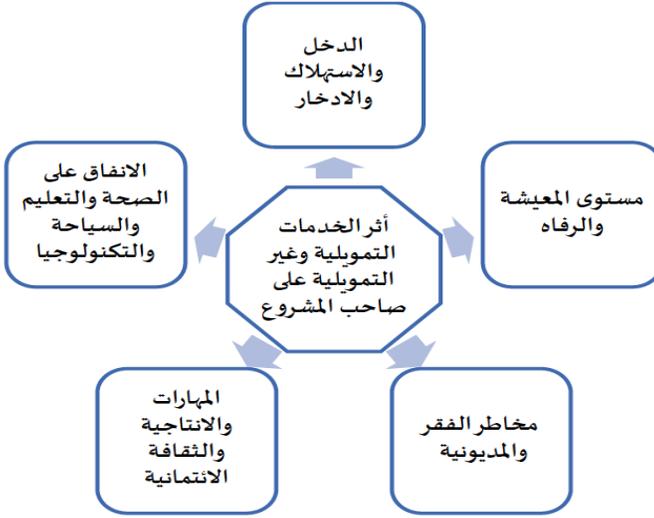


1. مؤشرات الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى الفرد "صاحب المشروع"

تشمل مؤشرات قياس الأثر على مستوى صاحب المشروع قدرة المشروع على زيادة مستوى دخله، ورفع مستوى مهاراته الإنتاجية والفنية، بناء قدراته في مجال الإدارة، ورفع مستوى الاستهلاك لديه، المساهمة في تسديد قروض أخرى على صاحب المشروع وحماية من التعثر المالي، وبناء علاقات تجارية له مع أطراف وجهات جديدة، وتحسين السجل الائتماني له لدى البنوك، والمساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى عند الحاجة، ورفع معدل الادخار وحجم الودائع له، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس، وتحسين مستوى ونوعية سكنه، رفع مستوى الرفاه لدى صاحب المشروع، ورفع مستوى الإنتاجية لديه، والمساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة، وزيادة حجم أصوله، وتقليل مخاطر الفقر عليه، وتغيير هيكل الموجودات والأصول لديه، وتحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات حياته، وتغيير هيكل الانفاق «ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة» لديه، وتحسن مستوى توجهه للسياحة الداخلية. ويلخص الشكل رقم (5) أبرز مؤشرات الدور الاقتصادي للخدمات التمويلية وغير التمويلية- التي تقدمها مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى صاحب المشروع. ويتأثر مستوى أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يحصل عليها رواد الأعمال من مؤسسات التمويل على مستوى صاحب المشروع بعدة عوامل أهمها أداء المشروع وقدرته على الاستمرار، النمط الاستهلاكي لصاحب المشروع، والقدرة على الادخار، وعبء الإعالة، ومصادر الدخل الأخرى، إضافة إلى عدد من العوامل التي تعكس خصائص وأداء المشروع وخصائص صاحب المشروع (مهاراته وقدراته الإدارية والإنتاجية وجديته في العمل والوقت المتاح للمشروع وغيرها من العوامل).

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الشكل رقم 5: أبرز مؤشرات أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية على صاحب المشروع



2. مؤشرات الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى الأسرة

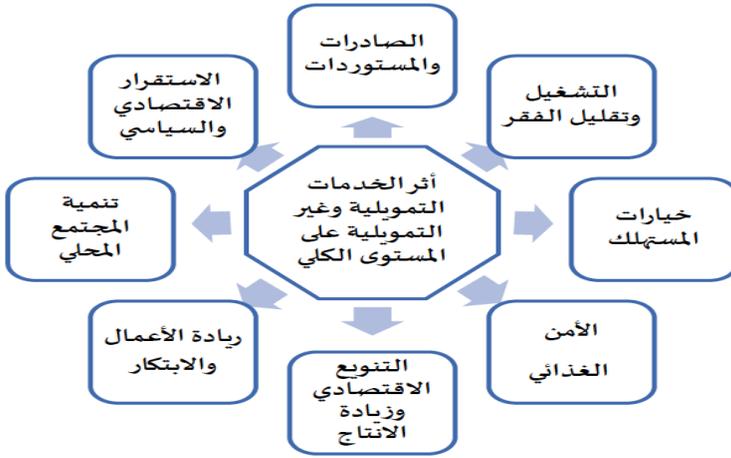
وتشمل مؤشرات قياس الأثر على مستوى الأسرة (غير صاحب المشروع) ما يلي: قدرة المشروع على خلق فرص عمل لأفراد الأسرة غير صاحب المشروع، وزيادة دخلها، ورفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفرادها، وتدريب العمالة من داخل الأسرة مما يسهل انتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى أفضل، ورفع مستوى الاستهلاك لديها، والمساهمة في تسديد بعض القروض المترتبة عليها وحمايتها من التعثر المالي، ومساعدة الأسرة في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة، وتحسين السجل الائتماني لأي من أفرادها لدى البنوك، ورفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها، وتحسين مستوى ونوعية سكنها، رفع مستوى الرفاه لديها بشكل عام، والمساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفرادها غير صاحب المشروع، وزيادة حجم أصولها، وتقليل مخاطر الفقر عليها، وتغيير هيكل الموجودات والأصول لديها، وتحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لديها، وتغيير هيكل الإنفاق «ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة»، وتحسن مستوى توجهها للسياحة الداخلية، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتوفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية لديها. ويتأثر مستوى أثر

الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يحصل عليها رواد الأعمال من مؤسسات التمويل على مستوى الأسرة بعدة عوامل أهمها خصائص وأداء المشروع وقدرته على الاستمرار، وعدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة، والنمط الاستهلاكي للأسرة والقدرة على الادخار، وعبء الإعالة وعدد أفراد الأسرة، ومصادر الدخل الأخرى للأسرة، إضافة إلى عدد من العوامل التي تعكس خصائص المشروع وخصائص صاحب المشروع.

3. مؤشرات الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي وعلى مستوى المشروع نفسه

وتشمل هذه المؤشرات قدرة المشروع على تدريب العمالة من خارج الأسرة، وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، وتطوير مشروع آخر قائم «روابط أمامية وخلفية»، وإقامة مشروع جديد «خلق طلب على سلعة معينة»، وتوفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لجميع فئات المستهلكين، وخلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، وزيادة الصادرات، والإحلال محل المستوردات، وتعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى أبناء المجتمع المحلي، ودعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب، وتنمية المنطقة التي يمارس بها المشروع نشاطه، والتقليل من الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل المستهلكين في المنطقة، وزيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز دور المرأة في الأسرة، وتشمل مؤشرات قياس أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية تلك التي تتعلق بالمشروع نفسه وأهمها: دور القرض في استمرارية المشروع، وفي حل المشكلات التي تواجه المشروع، وزيادة رأس مال المشروع ورفع قيمته السوقية، ودوره في تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة. ويلخص الشكل رقم (6) أبرز مؤشرات الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد ككل. ويتأثر مستوى أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يحصل عليها رواد الأعمال من مؤسسات التمويل على مستوى الاقتصاد والمجتمع وعلى المشروع ذاته بعدة عوامل أهمها: أداء المشروع وحجمه وقدرته على الاستمرار، وحجم الإنتاج والصادرات منها، وعدد العاملين فيه، وحصته السوقية، إضافة إلى عدد من العوامل التي تعكس خصائص المشروع وخصائص صاحب المشروع، كما سنرى الفصول القادمة من الدراسة.

الشكل رقم 6: أبرز مؤشرات أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية على المستوى الكلي

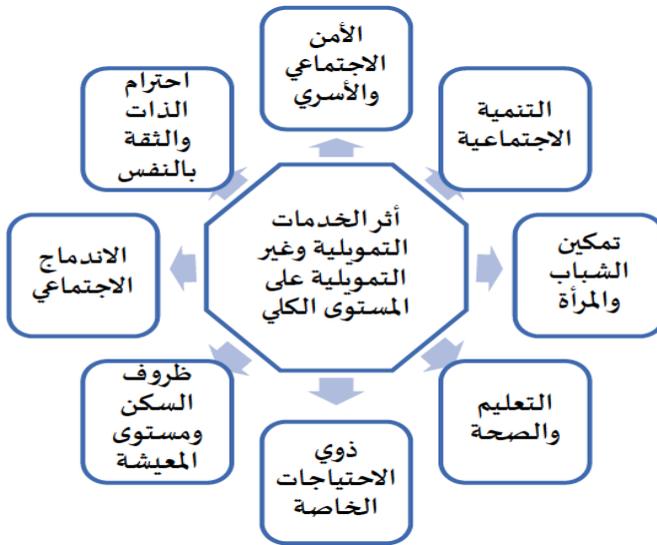


4. مؤشرات الآثار الاجتماعية للمشروعات

وتشمل هذه الآثار تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته، إضافة إلى الآثار المتوقعة على المجتمع المحلي. ومن أهم هذه الآثار مساهمة المشروع في رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع المستوى المعيشي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، المساهمة في التخلص من ثقافة العيب لدى صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي، والمساهمة في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي العاملين في المشروع، ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع وأفراد الأسرة، والمساهمة في الإدماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، وتوفير سلع للطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع المحلي، والتقليل من المشاكل الأسرية، والمساهمة في الزواج وتكوين أسرة جديدة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين، وبناء صداقات جديدة ونافعة، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية، تعزيز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، والشعور بالاستقلال المالي لصاحب المشروع، وتوزيع المسئولية بين قطبي الأسرة «الزوج والزوجة»، ورفع مستوى الثقة بالنفس لصاحب المشروع وأفراد الأسرة العاملين في المشروع، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، ورفع مستوى احترام الذات، ورفع مستوى التحاق أفراد الأسرة بالمؤسسات التعليمية، وتحسن مستوى وظروف السكن، والمساهمة في رفع

معدلات المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية، المساهمة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، ورفع مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، وتحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع، وزيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للأسرة. ويلخص الشكل رقم (7) أبرز أبعاد ومؤشرات الدور الاجتماعي للخدمات التمويلية وغير التمويلية- التي تقدمها مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 7: أبرز أبعاد ومؤشرات الآثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية



وفي إطار استعراض نتائج بعض الدراسات في هذا المجال، فقد أثبتت دراسة أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة ، وفي رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة ، ويساهم بشكل مباشر في دوام المشروع ، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، حيث يساعد بشكل مباشر أيضاً على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع. كما بينت الدراسة وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة، وربما يرجع هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الإحتياجات الأساسية من مأكلاً وملبس وعلاج...إلخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالي زائد

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

عن الحاجة فغالباً ما يتم ادخاره لمواجهة أية أزمات طارئة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال لمؤسسات التمويل، وبضرورة السماح للمؤسسات التمويلية بتجميع المدخرات من الفقراء، وبضرورة إعادة النظر فى أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة، وتفعيل دور الشركات المتخصصة فى الاستعلام الائتماني، ومعالجة الروح التشكيكية السائدة فى أوساط المستفيدين حول صحة مطابقة هذه المنتجات لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، وأخيراً، تكييف وتحويل مجموعة المنتجات التمويلية ونماذج التشغيل من أجل تلبية احتياجات الفقراء بوصفهم الشريحة المستهدفة، والاهتمام بقياس الأداء الإجماعي حتى تتأكد من أنها حققت الهدف المنشود من وجودها وأنها بالفعل تقدم منتجات وخدمات مالية تساعد الفئة المستهدفة على الخروج من دائرة الفقر. كما أوصت الدراسة بتعزيز دور مؤسسات التمويل فى تقديم خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال للمستفيدين.

وفي دراسة أخرى، تم استخدام مؤشرات تدل على الدور الاقتصادي لمؤسسات التمويل المتخصصة بتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المؤشرات: (1) نسبة القروض من هذه المؤسسات إلى إجمالي الإقراض المصرفي (2) نسبة هذه القروض إلى الناتج المحلي (3) التوزيع القطاعي للقروض والخدمات المقدمة (4) التوزيع الجغرافي للقروض والخدمات المقدمة (5) نسبة مساهمة ناتج القرض فى الدخل الشهري للأسرة المقترض (6) توزيع القروض حسب الجنس (قروض ممنوحة لنساء أو لعائلات تبيعها نساء مقابل قروض ممنوحة للذكور). كما استخدمت الدراسة مجموعة من مؤشرات على المخاطر/ الاستقرار المالي ومن أهمها: (1) نسبة مخصص الديون المشكوك فيها من المحفظة القائمة (2) نسبة التحصيل إلى مجموع الأقساط المستحقة (3) حجم الديون التي تشطب أو تعدم سنوياً وتراكمياً ونسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة سنوياً وإجمالياً (4) نسبة القروض إلى قاعدة رأس المال (5) مصادر التمويل (الهيكل التمويلي) وأوزانها (6) مركز السيولة فى كل مؤسسة (نسبة النقد المتاح إلى مجموع النفقات التشغيلية، وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية) (7) مؤشرات الإستدامة المالية (الإيرادات من الفوائد والعمولات إلى إجمالي النفقات التشغيلية) (8) الكفاءة التشغيلية (إجمالي النفقات التشغيلية إلى حجم وعدد القروض القائمة والممنوحة سنوياً، وكلفة القرض وإنتاجية موظف الإقراض فى هذه المؤسسات (9) اعتبارات منح الإئتمان (طبيعة نوع الضمانات المطلوبة لمنح القرض). ومن

أبرز توصيات هذه الدراسة تحفيز مؤسسات الإقراض المتخصصة على التوسع في الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب ابتكار وتطوير منتجات جديدة بسقوف ائتمانية كبيرة نسبياً إذا ما قورنت مع متوسط القروض الممنوحة حالياً في معظم هذه المؤسسات. ومن شأن هذا التوجه أن ينقل نشاط هذه المؤسسات بشكل أسرع وأنجح لدائرة الفعل التنموي دون أن تفقد دورها الاجتماعي والإنساني التقليدي. كما أوصت الدراسة بالعمل مع مؤسسات ضمان الإقراض الخاصة العاملة حالياً من أجل توسيع نطاق تغطية المخاطر وبناء القدرات وتنفيذ الأنشطة الداعمة الأخرى لتشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وأشارت دراسة أخرى إلى أنه يمكن للجهات الممولة والمانحة زيادة أثر الخدمات المالية للفقراء عن طريق: (1) إعطاء أولوية للانتشار على نطاق واسع وتقديم الدعم للمؤسسات المالية التي تستطيع تحقيق الاستدامة والنمو (2) الاستثمار في نطاق واسع من المؤسسات المالية الواعدة لضمان الوصول إلى الزبائن/العملاء في مستويات الدخل المتعددة مع زيادة عدد الزبائن/العملاء قدر الإمكان (3) تشجيع الاستدامة والأثر ومتابعة أداء مؤسسات التمويل (4) تشجيع أبحاث السوق لتطوير الفهم حول احتياجات الزبائن/العملاء وتفضيلاتهم والعوائق التي تمنع الفقراء من استغلال الخدمات المالية على الوجه الأمثل (5) دعم المؤسسات النشيطة التي تطور آليات ومنتجات تلبي احتياجات الزبائن/العملاء.

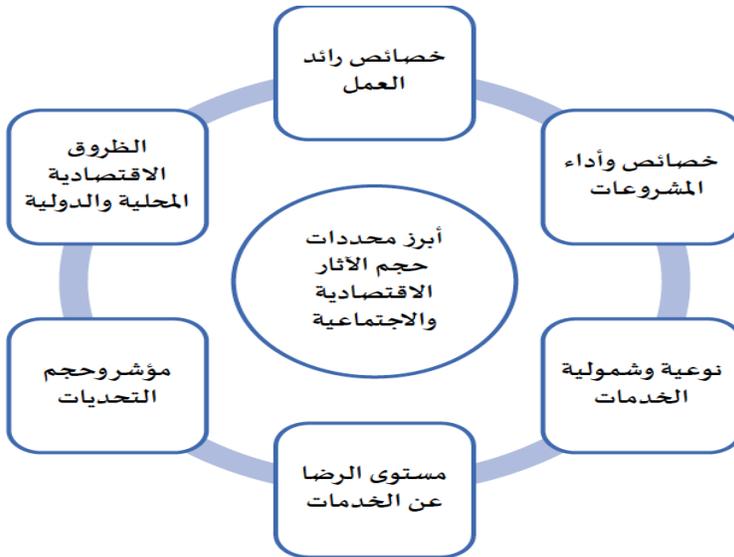
ثالثاً: محددات الدور التنموي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يختلف أثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على كل المستويات تبعاً لعوامل عديدة تتعلق بأداء المشروع وخصائص صاحب المشروع وخصائص المشروع. كما يتأثر بعوامل أخرى أهمها: سهولة الحصول على التمويل في بعض مراحل المشروع وفي حالة الأزمات وفي الوقت المناسب، ونوعية الخدمات غير التمويلية المقدمة، وسهولة الحصول على الخدمات غير التمويلية من مصادر أخرى، وعوامل تتعلق بحجم السوق وحدة المنافسة، ودقة دراسة الجدوى للمشروع ورشادة القرار الاستثماري، الظروف الاقتصادية المحلية، والظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وعوامل تتعلق بكفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات، وأخرى تتعلق بالعمالة

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

«الولاء الوظيفي والانضباط والإنتاجية»، وعوامل تتعلق بجدية صاحب المشروع، ومستوى انتشار مؤسسات التمويل والقدرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة، ومدى متابعة مؤسسات التمويل للاحتياجات التمويلية للمشروعات، وحجم ونوع التمويل الممنوح وهيكـل التمويل، وعوامل تتعلق بالقطاع الإنتاجي الذي يعمل فيه المشروع، ودور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة، والدقة في استخدام القرض للغاية التي أخذ من أجلها «إنتاجية وليس استهلاكي»، والتقييم الدوري لأداء المشروع ومعالجة الاختلالات، ومستوى التشبيك بأنواعه المختلفة. كما يتأثر بمستوى الرضا عن الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة. ويلخص الشكل رقم (8) أبرز محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية - التي تقدمها مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 8: أبرز محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية



وأخيراً، وفي ضوء ما سبق من مؤشرات ومحددات أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية، وفي ضوء الدور الكبير الذي تلعبه كل من خصائص صاحب المشروع وخصائص المشروع من دور في تحديد مستوى أداء المشروع من جهة، ودورها في تحديد مستوى الأثر المتوقع من جهة أخرى، يعرض الجزء القادم تحليل تطبيقي عملي للآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي مولها صندوق التنمية والتشغيل في المملكة

الأردنية الهاشمية. وعليه، ستغطي الأجزاء القادمة من هذه الورقة واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المملكة ولمحة عن صندوق التنمية والتشغيل، ولمحة عن منهجية وعينة الدراسة، ثم النتائج والتوصيات.

رابعاً: واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية حوالي 99.6% من مجموع المشروعات الاقتصادية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تشكل المشروعات الصغرى (الميكروية) حوالي 91.5% من مجموع هذه المشروعات، بينما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 6.8% و1.4% على التوالي. وتمارس حوالي 80% من هذه المشروعات أعمالها في قطاع التجارة والخدمات (مشروعات تجارية وخدمية)، وحوالي 15% في القطاع الصناعي (مشروعات صناعية)، و5% في القطاع الزراعي (مشروعات زراعية). وتشير التقديرات الواردة في بعض الدراسات إلى أن قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يساهم بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وبتوظيف حوالي 70% من القوى العاملة في القطاع الخاص. ويساهم هذا القطاع كذلك في زيادة الصادرات الصناعية والزراعية، وفي دعم الموازنة العامة والجهاز المصرفي، إضافة إلى دوره الكبير في تعزيز الأمن الغذائي وفي تحسين العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية. ويبين الجدول رقم (1) تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المملكة.

الجدول رقم 1: تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية

الحجم	عدد العمال	رأس المال
منشآت صغرى	أقل من 10 عمال	أقل من 30 ألف دينار أردني
منشآت صغيرة	من 10 – 99 عامل	30 ألف دينار فأكثر
منشآت متوسطة	من 100 – 249 عامل	30 ألف دينار فأكثر

ولا يختلف الدور التنموي لهذه المشروعات من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة، وإن كان حجم الدور الذي تلعبه هذه المشروعات يختلف من دولة إلى أخرى. ويتمثل دور هذه المشروعات في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشكل عام،

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين نمو هذه المشروعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المشروعات تساعد على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، و ينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، هذا إضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة، كما سنرى لاحقاً.

وتواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية -على حد سواء- مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وقد أبرزت العديد من الدراسات أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية. أما بخصوص التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المملكة، فإنها لا تخرج بأي حال من الأحوال عن قائمة التحديات التي تواجه المشروعات في الدول النامية أو الدول العربية، إلا أن ترتيب هذه التحديات وخطورتها قد تكون مختلفة. وقد بينت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لصالح غرفة صناعة الأردن ترتيب التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في هذه المشروعات وأصحابها. ويبين الجدول رقم (2) الترتيب التنازلي لأبرز معوقات نمو هذه المشروعات.

الجدول رقم 2: الترتيب التنازلي لأهم معوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

البيان
معوقات تتعلق بضعف الدور الحكومى
معوقات تتعلق بالتمويل
معوقات تتعلق بنقص المعلومات
معوقات تتعلق بتكاليف الإنتاج
معوقات ذات علاقة بالسوق والمنافسة
معوقات تتعلق بعلاقة القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض
معوقات تتعلق بخصائص الاقتصاد المحلى والمشاكل التى تواجهه
معوقات تتعلق بالظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية
معوقات تتعلق بقانون تشجيع الاستثمار والمزايا للمستثمر المحلى
معوقات ترتبط بخصائص القطاع وطبيعة وأساليب الإنتاج
معوقات ترتبط بخصائص المشروع نفسه (الحجم، الموقع...)
معوقات ترتبط بخصائص الإدارة وقدراتها
معوقات ناجمة عن الظروف الاقتصادية الدولية
المصدر: دراسة معوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل الدولية، 2013

ومن جانب آخر، أظهرت دراسة ميدانية قام بها المعهد العربى للتخطيط أن من أهم التحديات التى تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة هي تلك التى تزيد من التكاليف التشغيلية والرأسمالية لهذه المشروعات، وتلك التى تؤثر سلبياً في حصتها السوقية وإيراداتها. أما فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بارتفاع التكاليف التشغيلية فقد شملت ارتفاع عملية التمويل وارتفاع أسعار الطاقة (الكهرباء)، وعدم الاستفادة من خدمات المؤسسات المعنية الهادفة إلى تقليل تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية المحلية، وعدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم، والتكاليف الإضافية الناجمة عن عدم استخدام نظم المعلومات في الإدارة، ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العوامل التى تؤثر في حجم التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تؤثر أيضاً في حجم أرباحها السنوية، وهذا بالتالى يؤثر في قدرتها على الاستمرار ويؤثر كذلك في مستوى الأثر لهذه المشروعات على أصحابها أو العاملين فيها. أما بخصوص أبرز محددات الحصة السوقية والإيرادات في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فتشمل ضعف مستوى المشاركة في

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

المعارض المحلية والدولية، وعدم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية في تصريف الإنتاج وزيادة المبيعات، وضعف الروابط الأمامية، وعدم وجود تنوع في الإنتاج (عدد محدود من المنتجات)، وصغر حجم السوق، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والمنافسة من قبل المنتجات الأجنبية ذات جودة أقل وأسعار أقل. إن معرفة المحددات السابقة لا يمثل هدفاً بحد ذاته، بل هو بمثابة وسيلة لمعرفة الخدمات التمويلية وخدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال اللازمة للتغلب على تلك العوامل بشكل يزيد من الاستقرار المالي للمشروع.

إن ضخامة الدور التنموي المطلوب من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من جهة، وحجم التحديات التي تواجهها تعيق الوصول إلى هذا الدور من جهة أخرى، يحتم وجود منظومة متكاملة من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية ترعى هذا القطاع وتساعده في تدليل ما يواجهه من تحديات. ونتيجة لذلك، فقد ظهرت في المملكة العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية (ما يزيد عن 40 مؤسسة) لتقديم ما يلزم لهذا القطاع، وكان في مقدمتها من حيث الأهمية صندوق التنمية والتشغيل، الذي يعرض الجزء القادم لمحة عن أهدافه ومنتجاته التمويلية وآليات عمله وانجازاته.

خامساً: صندوق التنمية والتشغيل

تأسس صندوق التنمية والتشغيل عام 1989 كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري، يُعنى بتنمية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة. ويعمل الصندوق وبشكل واضح على تشجيع ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لحساب النفس، كما يعمل على استثمار قدرات الفئات المستهدفة بكافة شرائحها من أجل تطوير مهاراتهم بشكل يمكنهم من التحول من باحثين عن عمل إلى فئات تخلق فرص عمل لهم ولغيرهم من أبناء المجتمع. وتتضمن الأهداف الوطنية التي يساهم الصندوق في تحقيقها بشكل مباشر ما يلي: (1) توفير فرص العمل والمساهمة في خفض معدلات البطالة، (2) المساهمة في محاربة تفشي ظاهرة الفقر، (3) العمل على رفع معدلات الأفراد النشطين اقتصادياً وتعزيز فرص اعتمادهم على الذات. (4) رفع مستوى المعيشة ومستوى الأمن الغذائي والاجتماعي. أما الأهداف القطاعية التي يساهم الصندوق في تحقيقها بشكل تشاركي مع مختلف الجهات ذات العلاقة فهي: (1) رفع مستوى المواثمة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل (2) رفع كفاءة وفعالية متطلبات منظومة التدريب المهني وفقاً لمتطلبات

سوق العمل (3) تعزيز مستوى معدلات التنمية الاجتماعية. أما بخصوص الأهداف الاستراتيجية للصندوق التي يسعى الصندوق لتحقيقها فتشمل (1) المساهمة في تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو متدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل (2) تحقيق الريادة والتميز في نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة وذلك لضمان الفاعلية والكفاءة والاستمرارية.

ولقد انعكست الأهداف السابقة بشكل دقيق على آلية عمل الصندوق ومنتجاته التمويلية وغير التمويلية، وجاءت منسجمة مع الفئات المستهدفة التي بينها الشكل رقم (9). ويتضح من الشكل اتساع شريحة الفئات المستهدفة بشكل يزيد من منطقية وشمولية الأهداف السابقة ويساعد في تحقيقها. كما يتضح من قائمة الفئات المستهدفة الدور البارز الذي يلعبه الصندوق في مواجهة تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ومواجهة مشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة. كما يتضح من الشكل اهتمام الصندوق بدعم جهود تمكين الشباب والمرأة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتحويلهم إلى داعمين لأسرهم، إضافة إلى دعم الجمعيات الإنتاجية. ويمكن القول أن هناك شمولية للفئات المستهدفة على المستوى الجغرافي، حيث استهدف العاطلين عن العمل والمتقاعدین والفقراء والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشهداء في مختلف المدن والقرى والتجمعات السكنية البسيطة والمخيمات.

الشكل رقم 9: الفئات المستهدفة من قبل صندوق التنمية والتشغيل

السيدات اللواتي يرغبن بالعمل في مشاريع منزلية في مناطق الأرياف والبادية والمخيمات	أصحاب المشروعات القائمة الراغبون بتطويرها	العاطلون عن العمل من الفئة العمرية (60-18)	العاطلون عن العمل المقيمون في مناطق جيبوب الفقر المعتمدة رسمياً
طلبة الجامعات الحكومية والخاصة (درجة البكالوريوس)	الجمعيات الخيرية والتعاونية المسجلة رسمياً	الأشخاص العاطلون عن العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الفئة العمرية (60-18)	المتقاعدون من الجهاز العسكري والمدني

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يقدم خدماته للفئات السابقة من خلال 12 فرعاً منتشرة في جميع محافظات المملكة بالإضافة إلى عدد من وحدات الإقراض المتحركة والتي تجول مناطق البادية، الأمر الذي يزيد من سهولة النفاذ إلى الخدمات التي يقدمها الصندوق. وقد حرص الصندوق على تقديم مجموعة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تساعد

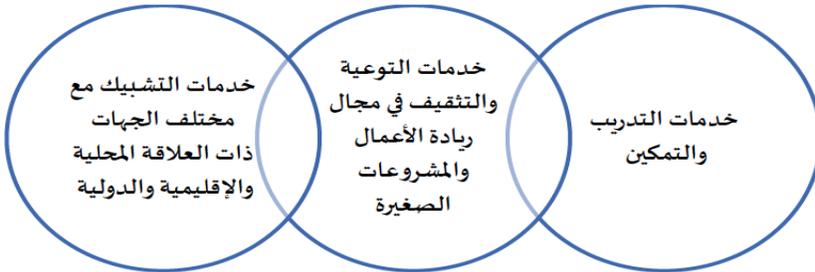
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها في تحقيق رؤيته وأهدافه السابقة، وتمكنه من الوصول إلى الفئات المستهدفة. ويبين الشكل رقم (10) أبرز المنتجات والبرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق.

الشكل رقم 10: أبرز المنتجات والبرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق

برنامج إنشاء المشروعات الجديدة	برنامج تطوير المشروعات القائمة	برنامج إقراض المشروعات الريادية	برنامج تمكين المرأة الريفية	برنامج تمويل الأقسام الجامعية
برنامج تمويل وسائل النقل العام	برنامج تمويل الأنشطة المدرة للدخل	برنامج تمويل متقاعدي الضمان الاجتماعي	برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر	برنامج تمويل المشروعات الدقيقة (الميكروية)

وبالنظر بمزيد من التحليل للفئات التي يستهدفها الصندوق وللخدمات التمويلية التي يقدمها للوصول إلى هذه الفئات، يمكننا الجزم بوجود درجة عالية من الانسجام بين الفئات المستهدفة والخدمات المقدمة لها وهذا دليل على دقة عمله بتحديد الاحتياجات التمويلية والدقة في تلبية هذه الاحتياجات بكفاءة، كما يمكن الجزم بشمولية الخدمات من عدة جوانب بشكل يمكنها من تلبية كافة أشكال الطلب. وإضافةً إلى الخدمات والبرامج التمويلية السابقة، يقوم الصندوق بتقديم مجموعة من الخدمات غير التمويلية -المباشرة وغير المباشرة- للفئات المستهدفة بهدف مساعدتها في مواجهة التحديات التي تواجهها وبشكل يساعد على نموها واستمرارها، أنظر الشكل رقم (11).

الشكل رقم 11: الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة



وفي هذا الإطار قام الصندوق في عام 2015 بتقديم تمويل لحوالي 7427 مشروع، وبلغ حجم التمويل الممنوح نحو 33.5 مليون دينار أردني. وقد ساعدت الخدمات التمويلية المقدمة في توفير حوالي 10350 فرصة عمل. وبهذا يكون متوسط عدد فرص العمل التي تم استحداثها لكل مشروع 1.38 فرصة عمل، وبلغ متوسط تكلفة خلق فرصة العمل حوالي 3236 دينار، وهي أقل بكثير من تكلفة خلق فرصة في القطاع الحكومي أو في المشروعات الكبيرة. وبلغ متوسط قيمة القروض الممنوحة حوالي 4510 دينار. وتبرز إنجازات إضافية للصندوق من خلال قدرته الكبيرة على التحصيل، حيث كانت نسبة التحصيل في عام 2015 نحو 99.1% مقابل 98.7% في عام 2014 مما يدل على فعالية وقدرة المؤسسة في هذا الجانب. ونتيجة للإنجازات السابقة، حصل الصندوق على العديد من جوائز التميز المؤسسي.

أما فيما يتعلق بأداء الصندوق منذ تأسيسه (1991 - 2015)، وعلى الرغم من محدودية مصادر رأس المال إلا أنه استطاع أن يحقق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بحجم التمويل وعدد القروض الممنوحة وعدد فرص العمل المستحدثة، أنظر الجدول رقم (3). ويتضح من الجدول الارتفاع المضطرد في قيمة القروض الممنوحة من قبل الصندوق. أما بخصوص عدد القروض، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الممنوحة بنهاية عام 2015 حوالي 79,273 قرض، وقد ساهمت هذه القروض في خلق حوالي 99613 فرصة عمل. ويتضح من الجدول كذلك التقارب الكبير بين عدد القروض وعدد فرص العمل المستحدثة خلال الفترتين الأولى والثانية، مما يعني أن متوسط عدد فرص العمل المستحدثة من كل قرض قريبة من 1، بينما زاد الفارق بين متوسط عدد القروض وعدد الفرص في الفترتين الثالثة والرابعة، مما يعني ارتفاع عدد فرص العمل المستحدثة لكل قرض. وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع سقف التمويل والزيادة الواضحة في حجم المشروعات الممولة، وزيادة الطلب على تمويل المشروعات الريادية بشكل عام والمشروعات الميكروية بشكل خاص، وسعي الصندوق لتوفير أكبر عدد من فرص العمل بشكل عام وللإناث وعدد أفراد الأسرة بشكل خاص.

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

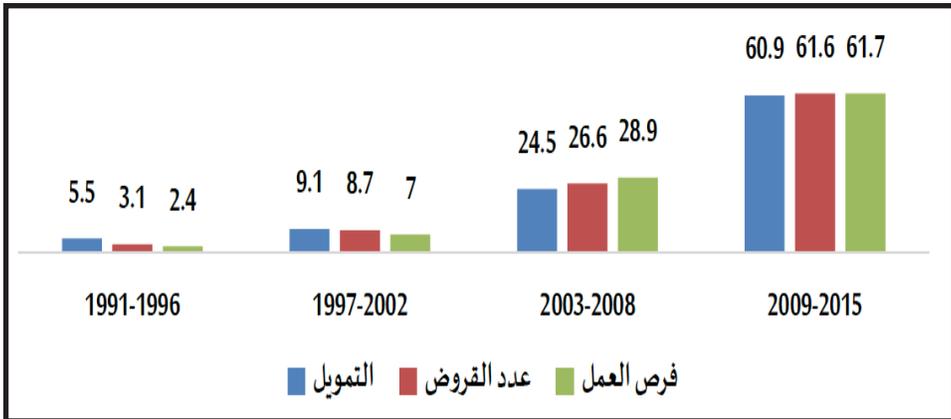
الجدول رقم 3: إجمالي الاقراض المباشر وغير المباشر خلال الفترة (1991-2015)

الفترة	إجمالي القروض	النسبة	عدد القروض	النسبة	فرص العمل	النسبة
1996-1991	13,092,511	5.5	2,425	3.1	2,427	2.4
2002-1997	21,742,731	9.1	6,859	8.7	6,996	7.0
2008-2003	58,308,502	24.5	21,124	26.6	28,750	28.9
2015-2009	144,890,076	60.9	48,865	61.6	61,440	61.7
الإجمالي	238,033,820	100	79,273	100	99,613	100

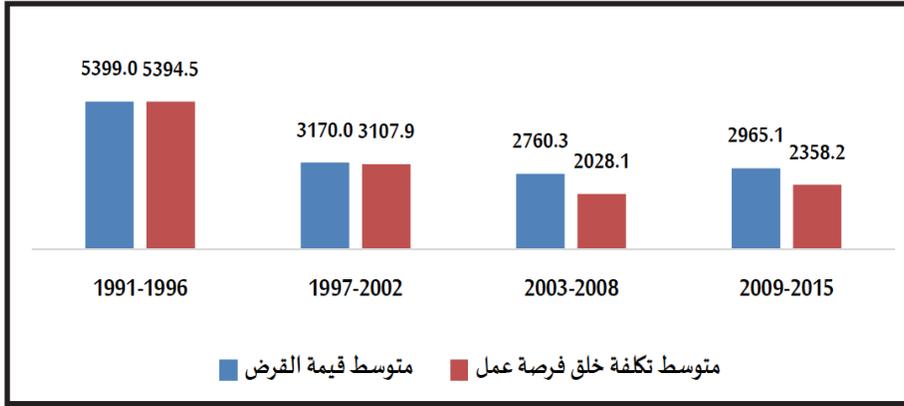
المصدر: بيانات صندوق التنمية والتشغيل

ولتقييم مستوى التطور والأداء، يبين الشكل رقم (4) نسبة التمويل الممنوح، ونسبة القروض الممنوحة، ونسبة فرص العمل المستحدثة في كل فترة من فترات الدراسة الأربعة إلى المجموع الكلي للتمويل الممنوح والمجموع الكلي لعدد القروض والمجموع الكلي لفرص العمل. ويتضح من الشكل أن نسبة التمويل الممنوح في الفترتين الأولى (1991-1996) والثانية (1997-2002) كان أعلى من نسبة القروض وفرص العمل في هاتين الفترتين، بينما كانت نسبة التمويل الممنوح في الفترتين الثالثة (2003-2008) والرابعة (2009-2015) أقل من نسبة القروض الممنوحة وفرص العمل المستحدثة في هاتين الفترتين، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد فرص العمل لكل مشروع، ويشير مبدئياً إلى انخفاض تكلفة خلق فرص العمل، أنظر الشكل رقم (12). ويبين الشكل رقم (13) تطور متوسط قيمة القروض الممنوحة ومتوسط تكلفة خلق فرصة عمل -دينار الأردني.

الشكل رقم 12: تطور نسبة عدد فرص العمل ونسبة عدد القروض ونسبة التمويل إلى المجموع الكلي (%)



الشكل رقم 13: تطور متوسط قيمة القروض الممنوحة ومتوسط تكلفة خلق فرصة عمل -دينار الأردني



وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يمولها الصندوق منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها في المشروعات الكبيرة، وإذا ما قورنت- من جانب آخر- بتكلفة خلق فرصة عمل في القطاع الحكومي أو المشروعات الاستثمارية الحكومية، فقد بينت دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المملكة أن تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغرى والصغيرة تعادل حوالي 54% فقط من مثيلتها للحكومة المركزية. أما فيما يتعلق بتوزيع التمويل الذي منحه الصندوق خلال الفترة (1991-2015) حسب الجنس، فإن بيانات الصندوق المتاحة تشير إلى أن حصة الذكور من قيمة القروض الممنوحة قد بلغت حوالي (131) مليون دينار، وبنسبة بلغت حوالي (54%) من الإجمالي، في حين بلغت حصة الإناث حوالي (110) مليون دينار، وبنسبة تقدر ب (46%).

سادساً: خصائص رواد الأعمال وأداء المشروعات قيد الدراسة

تمهيداً لدراسة الأثر بشكل مفصل وللوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات، فقد أصبح لزاماً التعرف على خصائص المستفيدين من خدمات الصندوق وخصائص مشروعاتهم. لذا فقد تم تصميم استبانة شاملة خاصة بهذه الدراسة تعكس موضوعاتها وأهدافها. وقد تم استخدام الأسلوب العلمي والإحصائي لتحديد حجم وتوزيع العينة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تشمل على بعض المشروعات التي تديرها أو تمتلكها رائدات وسيدات الأعمال، وأن تكون العينة موزعة على كافة القطاعات الإنتاجية، وأن تغطي المشروعات بأحجامها المختلفة، كما تم

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها مراعاة التوزيع الجغرافي للعينة لتشمل مشروعات من جميع محافظات المملكة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العينة تشمل على المشروعات التي لا تمارس أي نشاط حالياً. وتتكون الاستبانة التي أعدت لغايات إعداد هذه الدراسة من خمسة أجزاء، كما هو مبين في الشكل رقم (14).

الشكل رقم 14: مكونات استبانة الدراسة



1. خصائص المستجيبين (المستفيدين من خدمات الصندوق)

يبين التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس إلى أن حوالي 61.8% منهم كانوا من الذكور وحوالي 38.2% كانوا من الإناث. أما بخصوص الحالة الاجتماعية للمستجيبين، فإن البيانات تشير إلى أن حوالي 22.9% لم يسبق لهم الزواج (أعزب أو عزباء)، وحوالي 73.3% كانوا متزوجين، وحوالي 3.8% غير ذلك (أرمل أو أرمله، مطلق أو مطلقة وغيرها). ونشير هنا إلى الحالة الاجتماعية لصاحب المشروع تؤثر في الوقت والجهد الذي يخصصه المستجيب للمشروع، كما تنعكس على عبء الإعالة وحجم الأسرة والقدرة على الإدخار والتوسع، الأمر الذي ينعكس على أداء المشروع وقدرته على الاستمرار، وهذا ينعكس بالتالي على أثره التنموي. ويشير التوزيع النسبي للمستجيبين حسب العمر إلى أن أعمارهم تراوحت بين (20-60) سنة، وبمتوسط بلغ حوالي 39.7 سنة. أما فيما يتعلق بسنوات خبرة المستجيبين في مجال عمل المشروع، فإن البيانات تشير إلى أن حوالي 5% منهم أفادوا بعدم وجود خبرة مسبقة في مجال عمل المشروع، وعلى الرغم من تدني النسبة، إلا أن ثمة تساؤلات تظهر حول قدرتهم على إدارة

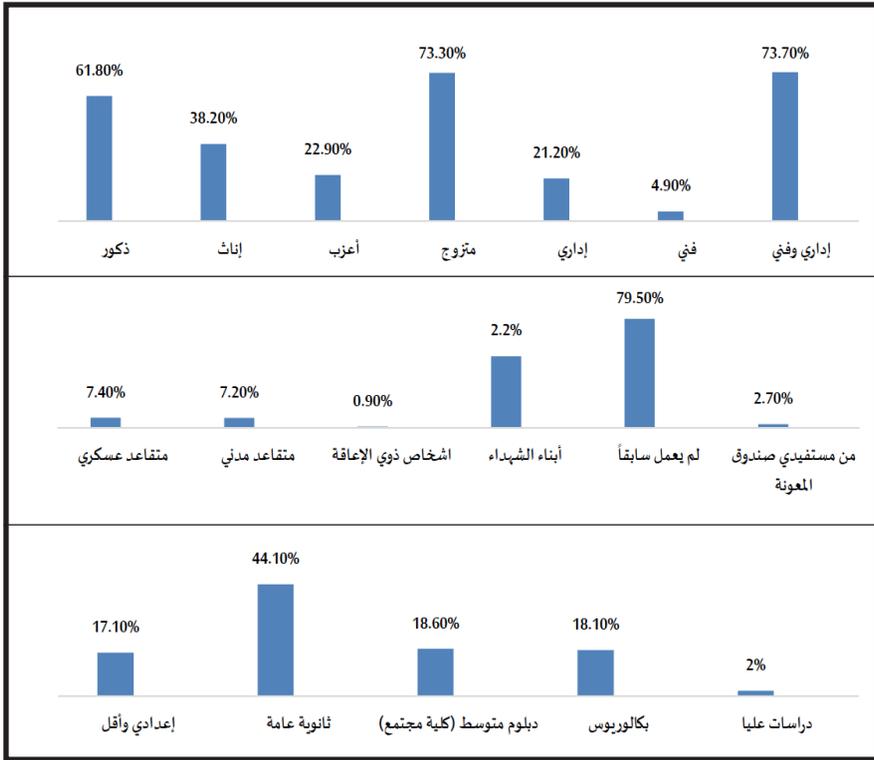
المشروع والتعامل مع السوق وحل المشكلات، الأمر الذي قد يؤثر في أداء المشروع. كما تشير البيانات إلى أن سنوات الخبرة لبقية المستجيبين تراوحت بين (1 - 30) سنة، وبمتوسط بلغ 7.8 سنة. ولا يختلف الحال في حالة الذكور عنه في حالة الإناث، حيث تراوحت سنوات الخبرة للذكور بين (1-30) سنة، بمتوسط بلغ 7.9 سنة، بينما تراوحت سنوات الخبرة لدى الإناث بين (1 - 28) سنة، وبمتوسط بلغ 5.9%. وقد تبين أن حوالي 4.4% من الذكور وحوالي 5.9% من الإناث ليس لديهم خبرة في مجال عمل المشروع. أما سنوات الخبرة في المشروع الحالي، فقد تراوحت بين (1 - 25) سنة، وتبين وجود تقارب في متوسط سنوات الخبرة والعمل في المشروع لدى كل من الذكور والإناث، حيث بلغ حوالي 6.3 سنة. وتشير العديد من الدراسات أن سنوات الخبرة لدى صاحب المشروع أو مديره تعتبر من أبرز محددات أداء المشروع، وبالتالي فإنها تؤثر في استمرارته وأثره التنموي.

وعلى الرغم من التحليل السابق الذي يبين أهمية توفر الخبرة الكافية لدى إدارة المشروع، إلا أن مستوى الكفاءة في الإداء يعتمد أيضاً على خصائص أخرى أهمها: المستوى التعليمي، وطبيعة عمل المستجيب في المشروع (إداري أو فني أو كلاهما)، ومستوى التفرغ للعمل في المشروع، إضافة إلى ساعات العمل الأسبوعية، ومدى متابعة المشروع وبشكل دوري.

وفي هذا الإطار، أشار حوالي 8.7% من المستجيبين إلى أنهم غير متفرغين حالياً للمشروع (59.1% ذكور وحوالي 40.1% إناث)، بينما أشار البقية (91.3%) بأنهم متفرغون للعمل بالمشروع بشكل كامل (62% ذكور و38% إناث). وبخصوص ساعات العمل الأسبوعية التي يقضيها المستجيب - سواء كان متفرغاً أو غير متفرغ - في المشروع، فقد تراوحت بين 7-98 ساعة، بمتوسط بلغ حوالي 47.7 ساعة. وكما هو متوقع، فقد تبين أن متوسط ساعات العمل لدى الذكور (49.3 ساعة) كان أعلى من نظيره لدى الإناث (45.2) ساعة. ويعكس تفرغ العديد من المستجيبات للعمل في المشروع وارتفاع ساعات عملهن الأسبوعية نسبياً الرغبة الحقيقية للمرأة الأردنية للعمل في قطاع الأعمال والنجاح والتميز جنباً إلى جنب مع الذكور. ويلخص الشكل رقم (15) أبرز خصائص المستفيدين التي تؤثر في أداء المشروع وأثره التنموي.

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الشكل رقم 15: ملخص لأبرز خصائص المستفيدين من خدمات الصندوق



مما سبق من تحليل مبسط لخصائص المستفيدين من خدمات الصندوق، يتضح جلياً وجود تنوع في الفئات والشرائح التي أستخدمها صندوق التنمية والتشغيل على امتداد السنوات السابقة واستفادت من خدماته، حيث قدم خدمات للمستفيدين من الذكور والإناث بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لهم، كما أنه استهدف المتقاعدين والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشهداء، إضافة إلى الشريحة الرئيسية وهم العاطلون عن العمل. كما استهدف العاطلين عن العمل من مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية.

2. خصائص المشروعات الممولة

تراوح عمر المشروعات قيد الدراسة بين 1-25 سنة، وبمتوسط بلغ 6.3 سنة، ويعتبر هذا المتوسط مناسباً لدراسة وتحليل أثر هذه المشروعات كونها تمارس نشاطاتها منذ فترة كافية تمكن من قياس الأثر التنموي لهذه المشروعات. ويمكننا القول أنه كلما زاد عمر المشروع وكان

أداءه جيداً، فإنه من المتوقع أن يكون الأثر أكبر بحيث يتجاوز -أي الأثر- صاحب المشروع ليصل إلى أسرته والمجتمع ككل. ويشير التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب العمر التشغيلي منذ تاربخ التأسيس إلى أن حوالي 11% من هذه المشروعات حديثة التأسيس وتمارس عملها منذ فترة لا تزيد عن سنتين، ويشير كذلك إلى أن حوالي 77.9% من هذه المشروعات يتراوح عمرها التشغيلي بين 1-9 سنوات، وحوالي 21.7% منها يتراوح عمرها التشغيلي بين 10-19 سنة. وعلى الرغم من عدم تقديم حوالي 2.5% من المستجيبين أية بيانات حول عدد العمال عند التأسيس وعدد العمال الحاليين، إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى أن عدد العمال عند التأسيس تراوح بين 1-20 عامل، وبمتوسط 2.3 عامل. وإذا ما أردنا تقسيم المشروعات قيد الدراسة حسب الحجم، نرى أن حوالي 98% من المشروعات هي مشروعات متناهية الصغر (1-9 عامل)، وكانت البقية مشروعات صغيرة (25-10 عامل). ويمكن القول، إن هذه النسب منطقية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهداف الصندوق والفئات التي يستهدفها والخدمات التمويلية التي يقدمها (نوع القروض وحجمها وسقف الائتمان والشروط والضمانات المطلوبة والجدوى الاقتصادية)، إضافة على صغر حجم السوق وضعف القوة الشرائية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، والمحددات التي تتعلق بتوفر رأس المال بالحجم المناسب، ومعوقات التوسع والنمو، وسلوك المستفيدين الناجم عن شعورهم بالمخاطرة لا سيما في ظل محدودية رأس المال أو ندرته.

أما عدد العمال الحاليين في المشروعات قيد الدراسة فقد تراوح بين 1-30 عامل، وبمتوسط بلغ 3.9 عامل، وهو أعلى من نظيره عند التأسيس، وهذا يعني خلق فرص عمل جديدة وزيادة حجم بعض المشروعات. وعلى وجه التحديد، بلغت نسبة المشروعات التي يعمل بها عامل واحد حوالي 27%، وتلك التي يعمل بها عاملان حوالي (22.2%)، و3 عمال (16%)، و4 عمال (9.2%)، و5 عمال (7.1%). ويشير تقسيم المشروعات حسب الحجم حالياً إلى أن حوالي 93.3% منها مشروعات متناهية الصغر (أقل من النسبة عند التأسيس) والبقية مشروعات صغيرة (6.7%). وتشير النسب السابقة إلى حدوث نمو واضح في عدد العمال في العديد من المشروعات قيد الدراسة، وهذا يعكس قدرة هذه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على خلق فرص عمل جديدة ولو بمعدلات بسيطة، وقد أدى ذلك إلى تحول بعض المشروعات من مشروعات متناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة.

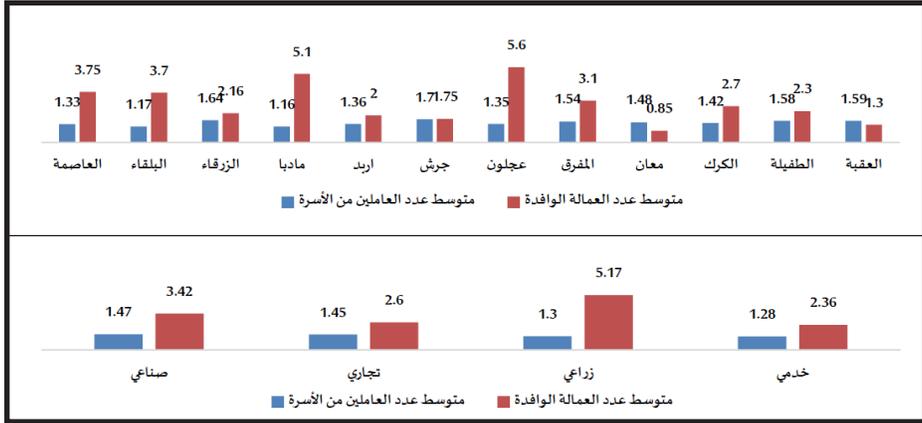
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

وفي هذا الإطار، شهدت حوالي 7.5% من المشروعات تراجعاً في عدد العمال مقارنة بعددهم عند التأسيس، وتراوح الانخفاض في عدد العمال بين 1-4 عمال. وفي ذات الوقت، بقي عدد العمال ثابتاً في حوالي 35.1% من المشروعات. وهنا يظهر تساؤل عن أسباب تراجع وثبات عدد العمال في بعض المشروعات. إن الإجابة على هذا التساؤل ترتبط بالتأكيد بخصائص صاحب المشروع وخصائص المشروع (عوامل داخلية)، كما ترتبط بالظروف الاقتصادية المحلية والخارجية والتحديات التي واجهتها (عوامل خارجية). أما نسبة المشروعات التي أثبتت قدرة على خلق مزيد من فرص العمل خلال عمرها التشغيلي وحققت نمواً في عدد العمال (مقارنة بالعدد عند التأسيس) فقد بلغت حوالي 57.4%. وقد تراوحت الزيادة في عدد العمال بين 1-25 عامل، وبمتوسط منخفض نسبياً بلغ 1.6 عامل. ونتيجة لهذه الزيادة إنتقل حوالي 4.6% من المشروعات قيد الدراسة من مشروعات متناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة.

أما فيما يتعلق بعدد العمالة الوافدة، فقد تبين من الأرقام المتوفرة أن حوالي 83.8% من المشروعات قدمت معلومات تتعلق بعدد العمالة الوافدة، بينما امتنع حوالي 12.2% من المستجيبين عن الإجابة على السؤال الخاص بعدد العمالة الوافدة في مشاريعهم. ويشير التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب عدد العمالة الوافدة إلى أن حوالي 48.3% من هذه المشروعات لا تشغل عمالة وافدة (تعتمد على عمالة محلية من الذكور والإناث)، بينما تشغل بقية المشروعات عمالة وافدة يتراوح عددها - وفقاً للبيانات المتوفرة - بين 2-30 عامل، وبمتوسط بلغ 2.7 عامل للمشروع الواحد. أما بخصوص عدد العاملين في المشروع أفراد الأسرة باستثناء صاحب المشروع، فقد تراوح بين 1-9 عمال وبمتوسط منخفض نسبياً بلغ 1.4 عامل. ويشير التوزيع النسبي إلى أن حوالي 22.6% من المشروعات قيد الدراسة لا يعمل بها أي من أفراد الأسرة، بينما حوالي 31.1% منها توظف عامل واحد من أفراد الأسرة. إن توظيف المشروع لعدد من أفراد الأسرة يعزز من دوره في رفع مستوى الأسرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وبخصوص مساهمة المشروعات قيد الدراسة في توظيف الإناث، فقد تبين أن حوالي 9.5% من المشروعات قيد الدراسة لم تنصح عن عدد الإناث العاملات فيها، وأن حوالي 55.3% لا يعمل بها إناث على الإطلاق. وتشير البيانات كذلك إلى أن حوالي 35.2% من هذه المشروعات يعمل لديها إناث سواء من داخل الأسرة أو خارجها. وقد تراوح عدد الإناث العاملات في المشروعات قيد الدراسة بين 1-20 موظفة، وبمتوسط منخفض بلغ موظفة

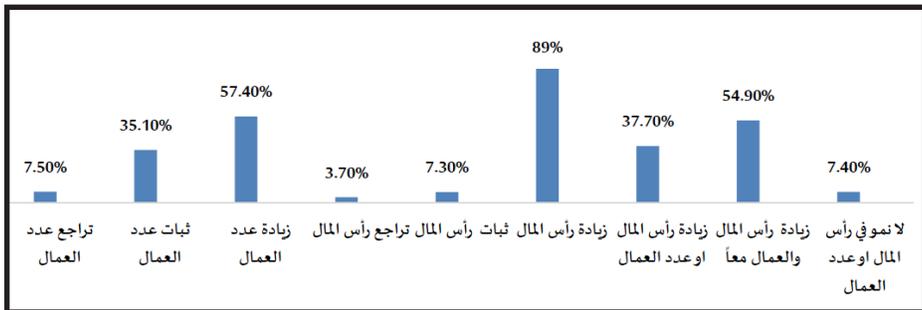
واحدة لكل مشروع. ولمزيد من التوضيح، يبين الشكل رقم (16) متوسط عدد العمالة الوافدة في المشروعات قيد الدراسة حسب المحافظة والقطاع.

الشكل رقم 16: متوسط عدد العمالة الوافدة ومتوسط عدد العاملين من أفراد الأسرة حسب المحافظة والقطاع



وبخصوص قيمة رأس المال عند التأسيس ورأس المال الحالي للمشروعات قيد الدراسة، فقد تبين أن حوالي 4.2% من المستجيبين لم يقدموا معلومات حول حجم رأس المال وحجم الاستثمار عند التأسيس وحجم رأس المال الحالي لمشروعاتهم. ويبين الشكل رقم (17) التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب مؤشرات النمو في رأس المال أو عدد العمال أو كلاهما. ويلاحظ من الشكل أيضاً أن حوالي 7.4% من المشروعات لم تحقق نمواً في عدد العمال ولا في رأس المال، بينما حققت حوالي 54.9% منها زيادة في رأس المال وعدد العمال مقارنة بفترة التأسيس. إن النسب المبينة في الشكل تعطي فكرة عن أداء المشروعات وتولد توقعات مبدئية حول الدور التنموي للمشروعات قيد الدراسة.

الشكل رقم 17: التوزيع النسبي للمشروعات حسب مؤشرات النمو في عدد العمال أو رأس المال أو كلاهما



مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

ومن أجل استكمال التحليل حول الخصائص العامة للمشروعات قيد الدراسة، فقد تضمنت الاستبانة استفسارات حول عدد الفروع العاملة حالياً، وملكية المشروع، وطريقة التوزيع المتبعة وطبيعة السلع المنافسة للمنتجات بالمشروعات القائمة، ونطاق السوق (محلي أو خارجي)، المحافظة، ومصادر وأساليب التمويل. يبين الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب الخصائص السابقة.

الجدول رقم 4: التوزيع النسبي للمشروعات حسب عدد الفروع والملكية وأسلوب التوزيع والمنافسة ونطاق السوق

النسبة %	البيان
عدد الفروع	
96	فرع واحد
4	فروعين
ملكية المشروع	
86.5	يملكه صاحب المشروع
10.8	شراكة مع بعض أفراد الأسرة
2.7	شراكة مع آخرين من غير أفراد الأسرة
أسلوب التوزيع	
73.6	البيع بالتجزئة
3.6	البيع بالجملة
22.8	البيع بالتجزئة والجملة
مصدر المنتجات المنافسة	
73.5	محلية
3.2	أجنبية
23.3	محلية وأجنبية معا
نطاق السوق	
97.8	مشروعات غير تصديرية
2.2	مشروعات تصديرية

ويشير التوزيع الجغرافي للمشروعات قيد الدراسة إلى تركيز القروض الممنوحة في المدن الكبرى الرئيسية التي يتركز بها العدد الأكبر من السكان وهي محافظة العاصمة ومحافظة إربد. أما نسبة المشروعات من المحافظات الأخرى فقد تراوحت بين 4-10%. بينما يشير التوزيع النسبي للمشروعات حسب القطاع إلى أن حوالي 19.8% منها كانت مشروعات

صناعية، وحوالي 43.2% مشروعات تجارية، وحوالي 1.7% مشروعات زراعية (صناعية زراعية)، وحوالي 35.3% مشروعات تعمل في قطاع الخدمات. واستكمالاً لتحليل وعرض خصائص المشروعات قيد الدراسة، يبين الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للمشروعات حسب توفر مخصصات للتطوير والتسويق، واستخدامها لتنظيم المعلومات الإدارية التي تساعد في عملية الإدارة وغيرها من الخصائص الهامة.

الجدول رقم 5: التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب بعض الخصائص الهامة

الخصائص	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
1. يوجد للمشروع موقع إلكتروني أو /و بريد إلكتروني	15.8	17.1	13.7
2. يوجد للمشروع حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي	19.9	20.0	19.7
3. يستخدم المشروع نظم المعلومات الإدارية	18.4	18.6	18.2
4. يتوفر لدى المشروع مخصصات للتسويق	23.1	22.8	23.6
5. يتأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية المحلية	73.6	73.5	73.6
6. يتأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية الدولية	39.7	44.2	32.4
7. متابعة المشروع للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يقدمها الصندوق	23.8	23.4	24.4
8. هل تم تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس	22.9	25.1	19.3
9. استفادة المشروع من المزايا التي تقدمها الحكومة للمشروعات الصغيرة	44.2	46.7	40.2

يبين الجدول رقم (6) التوزيع النسبي للمشروعات قيد الدراسة حسب مصادر التمويل الذي تم استخدامها في مرحلة التأسيس، كما يبين حجم تعامل المستجيب مع الصندوق. ويتضح من الجدول أن حوالي 77.4% من المشروعات تم تأسيسها بتمويل كامل من الصندوق، بينما لجأ حوالي 5.4% من المستجيبين لقروض من مصادر أخرى لإتمام عملية التأسيس، كما ساهم 14% من المستجيبين أنفسهم بتمويل جزء من تكاليف التأسيس (تمويل ذاتي). ويتضح من الجدول أيضاً أن حوالي 7.3% من المستجيبين قاموا باللجوء للصندوق لتطوير مشروعاتهم وتوسعتها، بينما استخدم حوالي 2.1% منهم قروض الصندوق لشراء مشروع جاهز. وبالنظر إلى خيارات التمويل حسب الجنس، نرى أن لجوء الذكور لقروض التطوير أكثر منه عند الإناث، وأن الإناث لا يملن للإقتراض من أكثر من مصدر .

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

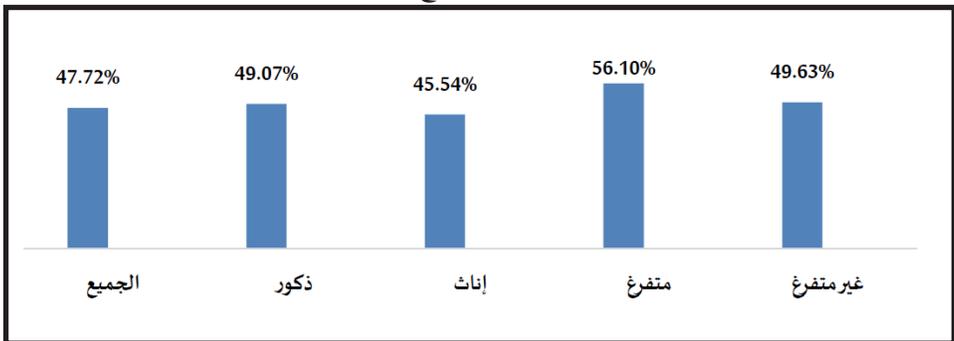
الجدول رقم 6 : التوزيع النسبي للمشروعات حسب مصدر التمويل عند التأسيس

مصدر التمويل	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
تأسس المشروع بتمويل كامل من الصندوق	74.9	73.4	77.4
تم تطوير المشروع وتوسعته بتمويل من الصندوق	10.9	13.1	7.3
تم شراء المشروع «جاهز» بتمويل من الصندوق	2.1	2.2	2.1
تم استخدام قروض أخرى إضافة إلى قرض الصندوق	7.1	8.1	5.4
تم اللجوء إلى التمويل الذاتي لتمويل جزء من رأس مال المشروع	14.7	15.1	14.0

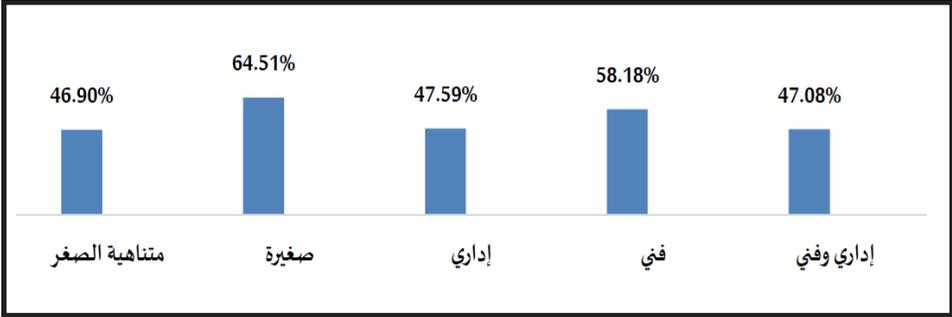
وبخصوص التحديات التي تواجه المشروعات، تبين أن المشروعات متناهية الصغر تعاني بشكل رئيسي من معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق، وضعف الأداء الاقتصادي الكلي، وصعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة، وارتفاع الضرائب والرسوم بشكل عام، ومعوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها "التضخم". أما المشروعات الصغيرة فتعاني من معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي، وارتفاع معدل دوران العاملين في المشروع، وصعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة، والإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، ومعوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها "التضخم". ولزيد من التحليل فقد تم حساب مؤشر قوة التحديات التي تواجه المشروعات حسب عدد من المؤشرات المتعلقة بخصائص رواد الأعمال وخصائص المشروعات، انظر الشكل رقم (18) و الشكل رقم (19)، الشكل رقم (20)، و الشكل رقم (21).

الشكل رقم 18: مؤشر حجم التحديات التي تواجهها المشروعات قيد الدراسة حسب جنس

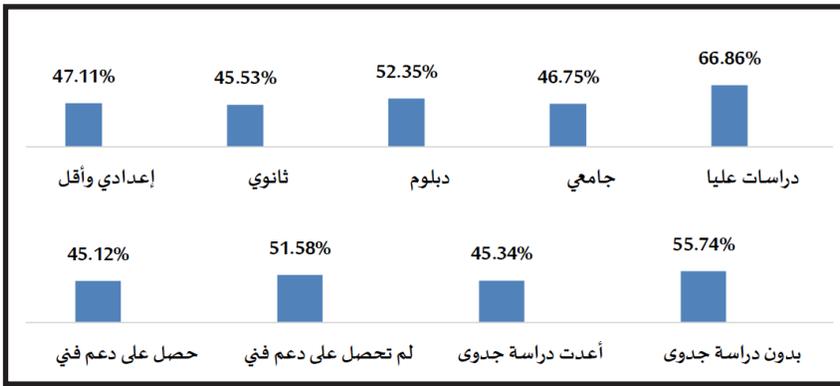
المستجيب والتفرغ للعمل



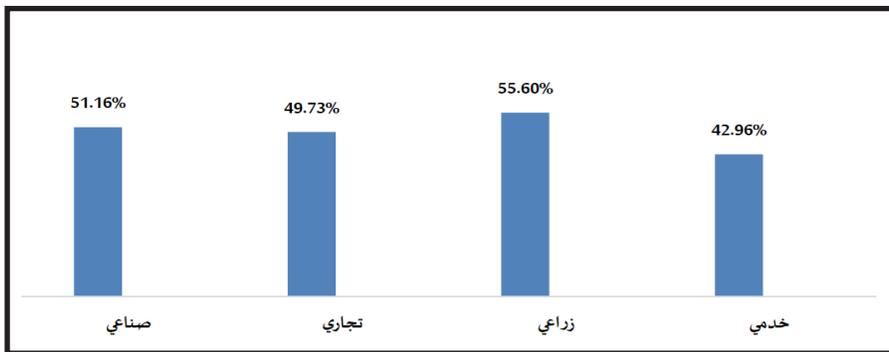
الشكل رقم 19: مؤشر حجم التحديات التي تواجهها المشروعات قيد الدراسة حسب حجم المشروع وطبيعة المهام التي يقوم بها صاحب المشروع



الشكل رقم 20: مؤشر التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب مؤشر الحصول على الدعم الفني ودراسة الجدوى وحسب المستوى التعليمي للمستجيبين



الشكل رقم 21: مؤشر التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب مؤشر الحصول على الدعم الفني ودراسة الجدوى وحسب المستوى التعليمي للمستجيبين



مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

وأخيراً، ومن أجل توضيح العلاقة بين خصائص المستفيدين من خدمات الصندوق وخصائص المشروعات قيد الدراسة الممولة من قبل الصندوق من جهة وأداء المشروع مقاساً بالنمو في رأس المال أو عدد العمل من جهة أخرى، فقد تم تحديد التوزيع النسبي للمستفيدين والمشروعات حسب أداء هذه المشروعات. وقد تم تقسيم المشروعات إلى مشروعات لم تحقق نمو في رأس المال ولا في عدد العمال (الفئة الأولى)، ومشروعات حققت نمواً في عدد العمال أو رأس المال (الفئة الثانية)، ومشروعات حققت نمواً في عدد العمال ورأس المال معاً (الفئة الثالثة). ويبين الجدول رقم (7) علاقة خصائص المستفيد والمشروعات بأداء المشروعات حسب الفئات الثلاثة السابقة.

وخلاصة القول، فإن دراسة خصائص المستفيدين من خدمات الصندوق وخصائص المشروعات ومستوى أدائها، وكذلك التعرف على التحديات التي تواجه المشروعات الممولة ومدى قوة هذه التحديات حسب القطاع وبعض خصائص المستفيدين، يجعل عملية التحليل التفصيلي للآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات أسهل وأكثر عمقاً ودقة وموضوعية. كما يساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة ومفيدة وتوصيات مدروسة ومدعمة بالمبررات.

الجدول رقم 7: علاقة خصائص المستجيب وخصائص المشروع بأداء المشروع

البيان	لم تحقق نمو (%)	حققت نمو في رأس المال أو العمال (%)	حققت نمو في رأس المال والعمل (%)
بعض خصائص المستفيد من خدمات المشروع			
ذكور	57.3	62.0	63.6
إناث	42.7	38.0	36.4
إداري	19.8	21.1	21.2
فني	0.0	5.3	4.8
إداري وقتي	80.2	73.6	74.1
متفرغ للعمل في المشروع	82.4	90.5	93.6
غير متفرغ بشكل كامل	17.6	9.5	6.2
إعدادي أو أقل	12.8	20.0	15.6
ثانوي	37.6	48.3	40.0
دبلوم	13.8	14.6	22.8
جامعي	35.8	15.1	18.7
دراسات عليا	0.0	0.0	2.9
بعض خصائص المشروعات قيد الدراسة			
فرع	98.5	98.0	93.9
فرعين	1.5	2.0	6.1
فردى	96.9	85.4	84.8
شركاء من الأسرة	2.3	10.1	13.2
شركاء من الخارج	0.8	4.5	2.0
تجزئة	84.7	75.2	70.2
جملة	4.6	3.5	3.7
تجزئة وجملة	10.7	21.4	26.0
منافسة محلية	80.9	69.6	73.7
منافسة أجنبية	3.8	4.7	2.4
منافسة محلية وأجنبية	15.3	25.8	24.0
استفادوا من الحوافز الحكومية	55.0	45.9	56.1
لم يستفيدوا من الحوافز الحكومية	45.0	54.1	43.9
غير تصديري	94.4	98.6	97.3
تصديري	5.3	1.4	2.7
قرار استثماري بدراسة جدوى	5.3	7.7	35.4
قرار استثماري بدون دراسة جدوى	94.7	92.3	64.6
مخصصات للتسويق	4.6	10.1	35.0

يتبع.....

البيان	لم تحقق نمو (%)	حققت نمو في رأس المال أو العمال (%)	حققت نمو في رأس المال والعمل (%)
بعض خصائص المشروعات قيد الدراسة			
لا يوجد مخصصات للتسويق	95.4	89.9	65.0
صناعي	16.0	18.1	22.6
تجاري	33.3	48.2	40.9
زراعي	0.0	1.2	2.0
خدمي	52.7	32.5	34.5
المصدر: حسابات فريق الدراسة			

3. مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة

تبدأ عملية الاقتراض عادةً بعد أن يقوم رائد العمل باتخاذ القرار الاستثماري (سواء اعتماداً على دراسة جدوى أو بدون دراسة جدوى) وتحديد قيمة التمويل المطلوب، وذلك استناداً إلى نتائج دراسة الجدوى بمكوناتها المختلفة - إن وجدت. ويتحدد تبعاً لدراسة الجدوى أيضاً نوع وحجم القرض وفترة السداد وفترة السماح المفضلة. ويبدأ بعد ذلك رائد العمل الباحث عن التمويل بحصر مصادر التمويل المتاحة للتعرف على الخدمات التمويلية المتاحة لدى كل مصدر من هذه المصادر، ليصار بعد ذلك إلى المفاضلة بينها، ومن ثم تحديد مصدر التمويل المناسب، وذلك وفقاً لعدد من المعايير، كما هو مبين في الشكل رقم (22).

الشكل رقم 22: معايير المفاضلة بين مصادر التمويل من وجهة رواد الأعمال

سعر الفائدة	الموقع الجغرافي للمقرض وتوفر الفروع	حجم الضمانات
نوع الضمانات	فترة السماح	سرعة اتخاذ القرار
العامل الديني وتوافق المنتجات مع الشريعة الإسلامية	وجود وحدة تمويل خاصة بالمشروعات	التكاليف غير المباشرة
الاستفادة من تجارب الآخرين	التخصص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	قيمة القرض المطلوب وسقف الائتمان
فترة السداد	قيمة القسط الشهري	سهولة الإجراءات وسرعة الحصول على القرار
ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات المشروع	تعاون مصدر التمويل مع شركة لضمان القروض	

واستكمالاً للتحليل السابق، وبعد اختيار الصندوق كمصدر للحصول على التمويل، فقد تم استقراء آراء المستفيدين من الصندوق حول انطباعاتهم الأولية خلال الزيارة الاستكشافية الأولى للصندوق والتي غالباً ما يتم خلالها الاستفسار عن شروط الاقتراض التفصيلية، وسقف الائتمان، والأوراق والوثائق المطلوبة، ونوع وحجم الضمانات المطلوبة وغير من التساؤلات التي تدور في أذهان رواد الأعمال.

يبين الجدول رقم (8) ارتفاع مستوى رضا المستجيبين (بين جيد وممتاز) عن عدة موضوعات أهمها: العاملين وقدرتهم على تقديم المعلومات الأساسية حول خدمات الصندوق وآلية الإقراض، وتوفر مواقف للسيارات والمرافق الأخرى الضرورية، وعدد العاملين مقارنة بعدد المراجعين وانعكاس ذلك على فترة الانتظار والوقت المخصص لكل مراجع، والمظهر العام للعاملين وملائمته لطبيعة عملهم، ومستوى ما يُشرح للمراجعين عن الخدمات غير التمويلية التي

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

يقدمها الصندوق، وسهولة الوصول إلى الصندوق (الموقع ووجود لوحات تعريفية). ولاستكمال عملية تقييم المستفيدين وانطباعاتهم الأولية حول الزيارة الأولى للصندوق ومستوى ما تحقق من هذه الزيارة، فقد تم حساب مؤشر للتقييم من خلال حساب متوسط التقييم لجميع البنود الواردة في الجدول أعلاه (مجموع الإجابات على عددها) ومقارنة قيمة المؤشر حسب جنس المستجيب والقطاع الذي يمارس به المشروع نشاطه والمحافظة. وتشير قيمة المؤشر الإجمالي لجميع المستجيبين (3.57) إلى أن مستوى الرضا كان بين متوسط (3) وجيد (4). وتشير البيانات كذلك إلى وجود تقارب كبير بين انطباعات كل من الذكور والإناث، حيث بلغت قيمة مؤشر التقييم (الذي تتراوح قيمته) عند الذكور حوالي 3.57 (بين متوسط وجيد) وعند الإناث حوالي 3.60. وللتعرف على انطباعات ورضا المستفيدين حول الصندوق خلال الزيارة الأولى حسب الجنس والقطاع حسب المحافظة، انظر الشكل رقم (23) والشكل رقم (24).

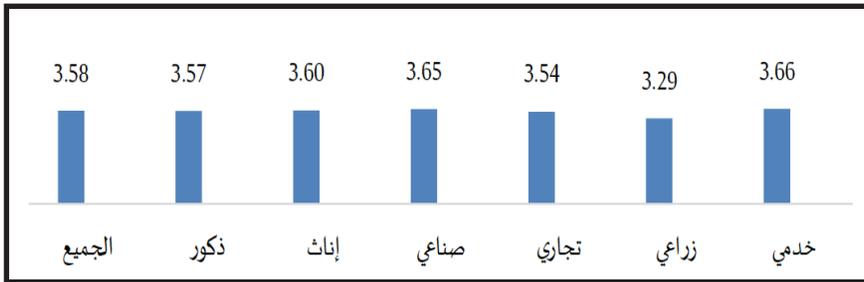
الجدول رقم 8: بعض معايير ومؤشرات تقييم تجربة المستجيبين مع الصندوق خلال الزيارة الاستكشافية الأولى

المتوسط			البيان
إناث	ذكور	الجميع	
4.49	4.42	4.45	قدرة العاملين على تقديم ما يلزم من معلومات حول خدمات الصندوق وآلية الإقراض
4.28	4.13	4.18	توفر مواقف للسيارات ومرافق أخرى مهمة
4.14	4.12	4.13	عدد العاملين مقارنة بعدد المراجعين «فترات الانتظار والوقت المخصص للعميل»
4.20	4.06	4.11	المظهر العام للعاملين وملائمته لطبيعة عملهم
4.15	4.00	4.06	مستوى ما يُشرح لك عن الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق
4.10	3.94	4.00	سهولة الوصول إلى الصندوق (الموقع ووجود لوحات تعريفية)
4.05	3.90	3.95	سهولة تعبئة طلب الحصول على التمويل
4.01	3.91	3.95	شمولة البروشورات والأدلة الإرشادية المتوفرة
3.95	3.89	3.91	مستوى التنظيم في التعامل مع العملاء في القاعة الرئيسية «الدور والوقت المخصص»
3.66	3.48	3.55	مستوى تواصل الصندوق مع العملاء والمجتمع المحلي عبر وسائل التواصل الاجتماعي
3.45	3.58	3.53	سهولة التعامل مع الموقع الإلكتروني وتوفر جميع المعلومات المطلوبة عليه
3.15	3.53	3.38	مستوى النصائح المقدمة من إدارة الصندوق والعاملين فيه
3.37	3.32	3.34	جاهزية قاعة الإستقبال والانتظار

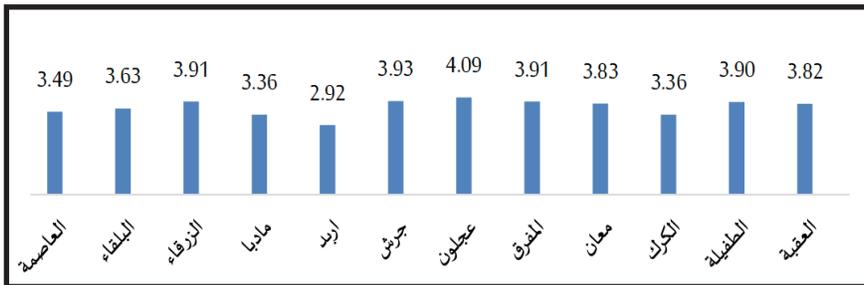
يتبع...

المتوسط			البيان
إناث	ذكور	الجميع	
3.30	3.35	3.33	مستوى الاجابة على الاسئلة والاستفسارات المقدمة من العملاء والزوار
3.02	3.42	3.27	وضوح شروط الإقتراض والبيانات والوثائق المطلوبة
2.82	3.03	2.95	سهولة الوصول للمعلومة المطلوبة
4.04	3.97	2.65	مستوى الإستعلام من خلال الهاتف أو /و البريد الالكتروني

الشكل رقم 23: مؤشر تقييم انطباعات ورضا المستفيدين حول الصندوق خلال الزيارة الأولى حسب الجنس والقطاع



الشكل رقم 24: مؤشر تقييم انطباعات المستفيدين حول الصندوق خلال الزيارة الأولى حسب المحافظة



وفي نهاية تحليل واقع الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي حصل عليها المستجيبون وتوزيعها حسب الجنس والقطاع والمحافظة وغيره من المتغيرات، نرى من الضروري عرض نتائج تقييم المستجيبين للصندوق وخدماته والعاملين فيه، ولكن بعد أن تم التعامل مع الصندوق. يبين الجدول رقم (9) تقييم لتجربة المستجيب مع الصندوق بعد أن أتم التعامل معه وفقاً لعدد من المعايير والمؤشرات. وبالنظر إلى قيم المتوسط الواردة في الجدول والتي تتراوح بين 4-5 (جيد - ممتاز)، نرى ارتفاع مستوى الرضا عن شروط التمويل بشكل عام، ومستوى إلتزام الصندوق بسرية المعلومات التي يقدمها العميل له، وكفاءة العاملين في الصندوق، وسقف التمويل المتاح، وسهولة الوصول إلى الفروع، وسهولة الحصول على المعلومات اللازمة، وضوح وسلاسة الإجراءات المتبعة في تقييم طلب التمويل. أما قيم المتوسط بين 3-4 (متوسط - جيد) فتشير إلى مستوى رضا أقل، وهذا يعني أن الصندوق يجب العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة. ويتضح من قيمة المتوسط من 2-3 "ضعيف إلى متوسط" أن هناك ضعف في مستوى الرضا عن الموقع الإلكتروني للصندوق بسبب عدم القدرة على الإستفادة منه لإتمام إجراءات القرض، كما أنه لا يستفاد منه لمتابعة الطلبات المقدمة في مراحلها المختلفة. كما تبين عدم رضا المستفيدين عن حجم ونوع الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق للمقترضين خلال المراحل الأولى للمشروع (مرحلة تأسيس المشروع).

الجدول رقم 9: تقييم المستجيبين لتجربة التعامل مع الصندوق ومستوى الرضا عن الخدمات المقدمة

قيمة المتوسط			البيان
إناث (%)	ذكور (%)	الجميع (%)	
4.31	4.24	4.27	شروط التمويل بشكل عام
4.30	4.26	4.27	مستوى الالتزام بسرية المعلومات المعطاه للصندوق
4.30	4.18	4.23	تفرغ العاملين لتقديم الخدمة بكفاءة
4.22	4.01	4.09	مستوى الشفافية في اتخاذ قرار التمويل
4.22	4.17	4.19	التزام العاملين في الصندوق بمهامهم خلال ساعات العمل
4.20	4.17	4.18	سقف التمويل لكل برنامج من برامج التمويل
4.20	4.13	4.16	سهولة التواصل مع مدير الفرع عند الحاجة
4.18	4.10	4.13	سهولة الحصول على المعلومات
4.15	4.02	4.07	وضوح وسلاسة الإجراءات المتبعة في تقييم طلب التمويل
4.14	4.00	4.05	النصح والارشاد المقدم من العاملين في الصندوق للعملاء
4.14	4.08	4.10	توفر المعلومات اللازمة ودقتها
4.12	4.00	4.04	طريقة تعامل الموظفين أثناء مراحل صرف القرض
4.11	4.20	4.17	فترة السماح الممنوحة من الصندوق
4.10	4.03	4.06	التزام الصندوق والعاملين بموعد تسليم المعاملات
4.09	3.98	4.02	تنوع وشمولية برامج الاقراض
4.09	3.97	4.02	الكفاءة والدقة في تقديم الخدمات التمويلية
4.05	3.99	4.01	تقبل الاقتراحات والملاحظات
4.05	3.95	3.99	مستوى الشفافية في إتمام المعاملات والاجراءات
4.01	3.98	3.99	متابعة الصندوق لعملية تأسيس المشروع (الزيارات الميدانية)
3.99	3.89	3.93	توفر طرق تقديم الاعتراضات والشكاوي
3.98	4.03	4.01	سعر الفائدة أو معدل المربحة
3.96	3.88	3.91	القدرة على تحديد موعد للزيارة القادمة
3.96	3.84	3.89	سهولة التواصل مع الصندوق عبر الهاتف والفاكس
3.94	3.97	3.96	الجدية في التعامل مع الشكاوي المقدمة من العملاء

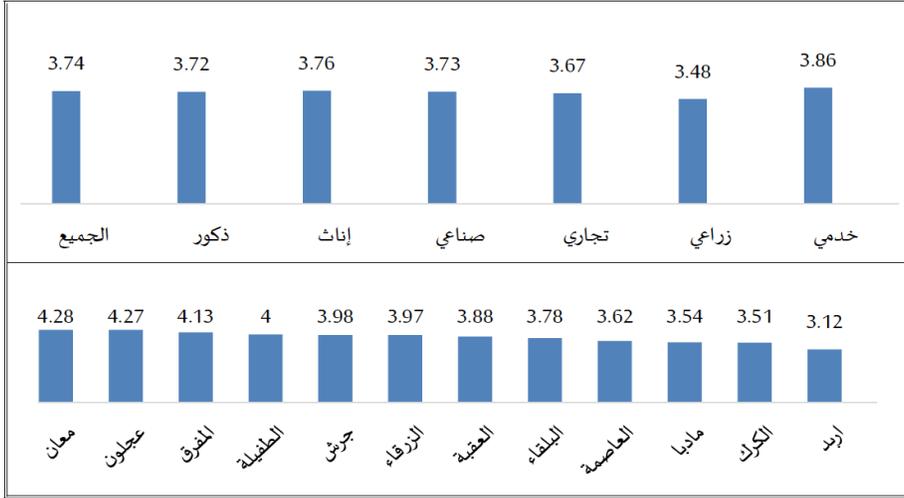
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

يتبع...

قيمة المتوسط			البيان
إناث (%)	ذكور (%)	الجميع (%)	
3.84	3.82	3.83	حجم الضمانات المطلوبة
3.81	3.58	3.66	الكفاءة والدقة في تقديم الخدمات غير التمويلية
3.80	3.72	3.75	إجراءات صرف القرض للعميل
3.78	3.77	3.77	قيمة التكاليف غير المباشرة لعملية الاقتراض «المواصلات والوقت .. الخ»
3.77	3.75	3.76	نوع الضمانات المطلوبة
3.75	3.73	3.74	توفر الخدمات اللوجستية (التصوير والطابع .. الخ)
3.69	3.66	3.67	تعاون الصندوق مع العميل في مراحل التعثر أو تراجع دخل المشروع
3.65	3.63	3.64	فترة الانتظار للحصول على قرار الصندوق من تاريخ استكمال الأوراق
3.55	3.56	3.56	مساعدة الصندوق للعميل في حل المشكلات التي تواجه المشروع
3.51	3.51	3.51	عدد الوثائق المطلوبة التي يطلبها الصندوق
3.18	3.16	3.17	القدرة على متابعة الطلب بسهولة أو عبر الموقع الإلكتروني للصندوق
2.44	2.44	2.44	مستوى استفادتك من الموقع الإلكتروني للصندوق خلال إجراء المعاملة
2.09	2.32	2.23	قدرتك على متابعة طلب التمويل من خلال الموقع الإلكتروني
1.97	2.04	2.01	الخدمات غير التمويلية في المراحل الأولى للمشروع

ويبين الشكل رقم (25) مؤشر تقييم المستجيبين للصندوق وخدماته التمويلية وغير التمويلية وذلك حسب جنس المستجيب والقطاع الذي يعمل فيه والمحافظة. وعند مقارنة قيمة مؤشر التقييم بعد التعامل مع الصندوق مع مؤشر التقييم خلال الزيارة الأولى، نرى وبوضوح أن مؤشر الرضا عن الصندوق قد ارتفع عند كل من الذكور والإناث، كما ارتفعت قيمة المؤشر لدى جميع القطاعات الانتاجية، وفي جميع المحافظات. وهذا يدل على أن الانطباع بعد التعامل مع الصندوق أحسن من الانطباع الذي تحصل عليه من تجارب الآخرين أو من زيارته مرة واحدة.

الشكل رقم 25: مؤشر تقييم رضا المستجيبين للصندوق وخدماته التمويلية وغير التمويلية بعد إتمام عملية التعامل مع الصندوق حسب الجنس والقطاع والمحافظه



وعند مقارنة قيمة مؤشر التقييم والرضا عن خدمات الصندوق قبل التعامل الفعلي مع الصندوق مع قيمة مؤشر التقييم والرضا عن خدمات الصندوق بعد التعامل معه، نرى تحسن مستوى الرضا بشكل عام، أي تحسن مستوى رضا الجنسين وجميع القطاعات والمستفيدين من جميع المحافظات. ويمكن حساب الفرق بين قيمة المؤشرين (قبل وبعد) للتعرف على حجم التغيير في الرضا عن خدمات الصندوق.

سابعاً: نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات قيد الدراسة

1. نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى صاحب المشروع

تشير نتائج تحليل تقييم الأثر إلى وجود أثر إيجابي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يحصل عليها رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل ذات العلاقة، إلا أن حجم وقوة هذا الأثر على مستوى صاحب المشروع يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. ومن أبرز مؤشرات قياس أثر هذه الخدمات على صاحب المشروع تلك التي تتعلق بأثر القروض الممنوحة والمشروعات الممولة على حجم الدخل والأصول، وهيكل الموجودات، وحجم الادخار والنمط الاستهلاكي، والمؤشرات التي تتعلق بمستوى المهارات المكتسبة والإنتاجية،

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

ومستوى الرفاه، وحجم الإنفاق وهيكله وبعض المؤشرات الأخرى، كما هو مبين في الجدول رقم (10). ويتضح من الجدول أن الخدمات التمويلية «القروض» التي حصلوا عليها من الصندوق أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كبيرة (أعلى من جيد - وقيمة المؤشر أكبر من 4) على المستفيدين من هذه القروض وأصحاب المشروعات الممولة، حيث أدت هذه القروض بشكل رئيسي إلى رفع إنتاجية صاحب المشروع خلال ممارسته لعمله في المشروع، ويعزى ارتفاع الإنتاجية إلى تطور مستوى مهاراته الفنية المتعلقة بالمشروع (مهارات إنتاجية) وإلى دور المشروع في بناء قدراته في مجال الإدارة (مهارات إدارية). وأدت القروض والمشروعات الممولة من قبل الصندوق كذلك إلى زيادة حجم الأصول لدى أصحاب هذه المشروعات، وإلى زيادة مستوى دخولهم وحجم إنفاقهم الاستهلاكي.

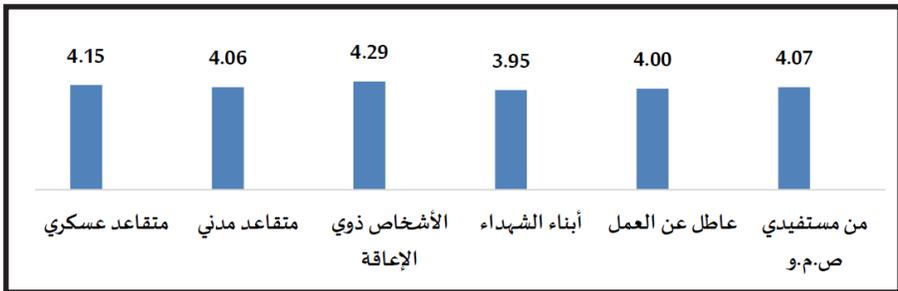
الجدول رقم 10: مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى صاحب المشروع

قيمة المؤشر			البيان
إناث (%)	ذكور (%)	الجميع (%)	
4.70	4.74	4.72	رفع مستوى الإنتاجية لدى صاحب المشروع
4.34	4.37	4.36	زيادة حجم الأصول لدى الفرد «صاحب المشروع»
4.34	4.22	4.26	زيادة مستوى دخل الفرد «صاحب المشروع»
4.31	4.24	4.26	رفع مستوى مهارات الفرد «صاحب المشروع»
4.19	4.09	4.13	بناء قدرات صاحب المشروع في مجال الإدارة
4.14	4.11	4.12	تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس
4.08	4.11	4.10	رفع مستوى الاستهلاك للفرد «صاحب المشروع»
4.06	4.08	4.07	بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة
4.03	4.07	4.05	تقليل مخاطر الفقر على الفرد «صاحب المشروع»
4.06	4.02	4.03	رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى الفرد
3.98	4.06	4.03	ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لصاحب المشروع
4.02	3.93	3.96	تحسين مستوى ونوعية سكن الفرد
3.95	3.92	3.93	تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة للفرد
3.88	3.93	3.91	تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى صاحب المشروع
3.89	3.90	3.89	تغيير هيكل الإنفاق «ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة» لدى الفرد
3.80	3.85	3.83	ساعد في تسديد قروض أخرى على صاحب المشروع وفي الحماية من التعثر
3.68	3.80	3.76	تحسين السجل الائتماني لصاحب المشروع لدى البنوك
3.72	3.77	3.75	رفع معدل الادخار وحجم الودائع لصاحب المشروع
3.63	3.72	3.68	تحسن مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى صاحب المشروع
3.52	3.61	3.58	ساهم في الحصول على تمويل من مصادر أخرى «ضمان»

ومن الآثار الاقتصادية الإيجابية الأخرى للقروض والمشروعات الممولة والتي تظهر على صاحب المشروع دورها البارز في: تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر ، ورفع مستوى الاستهلاك، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتقليل مخاطر الفقر، ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. وقد ساعدت المشروعات الممولة من قبل الصندوق أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة يمكن تأسيسها لتكون مكملة للمشروعات الحالية وتستفيد من الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشروعات. ومن جانب آخر، وعلى الرغم من وجود تأثير إيجابي للقروض والمشروعات الممولة من قبل الصندوق إلا أن حجم الأثر كان متواضعاً "بين متوسط وجيد- قيمة المؤشر بين 3-4" فيما يخص بعض مؤشرات الأثر ، انظر الجدول أدناه. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر لجميع البنود الواردة في الجدول كانت أعلى من "3" أي أن أثر المشروع على البنود السابقة كان في جميع الحالات أعلى من المتوسط.

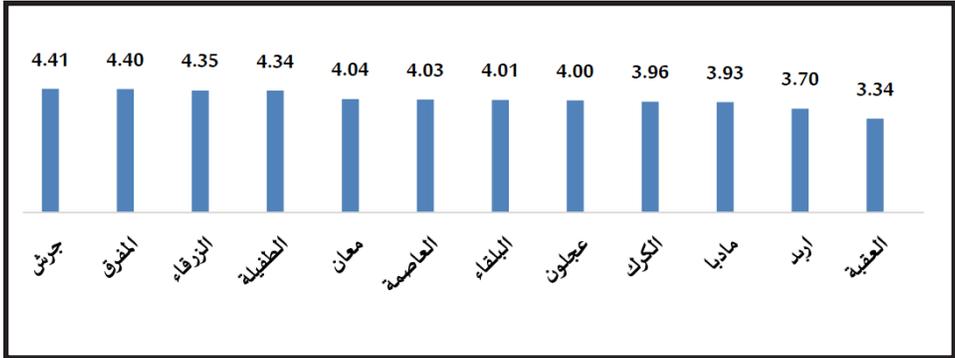
وتجدر الإشارة هنا إلى عدم وجود فروقات جوهرية بين الآثار الاقتصادية للمشروعات عند اختلاف جنس المستفيد من خدمات الصندوق، وهذا قد يعكس مدى دقة المعايير التي يستخدمها الصندوق في اختيار العملاء من كلا الجنسين، وعلى شمولية وتنوع خدماته المقدمة لكل من الذكور والإناث على حد سواء. ولمزيد من التحليل للآثار الاقتصادية، فقد تم احتساب مؤشر عام General Index لقياس مستوى الآثار الاقتصادية على كل مستفيد. وبعد احتساب قيمة المؤشر، تم تحليل مستوى الأثر المتوقع على مستوى صاحب المشروع حسب الفئة المستفيدة من القرض، وحسب المحافظة التي يمارس بها المشروع نشاطه، وحسب برنامج التمويل الذي استفاد منه صاحب المشروع، وحسب القطاع، أنظر من الشكل رقم (26) إلى الشكل رقم (29).

الشكل رقم 26: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى صاحب المشروع - حسب الفئة المستفيدة من القرض

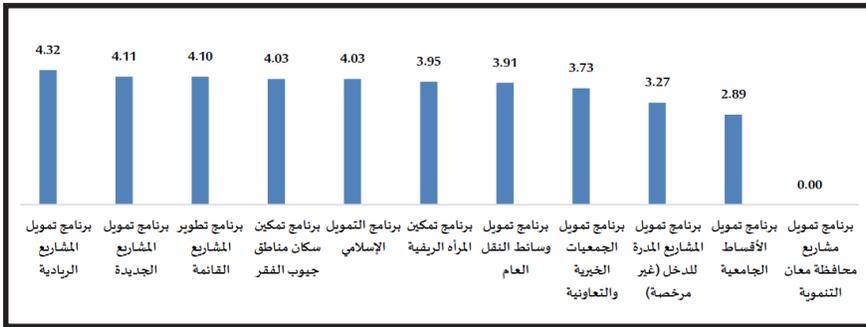


مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

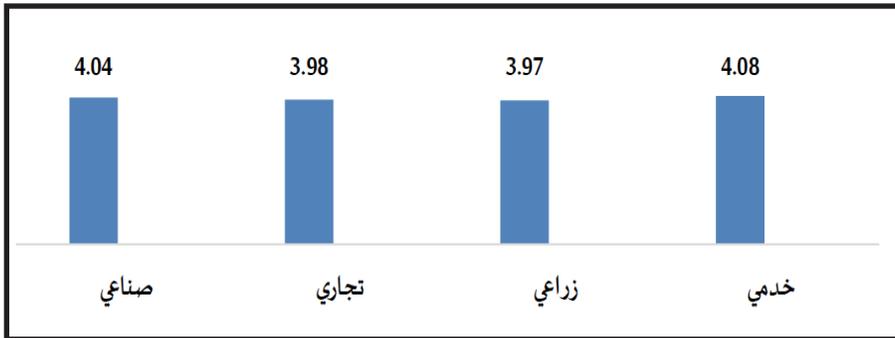
الشكل رقم 27: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى صاحب المشروع حسب المحافظة التي يعمل بها المشروع



الشكل رقم 28: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى صاحب المشروع- حسب برنامج التمويل



الشكل رقم 29: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى صاحب المشروع- حسب القطاع الذي يعمل به المشروع



2. نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى الأسرة

تشير الدراسات التي تناقش الآثار المتوقعة للخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى أن أثر هذه الخدمات يتعدى صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أن هذه الخدمات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، وتدريب بعضهم، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وقدراتهم ومهاراتهم وإلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لذلك. كما أن بعض أفراد الأسرة قد يساهموا في إدارة أو ملكية أرباح المشروع إذا ما ساهموا في رأس المال. ومن الجانب الآخر، قد يقوم صاحب المشروع بإنفاق جزء من أرباحه المتأتية من المشروع على أسرته الصغيرة أو أسرته الكبيرة، وهذا بدوره يؤدي إلى آثار اقتصادية إيجابية على الأسرة. ويمكن قياس أثر القروض والمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى أسرة صاحب المشروع من خلال عدة مؤشرات أهمها: مساهمة المشروع في زيادة دخل الأسرة، ورفع إنتاجية ومهارات بعض أفرادها، ورفع مستوى الإستهلاك، وتغيير حجم وهيكل الموجودات، وتحسين الملاءة المالية لبعض أو جميع أفراد الأسرة.

ويبين الجدول رقم (11) الترتيب التنازلي للآثار الاقتصادية للقروض والمشروعات الممولة من قبل الصندوق على أسرة صاحب المشروع. ويتضح من الجدول أن المشروعات الممولة تركت آثاراً اقتصادية على الأسرة كان من أبرزها (أعلى من جيد وقيمة المؤشر أعلى من 4) أنها ساهمت وبشكل كبير في رفع مستوى مهارات العاملين من أفراد الأسرة، وتحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة، وتعزيز الروح الريادية وتعزيز ثقافة العمل الحر ودخول عالم الأعمال لدى أفراد الأسرة. كما ساهمت في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة استفاد منها أفراد الأسرة، وفي بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة (تمويلية وغير تمويلية)، وفي رفع مستوى الرفاه لدى الأسرة بشكل عام. وساهمت المشروعات الممولة من قبل الصندوق بالدرجة الثانية (التأثير بين متوسط وجيد أي بين 3-4) في زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع، ورفع مستوى الإستهلاك للأسرة، وفي تقليل فرص تعرض الأسرة لمخاطر الفقر، أنظر الجدول أدناه.

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

وعند التدقيق بجنس صاحب المشروع ”ذكر أو أنثى“ وتقييمه للآثار الاقتصادية لمشروعه على أسرته، يتضح عدم وجود فروقات تذكر بين الآثار الاقتصادية للمشروعات التي يمتلكها ويديرها الذكور وتلك التي تمتلكها وتديرها الإناث، وهذا يعكس عدم وجود أية نتائج سلبية نتيجة تركز القروض الممنوحة لدى فئة دون غيرها ما دامت الآثار المتوقعة على الأسرة متقاربة إلى حد كبير.

وتختلف الآثار الاقتصادية للمشروعات قيد الدراسة على الأسرة باختلاف عدد من العوامل أهمها: دخل صاحب المشروع (+) وحجم مخصصاته للإنفاق على الأسرة (الميل الحدي للاستهلاك)، وعدد أفراد الأسرة (+)، وعدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة (+)، وحصّة أفراد الأسرة في المشروع (+)، وعمر المشروع (+). ويمكن القول أن الآثار الاقتصادية للمشروع تزداد بتحسّن أداء المشروع وزيادة أرباحه، وبزيادة عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع والمساهمين في تأسيسه وغيرها من العوامل التي سيرد ذكرها في الجزء الأخير من هذا الفصل. ومن الملفت للانتباه تدني مؤشر مساهمة المشروع في خلق فرص عمل لأفراد الأسرة على الرغم من لجوء العديد من المشروعات قيد الدراسة لتشغيل العمالة الوافدة أو عمالة من خارج الأسرة.

الجدول رقم 11: مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى الأسرة

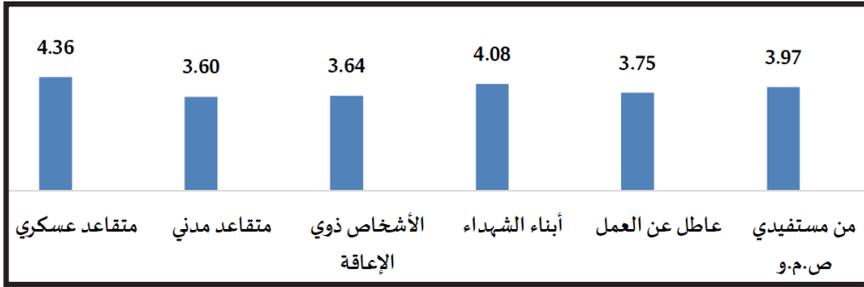
قيمة المتوسط			البيان
إناث	ذكور	الجميع	
4.47	4.50	4.49	رفع مستوى مهارات العاملين من أفراد الأسرة
4.43	4.50	4.47	تحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة
4.35	4.33	4.34	تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة والعمل لحساب النفس
4.28	4.32	4.30	ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفراد الأسرة
4.27	4.28	4.27	بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة
4.29	4.24	4.26	رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى الأسرة
4.01	3.84	3.91	زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع
3.84	3.71	3.76	رفع مستوى الاستهلاك للأسرة
3.80	3.69	3.74	تقليل مخاطر الفقر على الأسرة
3.82	3.67	3.73	تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة
3.84	3.65	3.72	يزيد من القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة
3.79	3.65	3.71	تغيير هيكل الإنفاق «ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة» لدى الأسرة
3.80	3.64	3.70	المساهمة في توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة
3.76	3.64	3.69	خلق فرص عمل للأسرة
3.77	3.62	3.68	تحسن مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى الأسرة
3.74	3.62	3.67	المساهمة في تسديد الأسرة لقروض أخرى وفي الحماية من التعثر
3.74	3.58	3.64	رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة
3.68	3.59	3.63	تحسين السجل الائتماني لأي من أفراد الأسرة لدى البنوك
3.70	3.56	3.61	تدريب العمالة من داخل الأسرة وانتقالها إلى مشروعات أخرى
3.57	3.51	3.53	زيادة حجم الأصول لدى الأسرة
3.51	3.50	3.50	تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى الأسرة

وأسوة لما تم في الجزء السابق، ولزيد من التحليل للآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى الأسرة، فقد تم احتساب مؤشر عام General Index لقياس مستوى الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على أسرة صاحب المشروع. وبعد احتساب قيمة المؤشر، تم تحليل مستوى الأثر المتحقق (مقاساً بقيمة المؤشر العام) على مستوى الأسرة حسب الجنس، وحسب الفئة المستفيدة من القرض، وحسب المحافظة التي

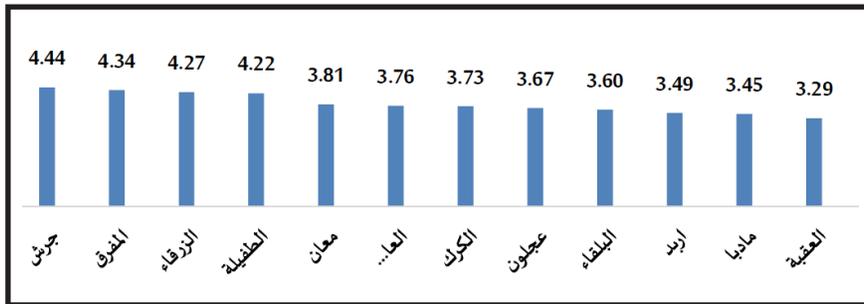
مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

يمارس بها المشروع نشاطه، وحسب برنامج التمويل الذي استفاد منه صاحب المشروع، وحسب القطاع، أنظر الشكل رقم (30) و الشكل رقم (31) و الشكل رقم (32) و الشكل رقم (33).

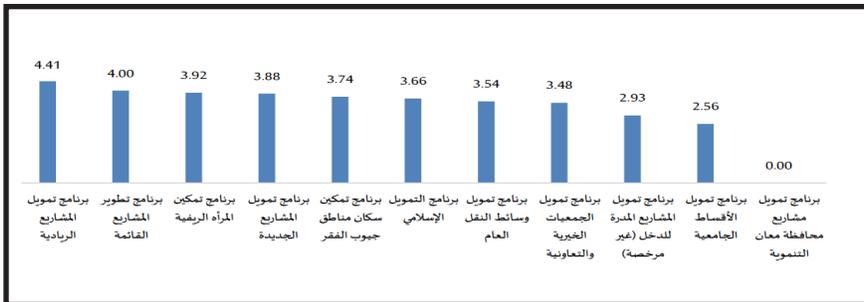
الشكل رقم 30: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الأسرة - حسب الفئة المستفيدة من القرض



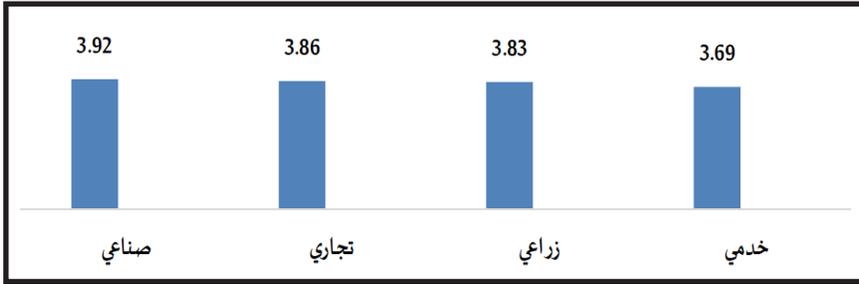
الشكل رقم 31: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الأسرة - حسب المحافظة التي يعمل بها المشروع



الشكل رقم 32: مؤشر الأثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الأسرة - حسب برنامج التمويل



الشكل رقم 33: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الأسرة - حسب القطاع الذي يعمل به المشروع



وهنا نخلص إلى أن الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة على الأسرة كانت الأعلى في حالة المشروعات العاملة في محافظات جرش والمفرق ومعان والطفيلة، وكانت الأقل في المشروعات العاملة في محافظات العقبة ومأدبا وأربد على التوالي. أما البرامج التمويلية التي كانت الأكثر تأثيراً على أسرة صاحب المشروع فهي - على التوالي- برنامج تمويل المشروعات الريادية وبرنامج تمكين المرأة الريفية، وبرنامج تمويل المشروعات الجديدة. أما البرامج الأقل تأثيراً على الأسرة فهي-على التوالي- برنامج الأقساط الجامعية وبرنامج تمويل النشاطات المدرية للدخل. أما حسب القطاع، فلا يوجد فروقات جوهرية في حجم الآثار الاقتصادية التي تركتها المشروعات العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج على أسرة صاحب المشروع، وإن كانت مؤشر الأثر كان الأعلى في حالة المشروعات الصناعية.

3. نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي

تطرقت العديد الدراسات الاستشارية المحلية والدولية إلى وجود مؤشرات خاصة تستخدم لقياس الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة على مستوى الاقتصاد الكلي والمجتمع المحلي. ومن أبرز هذه المؤشرات دورها في تشغيل وتدريب القوى العاملة من خارج أفراد الأسرة، وفي خلق طلب على السلع والخدمات، وفي ظهور أفكار لمشروعات استثمارية جديدة، وفي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات وزيادة الإيرادات العامة، وفي دعم جهود التنمية المحلية وتقليل التباين في مستويات الدخل، وفي مساعدة القاطنين في المناطق الأكثر فقراً،

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

كما هو مبين في الجدول رقم (12). ويتضح من الجدول أن القروض التي حصل عليها صاحب المشروع ساهمت بالدرجة الأولى (قيمة المؤشر أكبر من 4) في حل المشكلات التي واجهت المشروع خلال مراحل دورة حياته المختلفة وزادت من استمراريته، كما ساهمت في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض أبناء المجتمع المحلي وفي تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة. ومن جانب آخر، ساهمت القروض الممنوحة من قبل الصندوق في زيادة رأس مال المشروع ورفع طاقته الإنتاجية، وفي رفع القيمة السوقية للمشروع ورفع إيرادات وربحية المشروع لا سيما في حالة الحصول على التمويل بالوقت والحجم المناسبين.

الجدول رقم 12: مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي

قيمة المتوسط			البيان
إناث (%)	ذكور (%)	الجميع (%)	
4.04	4.05	4.05	دور القرض في حل المشكلات التي واجهت المشروع
4.02	4.00	4.01	دور القرض في استمرارية المشروع
3.99	4.02	4.01	تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى أبناء المجتمع المحلي
3.99	4.03	4.01	تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة
3.97	3.97	3.97	تتمية المنطقة التي أقيم بها وتقليل البحث عن السلع في مناطق أخرى
3.97	3.90	3.93	توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة «للمشترين»
3.97	3.91	3.93	تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة
3.97	3.78	3.85	رفع إيرادات وربحية المشروع بسبب وصول التمويل بالوقت المناسب
3.83	3.80	3.81	زيادة الإنتاج الوطني
3.83	3.76	3.79	تدريب العمالة وانتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى
3.70	3.79	3.75	دور القرض في زيادة رأس مال المشروع

يتبع ...

قيمة المتوسط			البيان
إناث (%)	ذكور (%)	الجميع (%)	
3.70	3.74	3.72	دور القرض في رفع القيمة السوقية للمشروع
3.57	3.51	3.53	تطوير مشروع آخر قائم «روابط أمامية وخلفية»
3.39	3.44	3.42	خلق فرص عمل جديدة
4.74	2.54	3.38	تعزيز دور المرأة في الأسرة
3.22	3.33	3.29	خلق فرص عمل لأبناء المنطقة
3.20	3.27	3.24	دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب
2.37	2.34	2.35	إعادة توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع
2.32	2.29	2.30	إقامة مشروع جديد «خلق طلب على سلعة معينة»
1.43	1.69	1.59	الإحلال محل المستوردات
1.19	1.40	1.32	زيادة الصادرات

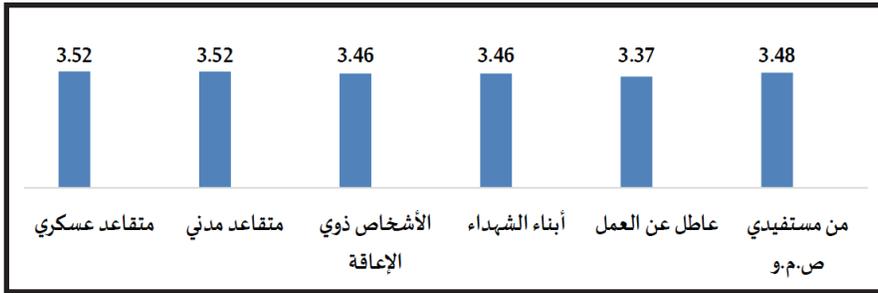
وبالإضافة إلى ما سبق، كان للمشروعات الممولة من قبل الصندوق دور مقبول (قيمة المؤشر أعلى من 3) في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لبعض فئات المستهلكين، وفي تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة، وفي زيادة الإنتاج الوطني، وفي تدريب العمالة من خارج أفراد الأسرة، وفي تطوير بعض المشروعات الأخرى القائمة المكملة بسبب ما يمتلكه بعض هذه المشروعات من روابط أمامية وخلفية متينة، وفي خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، وفي تعزيز دور المرأة في الأسرة، وفي زيادة الإيرادات العامة من خلال الرسوم والضرائب. وتجدر الإشارة إلى دور هذه المشروعات في توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، وفي إقامة مشروعات جديدة من خلال خلق طلب على سلعة معينة، وفي تقليل المستوردات وزيادة الصادرات كان بسيطاً جداً. مما سبق نستنتج ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بالمشروعات التي تساهم في زيادة الصادرات وتحل محل المستوردات، وتلك التي تركز على المناطق الأكثر فقراً من أجل تقليل التباين النسبي في مستويات الدخل. وهنا، تظهر بعض الآراء التي تشير إلى أن حجم المشروعات الممولة من

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

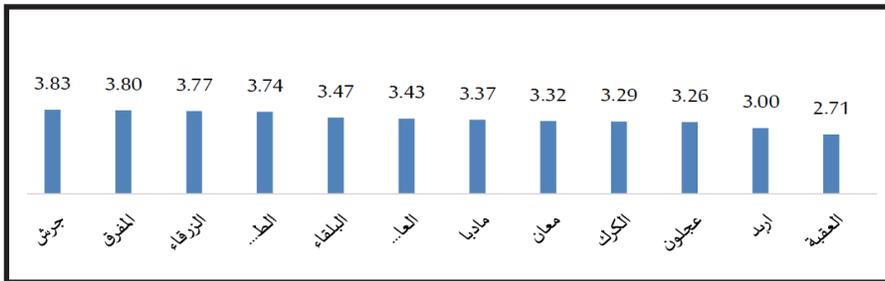
الصندوق وحجم التمويل ورأس المال يقف عائقاً أمام تعظيم الدور التنموي لهذه المشروعات على المستوى الكلي، ولكن هذه الآراء لا تدرك أهمية الدور الذي تلعبه والإنجازات التي حققتها هذه المشروعات في بعض الدول النامية وما تحقّقه من نجاحات مستمرة جعلت منها مرتكزاً أساسياً من مرتكزات النمو التطور في هذه الدول جنباً إلى جنب مع المشروعات الكبيرة.

وفي إطار العمل على تحليل للآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي، فقد تم احتساب مؤشر عام General Index لقياس مستوى الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على الاقتصاد والمجتمع المحلي والمشروع نفسه. وبعد احتساب قيمة المؤشر، تم تحليل مستوى الأثر المتحقق على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي حسب الفئة المستفيدة من القرض، وحسب المحافظة التي يمارس بها المشروع نشاطه، وحسب برنامج التمويل الذي استفاد منه صاحب المشروع، وحسب القطاع، أنظر الشكل رقم (34) و الشكل رقم (35) و الشكل رقم (36) و الشكل رقم (37).

الشكل رقم 34: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي - حسب الفئة المستفيدة من القرض

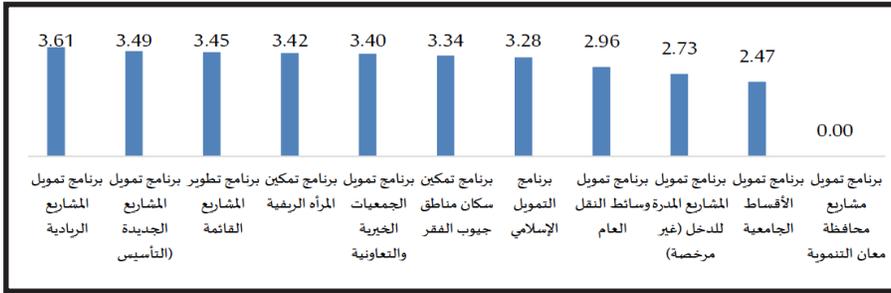


الشكل رقم 35: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي - حسب المحافظة التي يعمل بها المشروع



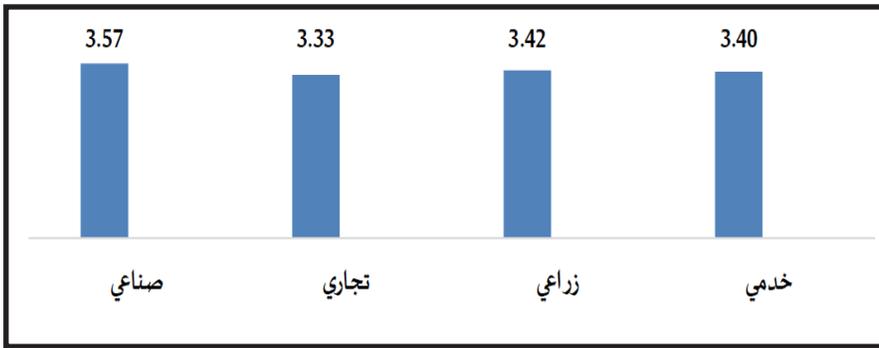
الشكل رقم 36: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع

المحلي - حسب برنامج التمويل



الشكل رقم 37: مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق على مستوى الاقتصاد والمجتمع

المحلي - حسب القطاع الذي يعمل به المشروع



4. نتائج تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي

تتضمن الآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة مساهمتها في رفع المستوى المعيشي للفرد والأسرة العاملين، ومستوى الأمن الغذائي والأسري، إعلاء قيمة الذات والتخلص من ثقافة العيب والاندماج الاجتماعي، وتمكين الشباب والمرأة، وتوثيق العلاقات الاجتماعية، وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية، وتحسن المستوى الصحي والتعليمي وغيرها، كما هو مبين في الجدول رقم (13). ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى ثلاث مجموعات، أولها الآثار والمؤشرات التي تتعلق بصاحب المشروع، وثانيها الآثار التي تتعلق بالأسرة، وآخرها الآثار التي تتعلق بالمجتمع المحلي.

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الجدول رقم 13: مؤشرات تقييم الأثار الاجتماعية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق

قيمة المتوسط			البيان
إناث	ذكور	الجميع	
4.22	4.20	4.21	المساعدة في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع
4.23	4.19	4.21	رفع مستوى الثقة بالنفس
4.17	4.22	4.20	رفع مستوى احترام الذات
4.21	4.16	4.18	المساعدة في التخلص من ثقافة العيب
4.13	4.19	4.17	تقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية
4.20	4.11	4.14	رفع مستوى المعيشة للفرد «صاحب المشروع»
4.12	4.14	4.13	بناء صداقات جديدة وناظفة
4.15	4.12	4.13	الشعور بالاستقلال المالي لصاحب المشروع
4.14	4.06	4.09	رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الفرد «صاحب المشروع»
4.08	4.06	4.07	المساعدة في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع
4.06	4.04	4.05	المساهمة في تعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين
4.11	3.99	4.04	تحسين المكانة الاجتماعية للفرد «صاحب المشروع» في المنطقة
3.99	4.03	4.02	تراجع بعض الأمراض الاجتماعية
4.01	3.97	3.99	عزز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية
4.00	3.99	3.99	زيادة مستوى إلتحاق أفراد الأسرة بالمدارس
4.02	3.90	3.95	زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للأسرة
4.00	3.89	3.93	المساهمة في توفير سلع للطبقة الفقيرة من المجتمع
3.91	3.90	3.91	تحسن مستوى وظروف السكن لصاحب المشروع والأسرة
3.67	3.77	3.73	رفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة
3.72	3.63	3.67	زيادة فرص المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية
4.56	3.00	3.60	زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة
3.66	3.46	3.54	تقليل المشاكل الأسرية
3.54	3.39	3.45	المساهمة في الزواج وتكوين أسرة
3.42	3.35	3.38	تحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة
3.37	3.30	3.32	رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة

يتبع...

قيمة المتوسط			البيان
إناث	ذكور	الجميع	
3.38	3.29	3.32	العلاقات الأسرية
3.35	3.29	3.31	رفع المستوى المعيشي للأسرة
4.10	2.76	3.27	المساهمة في توزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة «الزوج والزوجة»
4.59	2.32	3.19	تعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية
2.61	2.60	2.61	رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة
2.64	2.59	2.61	رفع مستوى العلاقات بين صاحب المشروع وبقية الأسرة
1.88	1.87	1.88	دعم واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة

أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة على مستوى صاحب المشروع، فإنه يتضح من قيمة المتوسطات الواردة في الجدول أن المشروعات الممولة ساهمت في إعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشة، رفع مستوى الثقة بالنفس ورفع مستوى احترام الذات والتخلص من ثقافة العيب و تقليل أوقات الفراغ وتبعاتها السلبية ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع. كما ساهمت في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين، وتحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع في المنطقة، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وتعزيز الشعور بالاستقلال المالي لدى صاحب المشروع.

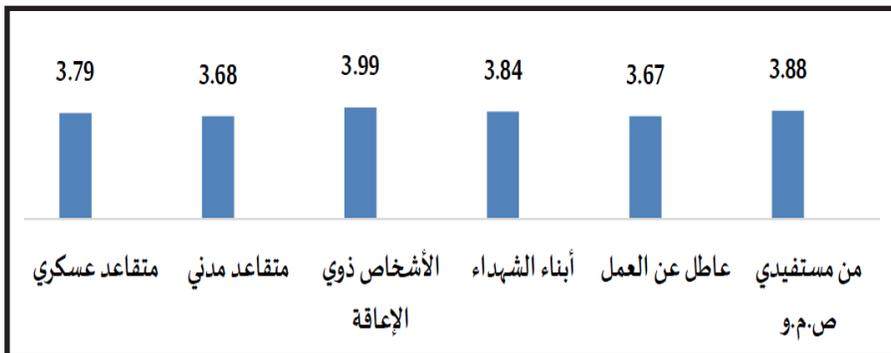
أما الآثار الاجتماعية للمشروعات قيد الدراسة على مستوى الأسرة فقد تضمنت تحسن مستوى التوجه للتعليم وتحسن المستوى التعليمي، وزيادة قدرة الأسرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف سكن الأسرة، ورفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، والتقليل من المشاكل الأسرية، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، ورفع المستوى المعيشي للأسرة. وإضافة لما سبق، ساهمت المشروعات الممولة في ساهم في تغطية تكاليف زواج أحد أفراد الأسرة وتكوين أسرة، وتعزيز مستوى التشارك في تحمل المسؤولية بين قطبي الأسرة، أنظر الجدول رقم (13) ومع الأخذ بعين

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها الاعتبار أن الآثار الاجتماعية للمشروعات الممولة على مستوى الفرد والأسرة ستعكس إيجابياً على المجتمع بشكل إيجابي، إلا أن هناك بعض الآثار الأخرى على مستوى المجتمع التي يتحتم ذكرها أهمها دور المشروعات في تراجع بعض الأمراض الاجتماعية، زيادة فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وتحسين مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة.

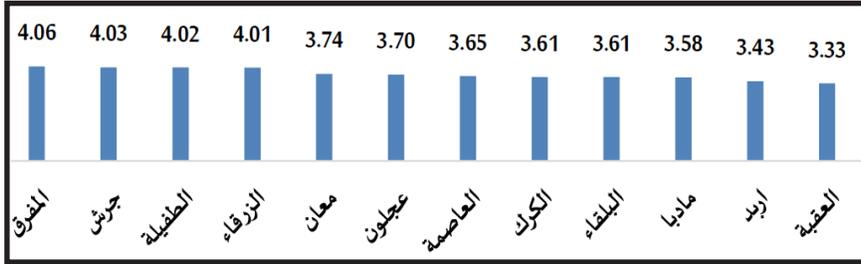
ويتضح من قيم المتوسط الواردة في الجدول رقم (13)، أن الآثار الاجتماعية على مستوى الأسرة لا تقل أهمية من الآثار الاجتماعية للمشروع على صاحبه، بمعنى أن الآثار الاجتماعية لهذه المشروعات تتسع لتشمل جميع أفراد الأسرة العاملين أو غير العاملين في المشروع. كما يتضح من قيم المتوسطات لدى كل من الذكور والإناث، عدم وجود فروقات جوهرية في الآثار الاجتماعية للمشروعات المملوكة لذكور وتلك المشروعات المملوكة لإناث، إلا أن المشروعات التي تمتلكها الإناث كانت المساهم الأكبر في تمكين المرأة وتعزيز دورها في اتخاذ قرارات الأسرة ودورها في تغطية نفقات الأسرة ونمطها الاستهلاكي.

واستكمالاً لتحليل قيم مؤشر الآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة حسب الفئة مستفيدة من القرض وحسب المحافظة، وبرنامج التمويل، أنظر الشكل رقم (38)، والشكل رقم (39)، والشكل رقم (40)، والشكل رقم (41).

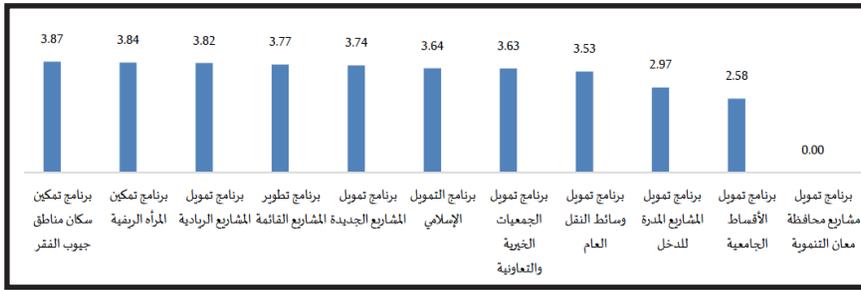
الشكل رقم 38: مؤشر الآثار الاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق - حسب الفئة المستفيدة من القرض



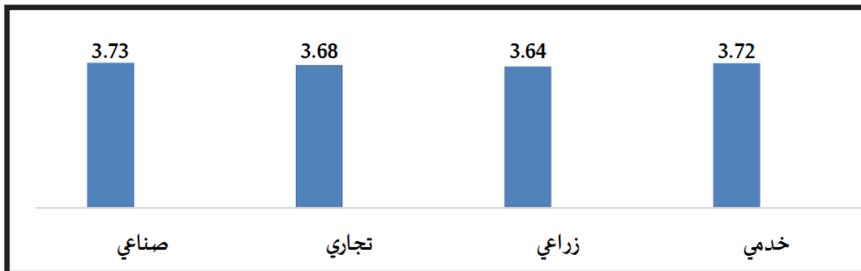
الشكل رقم 39: مؤشر الآثار الاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق - حسب المحافظة التي يعمل بها المشروع



الشكل رقم 40: مؤشر الآثار الاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق - حسب برنامج التمويل



الشكل رقم 41: مؤشر الآثار الاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق - حسب القطاع الذي يعمل به المشروع



ثامناً: محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق

يناقش هذا الجزء وبشيء من التحليل العوامل التي تؤثر في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل. وفي هذا الإطار سيتم دراسة العلاقة بين المؤشر العام للآثار الاقتصادية الذي سبق الحديث عنه وبين خصائص المستفيدين وخصائص المشروعات وبعض العوامل الأخرى. كما سيتم حساب معاملات الارتباط للتأكد من نوع وقوة العلاقة بين مختلف المتغيرات.

1. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات حسب المحافظة

يبين الجدول رقم (14) الترتيب التنازلي للمحافظات (وعددها 12) حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق. وقد تضمن الجدول ترتيب المحافظات تنازلياً حسب مؤشر الأثر للمشروعات العاملة فيها، فإذا كان ترتيب المحافظة 1 فهذا يعني أن المشروعات فيها كانت الأكثر تأثيراً، وإذا كان الترتيب 12 فإن المشروعات فيها كانت الأقل تأثيراً. وبعد حساب الترتيب لكل محافظة وفي كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، مؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، مؤشر الآثار الاجتماعية)، تم حساب مجموع الترتيب. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، دل ذلك على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العاملة في المحافظة، والعكس صحيح.

الجدول رقم 14: ترتيب المحافظات حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفروض والمشروعات الممولة من الصندوق

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)		المحافظة
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
5	1	3.83	2	4.03	1	4.44	1	4.41	جرش
7	2	3.80	1	4.06	2	4.34	2	4.40	المفرق
13	3	3.77	4	4.01	3	4.27	3	4.35	الزرقاء
15	4	3.74	3	4.02	4	4.22	4	4.34	الطفيلة
40	12	2.71	12	3.33	12	3.29	4	4.34	العقبة
24	8	3.32	5	3.74	5	3.81	6	4.04	معان
26	6	3.43	7	3.65	6	3.76	7	4.03	العاصمة
31	5	3.47	9	3.61	9	3.60	8	4.01	البلقاء
33	10	3.26	6	3.70	8	3.67	9	4.00	عجلون
34	9	3.29	8	3.61	7	3.73	10	3.96	الكرك
39	7	3.37	10	3.58	11	3.45	11	3.93	مأدبا
44	11	3.00	11	3.43	10	3.49	12	3.70	أربد

وعليه، يتضح من الجدول ما يلي:

- إن المشروعات العاملة في محافظات جرش والمفرق والزرقاء والطفيلة كانت الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات (الفرد والأسرة والاقتصاد والمجتمع المحلي) وذلك مقارنةً بالمشروعات العاملة في المحافظات الأخرى.
- تميزت بعض المحافظات بارتفاع واضح في أثر المشروعات العاملة على مستوى معين دون المستويات الأخرى، فعلى سبيل المثال، تميزت محافظة العقبة بارتفاع

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

واضح في أثر المشروعات العاملة بها على صاحب المشروع، وتراجع أثر هذه المشروعات وبشكل واضح على المستويات الأخرى (الأسرة والاقتصاد والمجتمع المحلي). وكانت الآثار الاجتماعية في محافظة البلقاء أعلى بكثير من الآثار الاقتصادية وعلى كل المستويات. هذا ويمكن استخلاص المزيد من النتائج بالنظر إلى قيم المؤشر والترتيب ومجموع الترتيب الواردة في الجدول رقم 55.

2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات حسب برنامج التمويل

يبين الجدول رقم (15) الترتيب التنازلي لبرامج التمويل في الصندوق - وعددها 11- حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمن الجدول ترتيب البرامج التمويلية تنازلياً حسب مؤشر الأثر للمشروعات التي مولها كل برنامج من هذه البرامج، فإذا كان ترتيب البرنامج التمويلي 1، فهذا يعني أن المشروعات التي مولها هذا البرنامج كانت الأكثر تأثيراً، وإذا كان الترتيب 11، فإن المشروعات التي مولها البرنامج كانت الأقل تأثيراً. وبعد حساب الترتيب لكل برنامج وفي كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، ومؤشر الآثار الاجتماعية)، تم حساب مجموع الترتيب لكل برنامج. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، دل ذلك على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي مولها، والعكس صحيح. ويتضح من الجدول ما يلي:

الجدول رقم 15: الترتيب التنافلي لبرامج التمويل في الصندوق حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي مولتها هذه البرامج

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)		مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
8	3	3.82	1	4.41	1	3.61	3	3.82	برنامج تمويل المشاريع الريادية
11	2	3.84	3	3.92	4	3.42	2	3.84	برنامج تمكين المرأة الريفية
13	1	3.87	5	3.74	6	3.34	1	3.87	برنامج تمكين سكان مناطق جيوب الفقر
13	4	3.77	2	4.00	3	3.45	4	3.77	برنامج تطوير المشاريع القائمة
16	5	3.74	4	3.88	2	3.49	5	3.74	برنامج تمويل المشاريع الجديدة (التأسيس)
25	6	3.64	6	3.66	7	3.28	6	3.64	برنامج التمويل الإسلامي
27	7	3.63	8	3.48	5	3.40	7	3.63	برنامج تمويل الجمعيات الخيرية والتعاونية
31	8	3.53	7	3.54	8	2.96	8	3.53	برنامج تمويل وسائط النقل العام
36	9	2.97	9	2.93	9	2.73	9	2.97	برنامج تمويل المشاريع المدرة للدخل
40	10	2.58	10	2.56	10	2.47	10	2.58	برنامج تمويل الأقساط الجامعية
44	11	0.00	11	0.00	11	0.00	11	0.00	برنامج تمويل مشاريع محافظة معان التثمينية

المصدر: حسابات فريق الدراسة من إجابات أسئلة الاستبانة الواردة في الملحق رقم (1).

إن المشروعات التي استفادت من كل من برنامج تمويل المشاريع الريادية، وبرنامج تمكين المرأة الريفية، وبرنامج تمكين سكان مناطق جيوب الفقر ، وبرنامج تطوير المشاريع القائمة كانت الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات (الفرد والأسرة والاقتصاد والمجتمع المحلي) مقارنةً بالبرامج الأخرى.

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات حسب خصائص صاحب المشروع

يبين الجدول رقم (16) الترتيب التنازلي لبعض خصائص أصحاب المشروعات حسب حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات. وقد تضمن الجدول ترتيب هذه الخصائص تنازلياً حسب مؤشر الأثر للمشروعات للمشروعات المرتبطة بكل خاصية. وبعد حساب الترتيب لكل متغير من المتغيرات التي تعكس خصائص صاحب المشروع وفي كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، ومؤشر الآثار الاجتماعية)، تم حساب مجموع الترتيب. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، دل ذلك على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح. ويتضح من الجدول ما يلي:

- كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الذكور مقارنة تماماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الإناث، وهذا يعني أن جنس المستفيد لا يؤثر بحجم الأثر وأنه يمكن استهداف أي منهم وفقاً لظروف سوق العمل وأهداف الصندوق.
- كانت المشروعات التي تدار من قبل أصحابها، والمشروعات التي يمتلك أصحابها مهارات فنية إضافة إلى المهارات الإدارية الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، كانت المشروعات التي تدار من قبل من يمتلكون مهارات فنية فقط الأقل تأثيراً. وهذا يؤكد على أهمية أن يقوم الصندوق بتقييم قدرات ومهارات مقدم طلب التمويل في هذا المجال والمساعدة في بناء قدراته الإدارية قبيل منحه القرض وذلك من خلال تقديم الدعم الفني المناسب.
- كانت المشروعات التي تفرغ أصحابها للعمل فيها وإدارتها بشكل كامل الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات، وهذا يؤكد صحة منهجية الصندوق الاقراضية التي تركز على استهداف العاطلين عن العمل والمتفرغين. وإن وجود حالات لا يتفرغ فيها صاحب المشروع للعمل فيه، يدل على سلوك المقترضين بعد الحصول على التمويل.

- أثر المستوى التعليمي لأصحاب المشروعات التي مولها الصندوق بشكل بسيط في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، وكانت المشروعات التي يحمل أصحابها درجة البكالوريوس هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات.
- كانت القروض التي منحت والمشروعات التي تم تمويلها للمتقاعدين العسكريين هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات، تلتها القروض الممنوحة للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ، ثم القروض الممنوحة لأبناء الشهداء. وكانت القروض التي منحت والمشروعات التي تم تمويلها للعاطلين عن العمل هي الأقل تأثيراً.
- لم تقل قيمة مؤشر الأثر الذي يعكس وجهة نظر المستجيبين للآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي يعملون بها عن 3، وهذا يعني أن أثر القروض والمشروعات التي مولها الصندوق لهم كانت أعلى من المتوسط، وهذا مؤشر على الدور الإيجابي لهذه القروض والمشروعات.

الجدول رقم 16: مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق - حسب بعض خصائص صاحب المشروع

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)		البيان
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
7	2	3.62	2	3.36	2	3.76	1	4.026	ذكور
5	1	3.82	1	3.45	1	3.86	2	4.016	إناث
طبيعة عمل المستفيد									
7	2	3.63	2	3.32	1	3.83	2	3.93	إداري
5	1	3.74	1	3.42	2	3.82	1	4.07	إداري وفني
12	3	3.35	3	3.3	3	3.26	3	3.74	فني

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

يتبع...

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)		البيان
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
تفرغ المستفيد للمشروعات									
5	2	3.72	1	3.41	1	3.82	1	4.04	متفرغ للمشروع
7	1	3.43	2	3.17	2	3.56	2	3.82	غير متفرغ للمشروع
المستوى التعليمي									
8	1	3.95	1	3.75	1	3.97	5	3.94	بكالوريوس
9	2	3.73	2	3.46	3	3.83	2	4.08	ثانوية عامة
10	2	3.73	3	3.33	4	3.82	1	4.33	دراسات عليا
11	3	3.65	3	3.33	2	3.89	3	4	إعدادي وأقل
17	4	3.58	4	3.31	5	3.6	4	3.96	دبلوم متوسط
الفئة المستفيدة									
8	4	3.79	1	3.52	1	4.36	2	4.15	متقاعد عسكري
11	2	3.88	3	3.48	3	3.97	3	4.07	من مستفيدي ص.م.و.
12	1	3.99	5	3.46	5	3.64	1	4.29	الأشخاص ذوي الإعاقة
15	3	3.84	4	3.46	2	4.08	6	3.95	أبناء الشهداء
17	5	3.68	2	3.52	6	3.6	4	4.06	متقاعد مدني
21	6	3.67	6	3.37	4	3.75	5	4	عاطل عن العمل
عدد القروض									
4	1	3.84	1	3.6	1	4.05	1	4.2	أكثر من قرض
8	2	3.65	2	3.33	2	3.72	2	3.97	قرض واحد

واستكمالاً لتحليل العلاقة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات التي مولها الصندوق، فقد تم حساب معامل الارتباط بين مؤشرات الأداء الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، مؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، مؤشر الآثار الاجتماعية) وبعض خصائص صاحب المشروع (العمر وسنوات الخبرة وساعات العمل الأسبوعية، وعدد القروض وعدد خدمات الدعم الفني التي حصل عليها من الصندوق)، أنظر الجدول رقم (17).

الجدول رقم 17: معامل الارتباط بين مؤشرات الآثار الاقتصادية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق وبعض خصائص صاحب المشروع

مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)	البيان
0.252**	0.221**	0.172**	0.231**	العمر
0.286**	0.271**	0.134**	0.274**	مجموع سنوات الخبرة في مجال المشروع
0.336**	0.308**	0.164**	0.316**	سنوات الخبرة في المشروع نفسه
0.096**	0.080**	0.078**	0.069**	عدد ساعات العمل الأسبوعية
0.133**	0.166**	0.120**	0.136**	عدد القروض من الصندوق
0.004-	0.037	0.007	-0.010	عدد الخدمات غير التمويلية من الصندوق
** ذات دلالة إحصائية عند 1 %.				

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات حسب خصائص المشروع

يبين الجدول رقم (18) الترتيب التنازلي لبعض خصائص المشروعات التي مولها الصندوق حسب حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات. وقد تضمن الجدول ترتيب هذه الخصائص تنازلياً حسب مؤشر الأثر للمشروعات المرتبطة بكل خاصية. وبعد حساب الترتيب لكل متغير من المتغيرات التي تعكس خصائص المشروع وفي كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، تم حساب مجموع الترتيب. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، فإن ذلك يدل على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح. ويتضح من الجدول ما يلي:

- كانت المشروعات التي يمتلكها عدد من أفراد الأسرة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً مع المشروعات التي يمتلكها فرد واحد من أفراد الأسرة. وكانت المشروعات التي يشارك في ملكيتها أفراد من خارج الأسرة هي الأقل تأثيراً. وهذا يعني أهمية دعم المشروعات العائلية والتمويل الجماعي ولكن وفقاً لشروط محددة وواضحة تضمن النتائج.
- تزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة حجم المشروع مقاساً بعدد العمال أو رأس المال أو كليهما، حيث كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة أكبر من نظيرتها في حالة المشروعات المتناهية الصغر.
- هناك علاقة طردية (موجبة) واضحة بين قدرة المشروع على النمو وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت المشروعات التي حققت نمواً في كل من رأس المال وعدد العمالة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تلتها المشروعات التي حققت نمواً في عدد العمال، ثم المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال، فالمشروعات التي حققت نمو في رأس المال أو عدد العمال. وهذا يوحي بأهمية العمل على توفير كافة مقومات الاستمرارية والنمو للمشروعات الممولة من قبل الصندوق سواء كانت هذه المقومات مالية أو فنية أو إدارية.
- أثرت المنافسة الأجنبية التي تتعرض لها منتجات المشروعات الممولة سلباً في أداء هذه المشروعات وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، حيث تبين

أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي لا تتعرض لمنافسة من سلع وخدمات أجنبية كانت أعلى وبشكل كبير.

- كانت المشروعات الصناعية هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً مع المشروعات العاملة في القطاعات الأخرى وبفروقات واضحة (أنظر مجموع الترتيب)، وجاءت المشروعات الخدمية في المرتبة الثانية، ثم المشروعات التجارية، وأخيراً المشروعات الزراعية (المرتبة 4 والأخيرة). وهنا تظهر تساؤلات لتفسير هذه النتائج، وتساؤلات حول التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية للصندوق ومدى انسجامها مع هذه النتائج. كما تظهر الحاجة الماسة لتحليل أسباب تراجع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض القطاعات والتعامل معها.

- إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تم تأسيسها على أسس علمية وبالاعتماد على دراسات جدوى وتقييم علمي كانت أعلى من الآثار المترتبة على المشروعات التي لم تستند على دراسات جدوى وتحليل معمق لربحياتها. وهذا يؤيد توجه الصندوق لطلب دراسة جدوى تفصيلية قبل منح التمويل، وإن كان هناك بعض التحفضات على طريقة إعداد دراسة الجدوى في مكاتب إرادة التي يعتمد عليها الصندوق.

- كانت المشروعات التي استفادت من بعض خدمات الدعم الفني التي يقدمها الصندوق أكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً مع المشروعات التي لم يستفيد من هذه الخدمات. وهذا يبرز أهمية بذل مزيد من الجهود في هذا المجال من أجل تعزيز شمولية الخدمات التي يقدمها الصندوق بحيث لا تقتصر بشكل كبير على الخدمات التمويلية.

- ساعد اتساق نطاق السوق وتعدد فروع المشروعات الممولة في زيادة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات.

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الجدول رقم 18: مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق - حسب خصائص المشروع

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5 - 1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5 - 1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5 - 1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5 - 1)		البيان
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
طبيعة الملكية									
4	1	3.76	1	3.71	1	4.84	1	4.05	يملكه أفراد الأسرة
9	2	3.69	3	3.35	2	3.7	2	4.02	فردى
11	3	3.48	2	3.61	3	2.91	3	3.92	شركاء من خارج الأسرة
حجم المشروع									
4	1	3.73	1	3.71	1	3.93	1	4.13	مشروع صغير
8	2	3.72	2	3.4	2	3.83	2	4.04	مشروع متناهي الصغر
أداء وتطور المشروع									
4	1	3.87	1	3.67	1	4.25	1	4.2	حقق نمو في العمال ورأس المال
9	2	3.84	2	3.64	2	4.17	3	4.1	حقق نمو في العمالة
11	3	3.78	3	3.49	3	4.01	2	4.17	حقق نمو في رأس المال
16	4	3.64	4	3.22	4	3.61	4	3.95	حقق نمو في رأس المال أو العمالة
21	5	3.57	5	3.11	5	3.4	6	3.7	لم يحقق نمو في العمالة
23	6	3.33	6	2.92	6	2.77	5	3.87	لم يحقق نمو في رأس المال
28	7	3.31	7	2.79	7	2.72	7	3.64	لم يحقق نمو في العمالة أو رأس المال
مصدر المنافسة									
4	1	3.69	1	3.42	1	3.85	1	4.05	منافسة محلية
10	3	3.46	2	3.35	3	3.24	2	3.98	منافسة أجنبية
10	2	3.74	3	3.32	2	3.7	3	3.95	منافسة محلية وأجنبية

يتبع...

مجموع الترتيب	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)		البيان
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
القطاع									
5	1	3.73	1	3.57	1	3.92	2	4.04	صناعي
10	2	3.72	3	3.4	4	3.69	1	4.08	خدمي
12	3	3.68	4	3.33	2	3.86	3	3.98	تجاري
13	4	3.64	2	3.42	3	3.83	4	3.97	زراعي
نطاق السوق									
6	1	3.7	1	3.79	2	3.61	2	3.95	مشروع مصدر للخارج
6	2	3.67	2	3.38	1	3.8	1	4.12	مشروع غير مصدر للخارج
دقة القرار الاستثماري									
4	1	3.77	1	3.67	1	4.02	1	4.16	قرار بناء على دراسة جدوى
8	2	3.67	2	3.31	2	3.73	2	3.98	قرار بدون دراسة جدوى
الحصول على الدعم الفني									
4	1	3.7	1	3.45	1	3.83	1	4.03	حصل على دعم فني
8	2	3.69	2	3.36	2	3.77	2	4.02	لم يحصل على دعم فني
الفروع									
4	1	3.88	1	3.82	1	4.28	1	4.34	أكثر من فرع
8	2	3.69	2	3.38	2	3.78	2	4.01	فرع واحد

واستكمالاً لتحليل العلاقة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات التي مولها الصندوق، فقد تم حساب معامل الارتباط بين مؤشرات الأداء الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، ومؤشر الآثار الاجتماعية) وبعض خصائص المشروعات (عدد العمال ورأس المال عدد العمال من الأسرة والعمالة الواحدة وعدد الإناث العاملات، أنظر الجدول رقم (19)).

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الجدول رقم 19: معامل الارتباط بين مؤشرات الآثار الاقتصادية للقروض والمشروعات الممولة من

الصندوق وبعض خصائص المشروع

مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	البيان
0.336**	0.308**	0.164**	0.316**	عمر المشروع (من التأسيس حتى الآن)
0.012-	0.160**	0.002	0.077**	عدد العمال عند التأسيس
-0.056*	0.040	0.023	0.018	رأس مال المشروع عند التأسيس
0.056*	0.095**	0.042	0.110**	رأس مال المشروع حالياً
0.077**	0.275**	0.055*	0.139**	مجموع عدد العمال الحاليين
0.093**	0.209**	-0.221**	0.072**	عدد العمال الوافدين في المشروع
0.395**	0.264**	0.775**	0.161**	عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع
0.166**	0.204**	0.067**	0.110**	عدد الإناث اللواتي يعملن في المشروع
0.745**	0.781**	0.387**	1	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع
0.623**	0.444**	1	0.387**	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة
0.752**	1	0.444**	0.781**	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد
				** ذات دلالة إحصائية عند 1 %.

ومن أجل تعزيز مستوى التحليل، فقد تم احتساب معامل الارتباط بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق وبعض المؤشرات الأخرى وهي مؤشر حجم التحديات التي تواجه المشروعات الممولة (يقيس قوة التحديات التي تواجهها المشروعات قيد الدراسة)، ومؤشر الرضا عن خدمات الصندوق خلال الزيارة الأولى (تقييم قبلي)، ومؤشر تقييم الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق، ومؤشر الرضا عن خدمات الصندوق بعد الانتهاء من عملية الاقتراض (تقييم بعدي يعكس نوعية وجودة الخدمات)، كما هو مبين في الجدول رقم (20).

الجدول رقم 20: معامل الارتباط بين مؤشرات الآثار الاقتصادية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق وبعض المؤشرات الأخرى

مؤشر الرضا عن خدمات الصندوق بعد الانتهاء من عملية الاقتراض (5-1)	مؤشر تقييم الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق (5-1)	مؤشر الرضا عن خدمات الصندوق خلال الزيارة الأولى (5-1)	مؤشر حجم التحديات التي تواجه المشروعات الممولة (5-1)	البيان
0.492**	0.321**	0.410**	-0.023	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع (5-1)
0.247**	0.158**	0.194**	-0.068**	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة (5-1)
0.510**	0.248**	0.438**	-0.021	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي (5-1)
0.427**	0.727**	0.341**	-0.084**	مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع (5-1)
** ذات دلالة إحصائية عند 1 %.				

5. محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات من وجهة نظر المستفيدين

بعد الإنتهاء من تحليل واستنتاج العلاقة بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية مع خصائص المشروع وخصائص صاحب المشروع من خلال تحليل نتائج العينة والبيانات الواردة

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

في الاستبانة، تم استقراء آراء المستفيدين من خدمات الصندوق في العينة قيد الدراسة حول العوامل التي تؤثر في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعاتهم الاستثمارية سواءً كان ذلك على مستوى الفرد أو الأسرة أو الاقتصادي الكلي والمجتمع المحلي، أنظر الجدول رقم (21).

الجدول رقم 21: محددات حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق من وجهة نظر المستفيدين

إناث	ذكور	الجميع	البيان
75.7	80.4	78.6	متابعة الصندوق للاحتياجات التمويلية للمشروعات
75.8	75.3	75.5	مستوى انتشار الصندوق والوصول إلى الفئات المستهدفة
74.4	75.8	75.3	مستوى الخدمات غير التمويلية المقدمة من الصندوق
71.8	76.6	74.7	صعوبة الحصول على التمويل في بعض مراحل المشروع - حالة الأزمات
60.3	65.4	63.5	عوامل تتعلق بحجم السوق والمنافسة
58.9	63.3	61.6	عوامل تتعلق بجدية صاحب المشروع
56.6	63.4	60.8	عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية «التضخم والتشريعات... إلخ»
55.0	63.8	60.4	مستوى التشبيك والعلاقة بين الصندوق والمؤسسات الأخرى «غير التمويلية»
55.3	62.7	59.9	التقييم الدوري لأداء المشروع ومعالجة الاختلالات
57.5	60.3	59.2	عوامل تتعلق بكفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات
54.3	59.0	57.2	ضعف دور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة
54.1	56.8	55.8	عدم إتمام مراحل التأسيس بشكل صحيح - دراسة الجدوى والقرار الاستثماري
54.5	55.8	55.3	عوامل تتعلق بالقطاع الذي أعمل به

يتبع...

البيان			
إناث	ذكور	الجميع	
النسبة (%)			
49.2	58.1	54.7	صعوبة الحصول على الخدمات غير التمويلية من مصادر أخرى
49.2	56.4	53.6	حجم القرض المقدم من الصندوق
51.8	53.6	52.9	استخدام القرض للغاية التي أخذ من أجلها «إنتاجية وليس استهلاكي»
46.6	55.9	52.4	عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية
49.2	54.2	52.2	عوامل تتعلق بالعمالة «الولاء الوظيفي والانضباط والإنتاجية»
48.3	52.2	50.7	نوع القرض المقدم من الصندوق

إضافة إلى ما سبق هناك محددات أخرى تؤثر في الدور التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ولا يمكن التغافل عنها ، ومن أهمها: مستوى كفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات، وضعف دور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة، رشادة القرار الاستثماري، وعوامل تتعلق بالقطاع الذي يعمل به، حجم القرض المقدم من الصندوق، واستخدام القرض لغايات غير إنتاجية، و عوامل تتعلق بالعمالة ”الولاء الوظيفي والانضباط والإنتاجية“ ، نوع القرض المقدم من الصندوق، وهذا يؤكد الكثير من النتائج التي تم عرضها في الأجزاء السابقة.

ثامناً: النتائج والتوصيات

النتائج

- من أبرز أسباب اختيار العينة للصندوق كمصدر للتمويل: (1) انخفاض سعر الفائدة أو معدل المربحة مقارنة بسعر الفائدة في البنوك، (2) توسع وانتشار نشاطات الصندوق ووصوله إلى جميع محافظات المملكة، (3) مؤسسة حكومية تمويلية غير ربحية، (4) الوازع الديني للمستجيبين، (5) تنوع البرامج التمويلية والقروض، (6) سهولة شروط الإقراض نسبياً مقارنة بالبنوك التجارية. وكان هناك إنسجام وتشابه بين آراء كل من الذكور والإناث حول أسباب اختيارهم الصندوق،

إلا أن الذكور أعطوا أهمية أكبر لمعيار سقف الإئتمان وفترة السماح، بينما ركزت الإناث على أسلوب تعامل العاملين في الصندوق مع العملاء والمقترضين. إن عملية اختيار الصندوق لم تتم بشكل عشوائي بل بشكل مدروس. ولكن هناك تخوف لدى البعض حول الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل، ومستوى مرونة الصندوق في التعامل في حالات التعثر المؤقت والتأخر عن التسديد.

■ هناك ارتفاع في مستوى رضا المستجيبين (بين جيد وممتاز) عن الصندوق من عدة أبعاد أهمها: العاملين وقدرتهم على تقديم المعلومات الأساسية حول خدمات الصندوق وآلية الإقراض، وتوفر مواقف للسيارات والمرافق الأخرى الضرورية، وعدد العاملين مقارنة بعدد المراجعين وانعكاس ذلك على فترة الانتظار والوقت المخصص لكل مراجع، والمظهر العام للعاملين وملائمته لطبيعة عملهم، ومستوى ما يُشرح للمراجعين عن الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق، وسهولة الوصول إلى الصندوق.

■ هناك تدني في مستوى رضا المستفيدين عن عملية الوصول للمعلومات المطلوبة ومستوى الاستعلام من خلال الهاتف أو/و البريد الإلكتروني للصندوق. وتشير قيمة مؤشر الرضا لجميع المستجيبين إلى أن مستوى الرضا كان بين متوسط وجيد، وأن هناك تقارب كبير بين مستوى رضا كل من الذكور والإناث (بين متوسط وجيد). وهناك تقارب قيم مؤشر الرضا حسب القطاع، إلا أن قيمة المؤشر كانت الأعلى في قطاع الخدمات وكانت الأقل في القطاع الزراعي. أما حسب المحافظة، هناك ارتفاع في مؤشر الرضا في محافظة عجلون، تليها محافظة جرش، ثم محافظة الزرقاء. كما يتضح تدني قيمة مؤشر الرضا في محافظة إربد.

■ تشير نتائج التقييم إلى أن هناك ارتفاع في مستوى الرضا عن شروط التمويل بشكل عام، ومستوى التزام الصندوق بسرية المعلومات التي يقدمها العميل له، وكفاءة العاملين في الصندوق، وسقف التمويل المتاح، وسهولة الوصول إلى الفروع، وسهولة الحصول على المعلومات اللازمة، وضوح وسلاسة الإجراءات المتبعة في تقييم طلب التمويل. ولكن هناك ضعف في مستوى الرضا عن الموقع الإلكتروني للصندوق بسبب عدم القدرة على الاستفادة منه لإتمام إجراءات القرض، كما أنه لا يستفاد منه

لمتابعة الطلبات المقدمة في مراحلها المختلفة. كما تبين عدم رضا المستفيدين عن حجم ونوع الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق للمقترضين خلال مرحلة تأسيس المشروع.

■ عند مقارنة قيمة مؤشر الرضا بعد التعامل مع الصندوق مع مؤشر التقييم خلال الزيارة الأولى تبين وبوضوح أن مؤشر الرضا عن الصندوق قد ارتفع عند كل من الذكور والإناث، كما ارتفعت قيمة المؤشر لدى جميع القطاعات الإنتاجية، وفي جميع المحافظات.

■ أدت الخدمات التمويلية "القروض" التي منحها الصندوق إلى آثار اقتصادية إيجابية كبيرة (أعلى من جيد) على المستفيدين، حيث أدت هذه القروض بشكل رئيسي إلى رفع إنتاجية صاحب المشروع، وبناء قدراته في مجال الإدارة (مهارات إدارية)، وزيادة حجم الأصول لدى أصحاب هذه المشروعات، وزيادة مستوى دخولهم وحجم إنفاقهم الاستهلاكي، وتعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر، ورفع مستوى الاستهلاك، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتقليل مخاطر الفقر، ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. وقد ساعدت المشروعات الممولة من قبل الصندوق أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة يمكن تأسيسها لتكون مكملة للمشروعات الحالية وتستفيد من الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشروعات

■ لا يوجد فروقات جوهرية بين الآثار الاقتصادية للمشروعات على مستوى صاحب المشروع عند اختلاف جنس المستفيد من خدمات الصندوق، بمعنى أن المشروعات التي تدار من قبل ذكور، وتلك التي تدار من قبل إناث كان لها نفس التأثير على المستفيد تقريباً.

■ كان مؤشر الآثار الاقتصادية للقروض الممنوحة في معظم المحافظات مرتفعاً جداً، وفي البعض الآخر كان الأثر بين المتوسط والجيد. وقد كانت الآثار الاقتصادية للقروض التي قدمها الصندوق في محافظة جرش هي الأعلى، يليها محافظة المرق، ثم محافظة الزرقاء. أما الآثار الاقتصادية لهذه القروض فقد كان الأقل في محافظة العقبة ثم محافظة أربد.

- كانت المشروعات التي استفادت برنامج تمويل المشروعات الريادية ذات أكبر أثر على أصحابها، يليها المشروعات التي استفادت من برنامج تمويل المشروعات الجديدة، ثم برنامج تطوير المشروعات القائمة، وبرنامج التمويل الإسلامي حيث كان الأثر بين الجيد وال ممتاز. أما برنامج التمويل الذي كان الأقل تأثيراً فهو برنامج تمويل الأقساط الجامعية وبرنامج تمويل المشروعات المدرة للدخل.
- كانت القروض الممنوحة للمشروعات الخدمية ذات الأثر الأكبر على صاحب المشروع، تلتها القروض الممنوحة للقطاع الصناعي، أما المشروعات الزراعية فقد كانت الأقل أثراً على أصحابها. وجاءت المشروعات التجارية في المرتبة الثالثة.
- تزداد الآثار الاقتصادية للقروض الممنوحة والمشروعات الممولة مع زيادة حجم هذه المشروعات وعدد فروعها، كما يزداد الأثر عندما يمتلك عدد من أفراد الأسرة مشروعات ويتعاونوا في إدارتها وتشغيلها. لذا فإن توجه الصندوق لرفع سقف التمويل لبعض البرامج التمويلية وقبول فكرة التمويل الجماعي لأفراد الأسرة الواحدة كان خطوة في الاتجاه الصحيح.
- المشروعات التي حققت (مقارنةً بسنة التأسيس) نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال، والمشروعات التي حققت نمواً في كلاهما كان لها أثراً اقتصادياً إيجابياً أعلى بكثير مقارنةً بتلك التي لم تحقق نمواً في عدد العمل و/أو في رأس المال أو كلاهما على التوالي.
- تركت المشروعات الممولة أثراً اقتصادياً مرتفعة على الأسرة كان من أبرزها أنها ساهمت وبشكل كبير في رفع مستوى مهارات العاملين من أفراد الأسرة، وتحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة، وتعزيز الروح الريادية وتعزيز ثقافة العمل الحر ودخول عالم الأعمال لدى أفراد الأسرة، وظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة استفاد منها أفراد الأسرة، وفي بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة تمويلية وغير تمويلية، وفي رفع مستوى الرفاه لدى الأسرة بشكل عام.
- ساهمت المشروعات الممولة من قبل الصندوق بالدرجة الثانية في زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع، ورفع مستوى الاستهلاك للأسرة، وفي تقليل فرص تعرض الأسرة لمخاطر الفقر، وفي تحسين مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات

الحياة لدى الأسرة، وفي زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة، وفي تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى الأسرة، وفي توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة، وفي خلق فرص عمل للأسرة (تشغيل بعض أفرادها).

■ جميع المشروعات الممولة من قبل الصندوق أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية على أسرة صاحب المشروع بغض النظر عن جنس صاحب المشروع وتصنيفه ضمن الفئات المستفيدة، إلا أن مؤشر الآثار الاقتصادية للمشروعات المملوكة من قبل الإناث كان أعلى من نظيره للمشروعات المملوكة للذكور. كما أن مؤشر الآثار الاقتصادية لمشروعات أبناء الشهداء ومشروعات المتقاعدين العسكريين كان الأعلى مقارنةً بغيرهم من المستفيدين.

■ لا يوجد فروقات جوهرية في حجم الآثار الاقتصادية التي تركتها المشروعات العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج على أسرة صاحب المشروع، وإن كانت مؤشر الأثر الأعلى في حالة المشروعات الصناعية.

■ تتفرغ أسرة صاحب المشروع للعمل بالمشروع يزيد من الآثار الاقتصادية للمشروع على أسرة صاحب المشروع، وإلى أن حجم هذه الآثار يختلف باختلاف طبيعة عمل ومهام صاحب المشروع ومستوى مهاراته الفنية أو الإدارية أو كلاهما معاً. وتبين عدم وجود فروقات واضحة في الآثار الاقتصادية للمشروعات حسب الحجم، وإن كان مؤشر الأثر في حالة المشروعات الصغيرة أعلى بقليل من نظيره في حالة المشروعات المتناهية الصغر. وكانت الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة التي تعمل من خلال أكثر من فرع أعلى بكثير منها للمشروعات التي تعمل من خلال فرع واحد. وتزداد الآثار الاقتصادية مع حصول بعض المشروعات على أكثر من قرض من الصندوق وحصول بعضها الآخر على خدمات تطوير الأعمال.

■ أدت المنافسة من بعض المنتجات الأجنبية التي واجهتها بعض المشروعات إلى آثار سلبية على أدائها ونتائجها المالية، الأمر الذي أدى إلى تواضع الآثار الاقتصادية لهذه المشروعات على مستوى الأسرة.

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

- المشروعات التي حققت (مقارنةً بسنة التأسيس) نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال والمشروعات التي حققت نمواً في كلاهما كان لها آثار اقتصادية إيجابية كبيرة جداً مقارنةً بتلك التي لم تحقق نمواً في عدد العمل و/أو في رأس المال أو في كلاهما.
- ساهمت القروض التي حصل عليها صاحب المشروع بالدرجة الأولى في حل المشكلات التي واجهت المشروع خلال مراحل دورة حياته المختلفة وزادت من استمراريته، كما ساهمت في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض أبناء المجتمع المحلي، وفي تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة، وفي زيادة رأس مال المشروع ورفع طاقته الإنتاجية، وفي رفع القيمة السوقية للمشروع ورفع إيرادات وربحية المشروع لا سيما في حالة الحصول على التمويل بالوقت والحجم المناسبين.
- كان للمشروعات الممولة من قبل الصندوق دور مقبول في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لبعض فئات المستهلكين، وفي تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة، وفي زيادة الإنتاج الوطني، وفي تدريب العمالة من خارج أفراد الأسرة، وفي تطوير بعض المشروعات الأخرى القائمة المكملة بسبب ما تمتلكه بعض هذه المشروعات من روابط أمامية وخلفية متينة، وفي خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، وفي تعزيز دور المرأة في الأسرة، وفي زيادة الإيرادات العامة من خلال رسوم والضرائب. وتجدر الإشارة إلى دور هذه المشروعات في توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، وفي إقامة مشروعات جديدة من خلال خلق طلب على سلعة معينة، وفي تقليل المستوردات وزيادة الصادرات ولكن بشكل بسيط جداً.
- تشير قيمة مؤشر الأثر الخاص بدور المشروعات التي تمتلكها الإناث في تعزيز دور المرأة في الأسرة إلى أن هذه المشروعات ساهمت وبشكل كبير جداً في تعزيز دور المرأة في الأسرة، وزادت من دورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، كان أثر المشروعات المملوكة للذكور ذات أثر أقل بكثير.
- هناك تواضع في دور المشروعات الممولة من قبل الصندوق في تعزيز الميزان التجاري ودعم الموازنة العامة وزيادة الإنتاج الوطني بالمستوى المطلوب.

- إن تفرغ صاحب المشروع للعمل في المشروع بشكل كامل لتنفيذ مهام إدارية أو فنية في المشروع الذي يمتلكه، وتوفر المهارات الإدارية والفنية لديه، أدى إلى زيادة الأثر الآثار الاقتصادية للقروض والمشروعات الممولة على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي. بينما لم يؤثر المستوى التعليمي لصاحب المشروع في حجم الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد.
- المشروعات التي حققت منذ تأسيسها نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال والمشروعات التي حققت نمواً في كلاهما كان لها آثار اقتصادية إيجابية كبيرة جداً مقارنةً بتلك التي لم تحقق نمواً في عدد العمل و/أو رأس المال أو في كلاهما.
- ساهمت المشروعات الممولة على مستوى صاحب المشروع في إعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشة، رفع مستوى الثقة بالنفس ورفع مستوى احترام الذات والتخلص من ثقافة العيب، وتقليل أوقات الفراغ وتبعاتها السلبية، ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع. كما ساهمت في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين، وتحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع في المنطقة، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وتعزيز الشعور بالاستقلال المالي.
- تضمنت الآثار الاجتماعية للمشروعات على مستوى الأسرة: تحسين مستوى التوجه للتعليم وتحسين المستوى التعليمي، وزيادة قدرة الأسرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف سكن الأسرة، ورفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، والتقليل من المشاكل الأسرية، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، ورفع المستوى المعيشي للأسرة. وإضافةً لما سبق، ساهمت المشروعات الممولة في ساهم في تغطية تكاليف زواج أحد أفراد الأسرة وتكوين أسرهم، وتعزيز مستوى التشارك في تحمل المسؤولية بين قطبي الأسرة
- تضمنت الآثار الاجتماعية للمشروعات على مستوى المجتمع دور المشروعات في تراجع بعض الأمراض الاجتماعية، زيادة فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وتحسين مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة.

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

- لا يوجد فروقات جوهرية في الأثار الاجتماعية للمشروعات المملوكة لذكور وتلك للمشروعات المملوكة لإناث، إلا أن المشروعات التي تمتلكها الإناث كانت المساهم الأكبر في تمكين المرأة وتعزيز دور المرأة في اتخاذ قرارات الأسرة ودورها في تغطية نفقات الأسرة ونمطها الاستهلاكي،
- هناك تقارب في مؤشر الأثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة حسب الفئة المستفيدة من القرض، بينما كان هناك تفاوتاً واضحاً في الأثار الاجتماعية للمشروعات الممولة حسب المحافظة، حيث كانت هذه الأثار مرتفعة في حالة المشروعات العاملة في محافظات المفرق وجرش والطفيلة والزرقاء، بينما شهدت المحافظات الأخرى تقارب في قيم مؤشر الأثار الاجتماعية، إلا أقل قيمة لهذا المؤشر ظهرت في محافظة العقبة.
- تراوحت الأثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة بين متوسط وجيد في معظم البرامج التمويلية باستثناء برامج تمويل المشروعات المدرة للدخل وبرنامج تمويل الأقساط الجامعية حيث كان مؤشر الأثر بين ضعيف ومتوسط. وكانت المشروعات المستفيدة من برنامج تمكين سكان مناطق جيوب الفقر وبرنامج تمكين المرأة الريفية وبرنامج تمويل المشروعات الريادية هي الأكثر تأثيراً.
- لا يوجد فروقات كبيرة في حجم الأثار الاجتماعية التي تركتها المشروعات العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج، إلا أن مؤشر الأثر كان الأعلى في حالة المشروعات الصناعية، يليها المشروعات الخدمية، ثم المشروعات التجارية والمشروعات الزراعية.
- المشروعات التي حققت منذ تأسيسها نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال والمشروعات التي حققت نمواً في كلاهما كان لها أثار اجتماعية إيجابية كبيرة جداً مقارنة بتلك التي لم تحقق نمواً في عدد العمل و/أو رأس المال أو في كلاهما.
- إن المشروعات العاملة في محافظات جرش والمفرق والزرقاء والطفيلة كانت الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات وذلك مقارنةً بالمشروعات العاملة في المحافظات الأخرى. وكانت المشروعات العاملة في محافظات عجلون (المرتبة 12 والأخيرة) والكرك ومادبا وأربد الأقل تأثيراً من

- الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات. كانت المشروعات التي استفادت من كل من برنامج تمويل المشاريع الريادية، وبرنامج تمكين المرأة الريفية، وبرنامج تمكين سكان مناطق جيوب الفقر، وبرنامج تطوير المشاريع القائمة الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات مقارنةً بالبرامج الأخرى. وكانت المشروعات التي استفادت من كل من برنامج تمويل وسائل النقل العام، وبرنامج تمويل المشاريع المدرة للدخل، وبرنامج تمويل الأقساط الجامعية، هي الأقل تأثيراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات.
- كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الذكور مقارنة تماماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الإناث، وهذا يعني أن جنس المستفيد لا يؤثر بحجم الأثر وأنه يمكن استهداف أي منهم وفقاً لظروف سوق العمل وأهداف الصندوق.
- كانت المشروعات التي تدار من قبل أصحابها، والمشروعات التي يمتلك أصحابها مهارات فنية إضافة إلى المهارات الإدارية الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، كانت المشروعات التي تدار من قبل من يمتلكون مهارات فنية فقط الأقل تأثيراً. وكانت المشروعات التي تفرغ أصحابها للعمل فيها وإدارتها بشكل كامل الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات.
- هناك علاقة طردية (موجبة) بين كل من عمر صاحب المشروع والأثر وسنوات الخبرة في مجال عمل المشروع أو في المشروع و عدد القروض من جهة وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ولم لم تظهر قيمة معامل الارتباط بين عدد الخدمات غير التمويلية ومؤشرات الأثر الأربعة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بينهما.
- فيما يتعلق بخصائص المشروع وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية: (1) كانت المشروعات التي يمتلكها عدد من أفراد الأسرة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً مع المشروعات التي يمتلكها فرد

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

واحد من أفراد الأسرة. وكانت المشروعات التي يشارك في ملكيتها أفراد من خارج الأسرة هي الأقل تأثيراً، (2) تزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة حجم المشروع مقاساً بعدد العمال أو رأس المال أو كليهما، حيث كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة أكبر من نظيرتها في حالة المشروعات المتناهية الصغر، (3) هناك علاقة طردية (موجبة) واضحة بين قدرة المشروع على النمو وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت المشروعات التي حققت نمواً في كل من رأس المال وعدد العمل هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي، تلتها المشروعات التي حققت نمواً في عدد العمال، ثم المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال، فالمشروعات التي حققت نمو في رأس المال أو عدد العمال، (4) أثرت المنافسة الأجنبية التي تتعرض لها منتجات المشروعات الممولة سلباً في أداء هذه المشروعات وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، (5) كانت المشروعات الصناعية هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة مع المشروعات العاملة في القطاعات الأخرى وبفروقات واضحة، وجاءت المشروعات الخدمية في المرتبة الثانية، ثم المشروعات التجارية، وأخيراً المشروعات الزراعية (المرتبة 4 والأخيرة)، (6) إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تم تأسيسها على أسس علمية وبالاعتماد على دراسات جدوى وتقييم علمي كانت أعلى من الآثار المترتبة على المشروعات التي لم تستند على دراسات جدوى وتحليل معمق لربحياتها، (7) كانت المشروعات التي استفادت من بعض خدمات الدعم الفني التي يقدمها الصندوق أكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة مع المشروعات التي لم تستفيد من هذه الخدمات، (8) ساعد اتساع نطاق السوق وتعدد فروع المشروعات الممولة في زيادة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات.

■ هناك علاقة طردية (موجبة) بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين كل من عمر المشروع وعدد العمال عند التأسيس وعدد العمال حالياً، وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع، وعدد الإناث العاملات في المشروع، وحجم رأس المال الحالي للمشروعات.

■ تبين وجود علاقة عكسية (سالبة) بين عدد العمال الوافدين وبين مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة، وهذا شيء منطقي ومتوقع حيث يحرم أفراد الأسرة من تحقيق مكاسب إضافية من المشروع. وهناك علاقة طردية (موجبه) بين مؤشرات أداء الاقتصادي وبين مؤشر الآثار الاجتماعية، إلا أن قوة العلاقة كانت أكبر مع مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي.

■ بعد قياس العلاقة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق وبعض المؤشرات الأخرى وهي مؤشر حجم التحديات التي تواجه المشروعات الممولة، ومؤشر الرضا عن خدمات الصندوق خلال الزيارة الأولى، ومؤشر تقييم الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق، ومؤشر الرضا عن خدمات الصندوق بعد الانتهاء من عملية الاقتراض تبين: (1) وجود علاقة طردية (موجبة) بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الرضا عن خدمات الصندوق، وهذا يؤكد ما توصلت إليه الكثير من الدراسات. (2) تغيرت قوة العلاقة بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين مستوى الرضا عن خدمات الصندوق قبل التعامل مع الصندوق وبعد التعامل معه. (3) وجود علاقة عكسية (سالبة) بين مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤشر حجم التحديات، بمعنى كلما تعرض المشروع لمزيد من التحديات، فإنه من المتوقع أن تقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع.

■ من العوامل التي تؤثر في الأثر التنموي لهذه المشروعات من وجهة نظر المستفيدين: (1) مدى متابعة الصندوق للاحتياجات التمويلية للمشروعات خلال دورة حياتها، (2) مستوى انتشار الخدمات التمويلية وغير التمويلية للصندوق، (3) نوعية الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق، (4) قدرة المشروع في الوصول إلى التمويل في مرحلة التشغيل وحالات التعثر المؤقت والمفاجئ (قروض تشغيلية).

■ هناك محددات أخرى تؤثر في الدور التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ولا يمكن التغافل عنها، ومن أهمها: مستوى كفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات، وضعف دور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة، رشادة القرار الاستثماري، وعوامل تتعلق بالقطاع الذي أعمل به، حجم القرض المقدم من

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

الصندوق، واستخدام القرض لغايات غير إنتاجية، وعوامل تتعلق بالعمالة ”الولاء الوظيفي والانضباط والإنتاجية“، نوع القرض المقدم من الصندوق.

التوصيات

- ضرورة أن لا يقتصر على تقديم الخدمات التمويلية والإهتمام بالمستفيد خلال عملية الاقتراض فقط، بل إن دوره (كما نص عليه خطاب التأسيس) يجب أن يشمل تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية وخلال جميع مراحل دورة حياة المشروع.
- ضرورة تعزيز مستوى التنوع في البرامج التمويلية لتشمل منتجات تمويلية قصيرة الأجل (قروض تشغيلية) لتلبي الإحتياجات التمويلية الطارئة للمشروعات الممولة من الصندوق في حالات الأزمات والتعثر المؤقت والمفاجئ ونقص السيولة، وذلك للتقليل من فرص التعثر وضعف القدرة على السداد.
- ضرورة تعزيز وتطوير آليات التحصيل للحد من تراكم الاستحقاقات ودعم استمرارية الصندوق، إضافة إلى توزيع مهمة التحصيل لتكون على مستوى الفروع ولا يختص بها المركز الرئيسي، وذلك باعتبار أن الفرع هو الأقدر على متابعة مشروعاته وعملاءه.
- ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة لتعظيم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للصندوق، وهذا يتطلب البحث في أسباب تواضع الأثر في بعض الحالات وأسباب الفروقات البسيطة في قيمة مؤشر الأثر، والعمل على معالجتها سواء كانت ترتبط بخصائص المستفيدين أو خصائص مشروعاتهم وأداءها أو بالتوزيع القطاعي أو الجغرافي للمشروعات الممولة.
- ضرورة الاستفادة من نتائج تقييم مستوى الرضا عن الصندوق واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز مستوى الرضا عن الخدمات التي يقدمها.
- ضرورة العمل على زيادة المحفظة التمويلية والتسهيلات التمويلية المتاحة من أجل تعظيم الدور التنموي للصندوق والذي أوضحتته نتائج هذه الدراسة، وذلك من خلال الدمج مع بعض المؤسسات الحكومية و/أو من خلال زيادة الإيرادات الداخلية وإدراج منتجات تمويلية ذات عائد مرتفع نسبياً تغطي بعض احتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مثل قروض رأس المال العامل والقروض التشغيلية

و/أو الاستفادة من القروض الميسرة التي تمنحها بعض المؤسسات المالية العربية والدولية لأغراض تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

■ ضرورة أن تتضمن موازنة الصندوق أو غيره من المؤسسات ذات العلاقة مخصصات مالية يمكن الاستفادة لإعداد دراسات دورية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لخدمات الصندوق وتحديد مقومات تعظيم هذا الدور.

■ تفعيل مديرية أو قسم الدراسات والبحوث في الصندوق في مجال إعداد دراسات الأثر والاستفادة من الدراسات الخارجية في مجال عمل الصندوق والاستفادة من تجارب المؤسسات الدولية المشابهة للصندوق.

■ تعزيز مستوى الابتكار في البرامج والمنتجات التمويلية بحيث يتم ابتكار منتجات خاصة بفئات معينة، كأن يكون هناك على سبيل المثال منتج تمويلي خاص تحت مسمى قروض أبناء الشهداء و/أو المصابين أثناء العمل و/أو المستفيدين من المعونة الوطنية و/أو المساجين المفرج عنهم و/أو الجمعيات الإنتاجية العائلية (إقراض جماعي) و/أو قرض الأسرة و/أو قرض المشروعات التصديرية .. الخ.

■ نظراً لتأثير خصائص صاحب المشروع على أداء المشروع حجم ونوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، فإنه يجب وضع آلية مناسبة لتحديد واختبار قدرات المقترضين الإدارية والفنية والشخصية وملاءمتها للمشروع قبل اتخاذ منح قرار الائتمان، وعدم الاكتفاء بدراسة الجدوى وشهادة حسن السلوك.

■ نظراً لأهمية دراسة الجدوى في اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، ونظراً لتأثير مستوى رشادة القرارات الاستثمارية في حجم ونوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فهناك ضرورة أن يقوم الصندوق بتقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستفيدين (بغض النظر عن مصدرها) بشكل دقيق ووفقاً للأسس العلمية حتى يكون قرار التمويل رشيداً ويؤدي إلى تعظيم الآثار الاقتصادية للمشروع، وهذا يتطلب بناء قدرات ضباط الائتمان في مجال تقييم دراسات الجدوى.

■ تعزيز عمليات المتابعة للمشروعات الممولة للحصول على التغذية الراجعة اللازمة لتحسين الأداء والتعرف على الاحتياجات التمويلية وغير التمويلية المتزايدة والمتغيرة، والمساهمة في تليتها بطريقة مباشرة (وحدة الدعم الفني) أو غير

مباشرة (التشبيك مع المؤسسات الأخرى).

■ ضرورة توسيع نطاق حملات التوعية بالصندوق ومنتجاته ودوره التنموي لتصل إلى جميع الفئات المستهدفة بشكل عام وطلب المعاهد والجامعات في مختلف المحافظات والأولوية بشكل خاص.

■ العمل على تطوير الموقع الإلكتروني وجعله أكثر تفاعلياً ليتم استخدامه متابعة طلبات التمويل بحيث يعطى العميل حساب وكلمة مرور تمكنه من متابعة طلبه ومعرفة المرحلة التي يمر بها الطلب.

■ ضرورة العمل على تفعيل حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالصندوق، أو على الأقل إيجاد خط ساخن يمكن الاتصال عليه للحصول على أية معلومات وذلك على غرار العديد من المؤسسات التمويلية.

■ ضرورة وضع آلية فاعلة للحد من اعتماد المشروعات الممولة من قبل الصندوق على العمالة الوافدة، وتشجيع تشغيل أفراد الأسرة بالدرجة الأولى وأبناء المجتمع المحلي بالدرجة الثانية والعمالة المحلية بالدرجة الثالثة وذلك لتعظيم أثر هذه المشروعات على مختلف المستويات.

■ ضرورة المراجعة الدورية لآليات عمل الصندوق لضمان انسجامها مع آليات عمل الحكومة الخاصة بقطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل، وضمان مساهمة الصندوق في نجاح استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ وضع الآلية والشروط المناسبة التي تقلل من فرص استخدام القروض لغير غاياتها الإنتاجية أو استخدامها من غير المستفيد الأول (الزوج أو الأخ على سبيل المثال).

■ إيلاء المشروعات التي تعاني من التعثر في التسديد أهمية خاصة ومساعدتها في تحسين أداءها من خلال تقديم الدعم الفني والتمويل اللازم، وعدم الإكتفاء باتخاذ الإجراءات القانونية التي تضمن استرداد حقوق الصندوق المالية.

■ ضرورة العمل على تعزيز قاعدة بيانات العملاء السابقين والحاليين من أجل الاستفادة منها في الدراسات الميدانية والاستشارية، عدم الإكتفاء باسم المشروع وعنوانه بل إضافة مجموعة أخرى من البيانات التي تعكس بعض خصائص المقترض

وأسرته قبل الحصول على التمويل، وهذا يسهل استخدام مختلف منهجيات دراسة الأثر.

■ إن تحسين فرص المشروعات الممولة للاستفادة من خدمات الدعم الفني وتطوير الأعمال في مجالات التسويق والمنافسة وإدارة الجودة أصبحت ضرورة ملحة من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة في السوق المحلية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

■ ضمان حصول المشروعات الممولة على الدعم الفني في مجال الوصول على الأسواق الخارجية ودعم المشروعات التصديرية لتقليل تأثيرها بالتقلبات الاقتصادية الخارجية، وزيادة آثارها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد.

■ مراجعة دوريه لنوعية ومستوى الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق وطريقة تقديمها، وتحديد مدى انسجامها مع الاحتياجات الفعلية للمشروعات الممولة خلال مختلف مراحل دورة حياة المشروعات، وهذا يزيد من مستوى الرضا عن خدمات الصندوق ويقلل من نسب التعثر في التسديد، وينعكس إيجاباً على حجم الأثر التنموي للصندوق.

■ تعزيز مستوى وشمولية الخدمات غير التمويلية وزيادة فرص حصول المشروعات الممولة عليها من الصندوق أو من المؤسسات الأخرى.

■ ضرورة العمل على دعم وتشجيع فكرة القروض الأسرية الجماعية (منتج أسرتي على سبيل المثال) ولكن في إطار شروط ونطاق عمل الصندوق وأهدافه، وذلك لتعظيم أثر التمويل على مستوى الأسرة.

■ الاستفادة من نتائج قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات والقطاعات التي تعمل بها المشروعات عند تحديد الأولويات ومخصصات التمويل الخاص بكل محافظة وكل قطاع، بحيث يتم التركيز على القطاعات ذات أكبر أثر في كل محافظة.

■ تحليل نتائج هذه الدراسة وحصر العوامل التي أدت إلى تدني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشروعات الممولة والعمل على مواجهتها ومعالجتها من خلال تقديم خدمات تطوير الأعمال اللازمة، كما يتطلب حصر العوامل ونقاط القوة التي

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

أدت إلى تحسن أداء بعض المشروعات وتعظيم أثارها على والعمل على تعزيزها لدى المشروعات القائمة حالياً وضمان توفرها في المشروعات المستقبلية.

■ المساهمة في دعم جهود المشروعات الراغبة بالتوسع في نطاق السوق وفتح فروع محلية جديدة من خلال توفير التمويل والدعم الفني في مجال الدراسات السوقية والتسويقية والوصول إلى الأسواق المحلية.

■ ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات التي تساعد في التقليل من المستوردات (الإحلال محل المستوردات) وذلك من خلال تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية المناسبة.

■ تعزيز مستوى التشبيك بين المشروعات الممولة من قبل الصندوق بمختلف الوسائل وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بينها لا سيما داخل المنطقة الواحدة أو القطاع الواحد. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قاعدة بيانات بسيطة تساعد المشروعات الممولة بالتعرف على المشروعات الممولة من الصندوق وتعزز علاقاته التجارية معها.

■ ضرورة العمل على وضع الآليات واتخاذ الإجراءات المناسبة والتي من شأنها التقليل من فرص استخدام القروض التي يمنحها الصندوق لأغراض غير إنتاجية.

■ ضرورة العمل على وضع آلية مناسبة لمتابعة الأداء الفعلي للمشروعات الممولة من قبل الصندوق، والعمل بشكل مستمر على تحديث قاعدة البيانات بحيث يضمن دقة البيانات المتوفرة حول أداء المشروعات الممولة وعدد العاملين فيها ليتسنى للصندوق وضع استراتيجيته للسنوات القادمة وفقاً لبيانات فعلية ودقيقة.

المراجع العربية

- جامعة عين شمس، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، جمهورية مصر العربية، 2010.
- الختلان، ع.، وايد عبد الفتاح، قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (37) العدد (2)، عمّان، 2010.
- سلطة النقد الفلسطينية، الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، 2013.
- القانون رقم (33) لسنة 1992 بشأن صندوق التنمية والتشغيل.
- المجلس الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية حول التمويل الميكروي والصغير في الأردن، آب/ 2011.
- مقابله، إيهاب، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، العدد (122)، مارس 2015.
- مؤسسة بلانت فاينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة مسحية، 2008.
- النسور، إياد عبد الفتاح. قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية/جامعة الكويت، المجلد (16)، العدد (3)، أيلول/ سبتمبر 2009. الكويت، ص 383-407.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دراسة سوق التمويل متناهي الصغر في الأردن، مايو 2012.

المراجع الانجليزية

Copestake, J., Bhalotra, S., and Johnson, S. 2001. Assessing the Impact of Microcredit: A Zambian Case Study. The Journal of Development Studies, Vol.37, No.4,pp(81-100).

Donald Snodgrass and Jennefer Sebstad, Clients in Context: The Impacts of Microfinance in Three Countries, Synthesis Report (Washington, DC: AIMS/MSI, 2002).

Hulme, D. 2000. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: Theory, Experience and Better Practice. World Development. Vol.28. No.1, p81.

Khandker, S., Samad, H., and Khan, Z.H. 1998. Income and Employment Effects of Micro-credit Programs: Village Level Evidence from Bangladesh, Vol. 35, No. 2, pp (96-124).

Magableh, Ihab (2009), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2012) "Stimulating the Role of SMES in Reducing Unemployment in The GCC Countries: Business Environment and Quality of Jobs", A Paper Presented in the 5th Economic Conference Held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

Rosintan D.M. Panjaitan-Drioadisuryo, K.C. 1999. Gender, Self-employment and Microcredit Programs: An Indonesian Case Study. The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.39, pp(769-779).

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الإبراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينة في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضعفت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. ألان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

مؤشرات تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها

- 42 - مُحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د. محمد باطويح . د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور . د. عبدالحليم شاهين
- 55 - Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives
Issue: Omar Malaeb

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



/APIKW

/Arab_API

www.arab-api.org



Arab Planning Institute

Arab Planning Institute

/arab_api